



علاقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح

بالمصارف التجارية الليبية

قدمت من قبل:

فاطمة نصر فرج عطية

إشراف:

د. عوض أحمد الروياتي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

المحاسبة

جامعة بنغازي

كلية الاقتصاد

مايو 2018

Copyright © 2018. All rights reserved, no part of this thesis may be reproduced in any form, electronic or mechanical, including photocopy , recording scanning, or any information, without the permission in writhing from the author or the Directorate of Graduate Studies and Training university of Banghazi.

حقوق الطبع 2018 محفوظة. لا يسمح أخذ أي معلومة من أي جزء من هذه الرسالة على هيئة نسخة الكترونية أو ميكانيكية بطريقة التصوير أو التسجيل أو المسح من دون الحصول على إذن كتابي من المؤلف أو إدارة الدراسات العليا والتدريب جامعة بنغازي.

كلية الاقتصاد



جامعة بنغازي

قسم المحاسبة

عنوان الرسالة

علاقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية

إعداد الطالبة

فاطمة نصر فرج عطية

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ 2018 /5/6م

تحت إشراف

د. عوض أحمد الروياتي

التوقيع

التوقيع

التوقيع

يعتمد / د. مدير إدارة الدراسات العليا

والتدريب بالجامعة

ممتحناً داخلياً

ممتحناً خارجياً

د. أبو بكر فرج شريعة

د. جمعة محمد الفاخري

د. مدير إدارة الدراسات العليا

بكلية الاقتصاد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

”قَدْ نَرَى هَيْبَكُمْ إِذَا لِمَ تَدْعُونَ رَبَّكُمْ فَأَنْقَضُوا الْحُجُوبَ أَلَيْسَ أَلَدْعَاءُكُمْ كِبًا“

ظُنُّوا أَنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ السِّرَّ الَّذِي فِي قُلُوبِهِمْ أَلَيْسَ اللَّهُ عَظِيمًا

سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ ”الْآيَةُ 71“

إهداء

إليك يا منبع الأمل الصافي الحنون ... والأمل المشرق الذي لا يغيب ضوءه كالشمس والقمر ... إليك

أهدي عباراتي ومرساتي ... وأزكى خياتي ... أطال الله في عمرك ...

أمي الحبيبة

إلى أرواح أبي الطاهرة وأخي الصغير الغالي ... ربحك الله وأسكنك ما فسيح جناته

إلى رفيق دربي ... إلى من سار معي نحو الحلم ... وتحمل مشقتي مسيرتي

زوجي العزيز

إلى أبنائي الغالي وأبنتي الحبيبة

وإلى أخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل أساتذتي الذين أناروا لي درب المعرفة

إلى كل من قدم لي يد العون

أهدي ثمرة جهدي احتراماً وتقديراً

الباحثة: فاطمة نص فوج

الشكر والتقدير

الحمد لله الذي بعث فينا محمد - صلى الله عليه وسلم - هادياً وبشيراً، الحمد لله على ما أسبغ علينا من نعم ظاهرة وباطنة، فلك الحمد يارب كما ينبغي لجلالة وجهك وعظيم سلطانتك.

أما بعد، أتقدم بالشكر والتقدير للدكتور **عوض أحمد الروياتي** لتفضله بالإشراف على هذه الرسالة، وما بذله معي من جهد وارشاد، ولما منحني من علمه ووقته طوال فترة إعداد هذه الرسالة حتى بدت لما هي عليه، فجزاه الله عنا خير الجزاء وبارك له في أعماله.

كما أتقدم بالشكر الجزيل للسادة أعضاء لجنة المناقشة لما سيبدونه من مقترحات قيمة على هذه الرسالة لغاية تصويبها والارتقاء بها، فجزاهم الله خيراً، وبارك الله فيهم.

كما يطيب لي في هذا المقام أن أتقدم بالشكر والتقدير لأمي وزوجي ولجميع أفراد عائلتي لصبرهم وتشجيعهم المستمر.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل من سهل لي مهمتي في انجاز هذا العمل المتواضع.

الباحثة

ملخص الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد علاقة لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية والحد من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال قيام هذه اللجان بالمهام والمسؤوليات المناطة بها بهذه المصارف ومساهمتها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

ولغرض تحقيق هدف هذه الدراسة تم اتباع المنهج الاستقرائي حيث تم تصميم استمارة استبيان كأداة لجمع البيانات من مجتمع الدراسة المكون من ثلاثة فئات، تمثلت الفئة الأولى في أعضاء لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية، وتمثلت الفئة الثانية في المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية الليبية، وتمثلت الفئة الثالثة في المراجعين الخارجيين المسجلين بمصرف ليبيا المركزي، وقد تم استخدام كل من أساليب الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لتحليل البيانات واستخلاص النتائج، وقد تم اختبار فرضيات الدراسة من خلال اختبار One-Sample T Test و اختبار Pearson واختبار One Way ANOVA.

ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة، أن لجان المراجعة في المصارف التجارية الليبية محل الدراسة تقوم بالمهام والمسؤوليات المناطة بها والتي يمكن أن تساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بهذه المصارف، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية متوسطة بين لجان المراجعة والحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

وبناءً على النتائج المشار إليها توصي الدراسة بضرورة تشجيع وتحفيز جميع المصارف بالالتزام بالضوابط الخاصة بتكوين لجان المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين لما لها من دور كبير في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية المنشورة، وذلك من خلال دورها الرقابي على عملية إعداد القوائم المالية ودورها الإشرافي على عملية المراجعة الخارجية وعملية

المراجعة الداخلية، كما وتوصي الدراسة بتطوير عمل لجان المراجعة الذي اصدره دليل مصرف ليبيا المركزي لعام (2010) والذي يوضح خصائص وأنشطة ومسؤوليات لجان المراجعة، كذلك تطوير وتحديث مهام ومسؤوليات لجان المراجعة لما لها من أثر إيجابي على أنشطة الرقابة بالمصارف، وضرورة تضافر الجهود لتنمية الوعي لدى المستثمرين والمساهمين لإبراز دور لجان المراجعة للقيام بالمهام المناطة بها والذي يساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
ب	حقوق الطبع
ج	قرار لجنة المناقشة
د	الآية القرآنية
هـ	الإهداء
و	الشكر والتقدير
ز	ملخص الدراسة
ط	فهرس المحتويات
ن	قائمة الجداول
ع	قائمة المختصرات
ف	قائمة الملاحق
الفصل الأول: الإطار العام للدراسة	
2	مقدمة
5	الدراسات السابقة
12	مشكلة الدراسة
15	أهداف الدراسة

رقم الصفحة	الموضوع
16	أهمية الدراسة
16	فرضيات الدراسة
18	منهجية الدراسة
20	حدود ونطاق الدراسة
20	تقسيمات الدراسة
الفصل الثاني: لجان المراجعة وإدارة الأرباح	
23	مقدمة
24	المبحث الأول: التعريف بلجان المراجعة وخصائصها والدور المناط بها
25	الفرع الأول: نشأة لجان المراجعة والتعريف بها ودوافع إنشائها
25	أولاً: نشأة وتطور لجان المراجعة
29	ثانياً: الدوافع أو العوامل التي أدت إلى إنشاء لجان المراجعة
31	ثالثاً: تعريف لجان المراجعة
32	الفرع الثاني: أهمية وأهداف لجان المراجعة وخصائصها والمهام المناط بها
33	أولاً: أهمية لجان المراجعة
34	ثانياً: أهداف لجان المراجعة

رقم الصفحة	الموضوع
36	ثالثاً: خصائص لجان المراجعة
40	رابعاً: مهام لجان المراجعة
45	المبحث الثاني: التعريف بإدارة الأرباح وخصائصها واستراتيجياتها وأساليبها وعلاقتها بالسياسات المحاسبية
46	الفرع الأول: التعريف بإدارة الأرباح ودوافعها واستراتيجياتها
46	أولاً: التعريف بإدارة الأرباح
49	ثانياً: دوافع إدارة الأرباح
55	ثالثاً: أخلاقيات إدارة الأرباح
57	رابعاً: استراتيجيات إدارة الأرباح
59	خامساً: طرق و أساليب إدارة الأرباح
61	الفرع الثاني: البدائل والسياسات المحاسبية وإدارة الأرباح
64	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: الآثار السلبية لممارسات إدارة الأرباح ودور لجان المراجعة في الحد منها
67	مقدمة
68	المبحث الأول: الآثار السلبية لممارسات إدارة الأرباح
69	الفرع الأول: الآثار الاقتصادية والمالية الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح
72	الفرع الثاني: الآثار الأخلاقية والاجتماعية الناتجة عن ممارسات إدارة الأرباح

رقم الصفحة	الموضوع
74	المبحث الثاني: دور لجان المراجعة في الحد من الآثار السلبية لإدارة الأرباح
75	الفرع الأول: علاقة لجان المراجعة بإدارة الأرباح في الأدب المحاسبي
79	الفرع الثاني: مهام لجان المراجعة وقدرتها في الحد من إدارة الأرباح
79	أولاً: مهام لجان المراجعة تجاه المراجعة الخارجية
82	ثانياً: مهام لجان المراجعة تجاه المراجعة الداخلية
87	ثالثاً: مهام لجان المراجعة تجاه التقارير المالية
90	خلاصة الفصل
	الفصل الرابع: الدراسة الميدانية
93	مقدمة
93	المبحث الأول: منهجية الدراسة العملية والتحليل الوصفي للبيانات
94	الفرع الأول: منهجية الدراسة وأدواتها
94	أولاً: مجتمع الدراسة
95	ثانياً: عينة الدراسة
96	ثالثاً: تصميم أداة جمع البيانات
99	رابعاً: الاساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات
102	الفرع الثاني: التحليل الوصفي للبيانات
102	القسم الأول: تحليل البيانات الشخصية الخاصة بالمشاركين
	القسم الثاني: تحليل إجابات المشاركين حول تحديد علاقة لجان المراجعة بالحد من

رقم الصفحة	الموضوع
105	ممارسات إدارة الأرباح
132	المبحث الثاني: التحليل الإحصائي الاستنتاجي واختبار الفرضيات
133	الفرع الأول: اختبار فرضيات الدراسة
133	القسم الأول: اختبار فرضيات الدراسة باستخدام اختبار One Sample Test
145	القسم الثاني: تحديد معاملات الارتباط باستخدام اختبار بيرسون
152	الفرع الثاني: اختبار الفروق بين فئات عينة الدراسة
	الفصل الخامس: النتائج والتوصيات
158	مقدمة
158	أولاً: النتائج
166	ثانياً: التوصيات
	المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
97	توزيع اجابات المشاركين وفقاً لمقياس ليكارت المستخدم في الدراسة	(1 - 4)
98	الاستمارات الموزعة والمستلمة من المشاركين	(2 -4)
100	معامل الثبات لأبعاد استمارة الاستبيان وفقاً لمقياس Cronbachs Alpha	(3 -4)
101	اختبار التوزيع الطبيعي Kolmogrov-smirnov	(4 -4)
103	توزيع المشاركين في الدراسة حسب وصفهم	(5 -4)
104	توزيع المشاركين في الدراسة حسب مؤهلاتهم العلمية	(6 -4)
104	توزيع المشاركين في الدراسة حسب سنوات خبرتهم العملية	(7 -4)
108	تحليل ردود المشاركين حول قيام لجنة المراجعة بتطبيق المعايير عند اختيار المراجع الخارجي ودورها في الحد من إدارة الأرباح.	(8 -4)
110	تحليل ردود المشاركين حول قيام لجنة المراجعة بتوفير المناخ المناسب لعمل المراجع الخارجي ودورها في الحد من إدارة الأرباح.	(9 -4)
114	تحليل ردود المشاركين حول قيام لجنة المراجعة بالمساهمة في الاختيار السليم للمراجع الداخلي ودورها في الحد من إدارة الأرباح	(10 -4)
116	تحليل ردود المشاركين حول قيام لجنة المراجعة بالمساهمة في توفير المناخ التنظيمي المناسب للمراجع الداخلي ودورها في الحد من إدارة الأرباح	(11 -4)
120	تحليل ردود المشاركين حول قيام لجنة المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية ودورها في الحد من إدارة الأرباح	(12 -4)

الصفحة	الجدول	رقم الجدول
122	تحليل ردود المشاركين حول قيام لجنة المراجعة بتحفيز المراجع الداخلي ومتابعته لفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية ودورها في الحد من إدارة الأرباح	(4- 13)
125	تحليل ردود المشاركين حول قيام لجنة المراجعة بتوفير التنسيق المناسب بين المراجع الداخلي و المراجع الخارجي ودورها في الحد من إدارة الأرباح	(4- 14)
130	تحليل ردود المشاركين على قيام لجنة المراجعة بالمساهمة في فحص القوائم وكافة التقارير المالية ودورها في الحد من إدارة الأرباح	(4- 15)
131	تحليل ردود المشاركين على قيام لجنة المراجعة بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد القوائم المالية ودورها في الحد من إدارة الأرباح	(4- 16)
145	نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة	(4- 17)
151	معامل الارتباط بين مهام لجان المراجعة والحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية	(4- 18)
152	معامل الارتباط بين لجان المراجعة والحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية باستخدام اختبار بيرسون	(4- 19)
154	نتائج اختبار معنوية الفروق بين إجابات فئات مجتمع الدراسة	(4- 20)
156	نتائج اختبارات معنوية الفروق بين فئات المجتمع ANOVA	(4- 21)

قائمة المختصرات

الاختصار	الاسم
SEC	Securities and Exchange Commission
AICPA	American Institute of Certified Accountants
TWC	Tread way Commission
BRC	Blue Ribbon Committee
NYSE	New York Stock Exchange
CICA	The Canadian Institute of Chartered Accountants

قائمة الملحق

اسم الملحق	رقم الملحق
أسماء محكمي الاستبيان	الملحق رقم 1
استمارة الاستبيان	الملحق رقم 2
النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة	الملحق رقم 3
معامل الصدق والثبات	الملحق رقم 4
اختبار التوزيع الطبيعي	الملحق رقم 5
نتائج اختبار فرضيات الدراسة	الملحق رقم 6
نتائج اختبار معنوية الفروق بين فئات المجتمع	الملحق رقم 7
معاملات الارتباط باستخدام اختبار بيرسون	الملحق رقم 8

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

مقدمة:

بعد سلسلة الأزمات المالية المختلفة التي حدثت في كثير من المؤسسات على المستوى العالمي والدولي، وما ترتب على هذه الأزمات من انهيار لكبرى الشركات العالمية كأزمة شركة Enron والتي كانت تعمل في مجال تسويق الكهرباء والغاز الطبيعي عام 2001م، وكذلك أزمة شركة WorldCom للاتصالات عام 2002م في الولايات المتحدة الأمريكية. أصبحت حوكمة الشركات Corporate Governance وآليات تطبيقها والمتمثلة في مجلس الإدارة ولجان المراجعة من الموضوعات الهامة لكافة المؤسسات والمنظمات الإقليمية والدولية. ويرجع الكثير من الباحثين أسباب انهيار بعض الشركات إلى افتقار إدارتها إلى الممارسة السليمة للرقابة والإشراف ونقص الخبرة والمهارة، وعدم الاهتمام بتطبيق المبادئ المحاسبية خاصة الإفصاح الملائم عن حقيقة الأوضاع المالية للمؤسسة، وغيرها من الممارسات غير السليمة، وقد ينتج عن حالة الانهيار افتقاد الثقة في مكاتب المحاسبة والمراجعة نتيجة افتقاد الثقة في المعلومات المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للمؤسسات المختلفة (معراج و آدم، 2012م).

وقد بين أبو عجيبة وحمدان (2009) بأن (Parfet) أشار إلى أن اتجاه العالم لتطبيق معايير المحاسبة الدولية لإعداد المعلومات المحاسبية أتاح للشركات على المستوى الدولي مرونة واسعة في الاختيار بين الإجراءات والطرق والسياسات المحاسبية البديلة، والتي تستغل من قبل المديرين لتحقيق بعض الأغراض الشخصية كالعمل على تحقيق مستويات عالية من الأرباح بهدف زيادة مكافأاتهم أو الحفاظ على مراكزهم الوظيفية مما قد يلحق الضرر بمصالح الأطراف الأخرى ذات العلاقة، وقد أدى هذا بدوره إلى ظهور ما يسمى بإدارة الأرباح، وإدارة الأرباح هي ممارسات تتم بهدف التأثير على الأرباح المحاسبية من خلال استغلال بعض المرونة التي تسمح بها السياسات المحاسبية وممارسات التقديرات الشخصية.

وفي ظل غياب معيار محدد وموضوعي للاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية، فإن دوافع الإدارة قد تلعب دوراً فعالاً في توجيه سلوكها نحو تفضيل بديل أو طريقة أو سياسة محاسبية معينة على الأخرى بما يعظم منافعها الذاتية وسعيها لتحقيق أهدافها، تعتبر التكاليف السياسية والعلاقات التعاقدية والوفورات الضريبية من أهم الدوافع التي تقف وراء قيام إدارة الشركة بممارسة إدارة الأرباح (الزواوي، 2009).

ونظراً لما ترتب على هذه الممارسات من تضليل وطمس للحقائق، والتي تسببت في انهيارات لكبرى الشركات العالمية، اهتم العديد من الباحثين والمختصين سواءً على المستوى الفردي أو على مستوى المنظمات المهنية بهذه الممارسات، وفي هذا السياق ألقى Arthur Levitt رئيس هيئة تداول الأوراق المالية الأمريكية الأسبق (SEC) Exchange Commission عام 1998م خطاباً مشهوراً في مركز جامعة نيويورك للقانون والأعمال تحت عنوان (لعبة الأرقام) أدان فيه ممارسات إدارة الأرباح المستخدمة من قبل الشركات الأمريكية؛ حيث بين أن هذه الشركات ما زالت مستمرة في استخدام ممارسات إدارة الأرباح، وأن هناك العديد من الأسئلة أثارت حول قدرة الشركات المساهمة على رقابة غش الإدارة في إعداد التقارير المالية، ودعا إلى تغييرات ثقافية أساسية في إدارة الشركات، كما دعا لتقوية حوكمة الشركات من خلال تحسين فاعلية لجان المراجعة وتقويتها، بالإضافة إلى رقابة أكبر والحذر من عمليات إعداد التقارير المالية المحرفة (أبو عجيبة وحمدان، 2009م).

مع نهاية الستينيات من القرن العشرين ولمواجهة ظاهرة إدارة الأرباح وغيرها من المشاكل في الشركات المساهمة أوصى المجمع الأمريكي للمحاسبين القانونيين (American Institute of Certified Accountants) (AICPA) جميع الشركات المساهمة بضرورة إنشاء لجان

المراجعة، ولقد حظي مفهوم لجان المراجعة بالعديد من الاهتمام في عام 1972م عندما أصدرت لجنة تداول الأوراق المالية الأمريكية (SEC) توصيات بإنشاء لجان المراجعة تكون عضويتها قاصرة فقط على الأعضاء غير التنفيذيين من مجلس الإدارة، وفي عام 1987م صدر تقرير Tread way Commission (TWC) الذي أكد على ضرورة إنشاء لجان المراجعة داخل الشركات المسجلة أسهمها في بورصات الأوراق المالية الأمريكية، وحدد هذا التقرير أن المسؤولية الأساسية للجان المراجعة تتمثل في دورها في اكتشاف التلاعب ومنعها في القوائم المالية، كما لقي هذا المفهوم الكثير من الاهتمام في الولايات المتحدة بعد نشر توصيات هذا التقرير بالشكل الذي أدى إلى زيادة اختصاصات ومسؤوليات لجان المراجعة تجاه إعداد القوائم المالية ووظيفتي المراجعة الداخلية والخارجية، وفي عام 1999م تم تكوين لجنة سميت Blue Ribbon Committee (BRC) قامت هذه اللجنة بإصدار مجموعة من التوصيات بهدف زيادة فاعلية أداء هذه اللجان بالشكل الذي يساعد على زيادة جودة القوائم المالية (الصبان وسليمان، 2005م). كما أصدر الكونغرس الأمريكي قانون Sarbanes-Oxley عام 2002م والذي أكد على أهمية انتهاج آليات لتحقيق الإفصاح والشفافية الفعالة، والذي صدر بعد الانهيارات المالية لعدد من الشركات الأمريكية، ومن ضمن هذه الآليات لجان المراجعة (ليب، 2012).

"وبناءً على ما تقدم يمكن القول بأن لجان المراجعة تعتبر من أهم الوسائل والآليات التي تساعد في تحقيق مبادئ حوكمة الشركات، وما سيترتب عليه من زيادة شفافية وجودة المعلومات المالية خدمة لمستخدميها. كما أن تكوين تلك اللجان يعد خطوة هامة أوجبتها الضرورة لمحاربة الفساد وإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني لأي دولة متقدمة أو نامية" (حمد، 2012م، ص: 2).

1-1 - الدراسات السابقة:

لبلورة مشكلة الدراسة يبين هذا الجزء الدراسات السابقة التي تناولت مشاكل لجان المراجعة ومشكلة إدارة الأرباح ومساهمة لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وذلك على النحو التالي:

- دراسة (Oriole et. al., 2003)

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى ممارسة الشركات الإسبانية لإدارة الأرباح، حيث تم افتراض أن هذه الشركات لديها ضوابط حاكمة أكثر من غيرها من الشركات. وقد توصلت الدراسة إلى وجود بعض المؤشرات عن ممارسة إدارة الأرباح من قبل شركات معينة، والتي أدت إلى إصدار تقارير تحفظية وذلك بسبب قيام بعض الشركات ببعض الممارسات التي من شأنها أن تؤثر على الأرقام الواردة في التقارير المالية.

- دراسة (مصلي، 2004م):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل مدى الحاجة إلى تكوين لجان المراجعة لدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الليبية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الشركات الليبية تعاني من عدة مشاكل تفرض ضرورة دراسة فكرة لجان المراجعة وتطبيقها في البيئة الليبية لدعم كفاءة وفعالية المراجعة الداخلية.

- دراسة (Qiang and Terry, 2005):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى قيام مديري الشركات الأمريكية بممارسة إدارة الأرباح لزيادة قيمة حصصهم. وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن المديرين الذين يحصلون على حوافز ملكية عالية هم الأكثر ميلاً للقيام ببيع حصصهم في المستقبل، وأنهم

الأكثر ميلاً لتقديم تقارير أرباح تتوافق مع تنبؤات المحللين، كما أن وجود حوافز حقوق الأسهم تؤدي إلى ممارسة إدارة الأرباح، فالمديرين الذين يملكون حوافز ملكية عالية ينتفعون من إدارة الأرباح بهدف رفع أسعار الأسهم وزيادة قيمة حصصهم من الأسهم التي تباع في المستقبل.

- دراسة (الرحيلي، 2008م):

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات من الناحية النظرية والتطبيقية، مع بحث ومناقشة دور لجان المراجعة كأحد أبرز دعائم هذا المفهوم الجديد بالتركيز على حالة المملكة العربية السعودية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن لجان المراجعة تلعب دوراً مهماً في تطبيق مفهوم حوكمة الشركات في البيئة السعودية كونها تعمل كحلقة وصل بين الأجهزة الرقابية في الشركة ومجلس الإدارة.

- دراسة (عيسى، 2008م):

هدفت هذه الدراسة إلى المساعدة في فهم جودة عملية المراجعة وتقييم مدى سلامة حجم منشأة المراجعة ومؤشرات جودة المراجعة، كما هدفت أيضاً إلى إبراز دور المراجعة في الكشف عن عمليات إدارة الأرباح في السوق المالي المصري. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها وجود علاقة سلبية بين مدة خدمة المراجعة وجودة المراجعة، فكلما انخفضت مدة خدمة المراجعة كلما زادت قدرة المراجع على اكتشاف ومعالجة سلوك إدارة الأرباح، وبالتالي تزداد جودة المراجعة، كما بينت النتائج أيضاً وجود علاقة سلبية بين جودة المراجعة وسلوك إدارة الأرباح.

- دراسة (الزواوي، 2009م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة وأساليب ودوافع ممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة في اكتشاف مراجع الحسابات لهذه الممارسات والتقارير عنها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها تأثير عدة عوامل في اكتشاف مراجع الحسابات لممارسات إدارة الأرباح من أهم هذه العوامل تخصص مراجع الحسابات في صناعة معينة، جودة الأداء المهني من قبل مراجع الحسابات، حساسية مراجع الحسابات لحوافز إدارة المنشأة، كما بينت تأثير عدد من العوامل في تقرير مراجع الحسابات عن ممارسة إدارة الأرباح مثل احتمال تعرض مراجع الحسابات للمساءلة القانونية، مخاطر نشاط العميل، رغبة مراجع الحسابات بالاحتفاظ بالعميل، استقلال مراجع الحسابات.

- دراسة (أبو عجيلة و حمدان، 2009م):

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح من ناحية، ثم قياس مستوى الحوكمة داخل تلك الشركات ومن ثم تأسيس علاقة بين ذلك المستوى ومدى ممارسة تلك الشركات لإدارة الأرباح من ناحية أخرى. وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة. كما أنه وبالرغم من أن الشركات الصناعية المساهمة الأردنية تحقق متطلبات الحوكمة بمستوى عام 75%، إلا أن هناك تفاوت كبير بين مختلف الشركات كلاً على حده، كما بينت النتائج وجود علاقة عكسية بين إدارة الأرباح وحوكمة الشركات، بحيث كلما زادت درجات الحوكمة في الشركة كلما ساهم ذلك في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

- دراسة (القتامي، 2010م):

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية واختبار تأثير بعض العوامل المؤثرة على اتجاه تلك الشركات في ممارسة إدارة الأرباح. وخلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الشركات المساهمة السعودية تمارس إدارة الأرباح بكل القطاعات، وكذلك توصلت الدراسة إلى عدم وجود تأثير لحجم الشركة ونوع القطاع الذي تنتمي إليه على إدارة الأرباح، كما توصلت أيضاً لوجود تأثير لკلاً من عاملي المديونية والربحية على ممارسة الشركة لإدارة الأرباح.

- دراسة (الأشقر، 2010م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد الأسهم في سوق فلسطين للأوراق المالية، والوقوف على مدى اهتمام الشركات المدرجة بالسوق بإدارة الأرباح وعلاقتها بعوائد السهم. وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن معظم الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية تمارس إدارة الأرباح، كما تبين وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين كل من صافي الربح التشغيلي والتدفق النقدي من العملية التشغيلية والتغير في إيرادات تحت التحصيل للشركة مع عوائد الأسهم في الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية، في حين تبين عدم وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين التغير في حسابات تحت التحصيل وإجمالي أصول الشركة مع عوائد الأسهم في تلك الشركات.

- دراسة (حمد، 2012م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر لجان المراجعة على كفاءة وفعالية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من

أهمها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للجان المراجعة على كفاءة وفعالية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية.

- دراسة (Inaam et. al., 2012)

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في مدى تأثير خصائص لجنة المراجعة على إدارة الأرباح الحقيقية بعد تنفيذ القانون التونسي رقم 96 لسنة (2005)، ودور القانون رقم 96 لسنة (2005) في الحد من مدى إدارة الأرباح الحقيقية في الشركات التونسية، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن لجنة المراجعة التي تضم غالبيتها مدراء مستقلين تخفض من مدى إدارة الأرباح الحقيقية، ووجود ارتباط ايجابي بين حجم لجنة المراجعة ومستوى إدارة الأرباح الحقيقية.

- دراسة (البيب، 2012م):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير فعالية لجان المراجعة للحد من إدارة الأرباح بالتقارير المالية في الشركات المصرية، وذلك كأحد أهداف لجان المراجعة في دعم الأنشطة الرقابية، ومن ثم مدى الحاجة إلى تحسين فعالية تلك اللجان، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها؛ أن وجود لجنة المراجعة له العديد من الإيجابيات أهمها أنها تحد من ممارسات إدارة الأرباح وتخفيض أو تحد من نواحي القصور في أنشطة الرقابة على التقارير المالية، كذلك تطور ونمو الدور الذي تلعبه لجان المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

- دراسة (حمدان و أبو عجيبة، 2012م):

هدفت هذه الدراسة إلى استكشاف مدى ممارسة إدارة الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان لإدارة الأرباح، ومدى تجويد الأرباح فيها، وفحص تأثير خصائص جودة المراجعة في تخفيض ممارسات إدارة الأرباح وتحسين صورتها. وقد توصلت

الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية المدرجة ببورصة عمان قد قامت بممارسة إدارة الأرباح خلال مختلف سنوات الدراسة، كما لم تستطع الدراسة إثبات تجويد أرباح هذه الشركات ولم تجد أثراً لخصائص جودة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح أو تحسين صورتها.

- دراسة (الكندي، 2012م):

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح، وبيان أثر هذه الممارسة على ربحية تلك الشركات، وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج كان أهمها وجود أثر ذو دلالة إحصائية لممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح (محاسبة الاستحواذ، سوء استخدام الأهمية النسبية، استخدام التقديرات في المحاسبة، ممارسات الاعتراف بالإيراد) على ربحية تلك الشركات.

- دراسة (الصوص، 2012م):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في البنوك العاملة في فلسطين ، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أنه يتوفر بشكل عام في أعضاء لجان المراجعة الخصائص اللازمة لممارسة دورها بفاعلية في دعم المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية مع وجود التزام إلى حد ما بتطبيق المهام والمسؤوليات المحددة حسب اللوائح والتعليمات، بالإضافة إلى وجود آليات عمل معينة تقوم بها لجان المراجعة في البنوك أثناء تنفيذ مهامها.

- دراسة (السرطاوي وآخرون، 2013م):

هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تطبيق الشركات المساهمة العامة الأردنية لتعليمات حوكمة الشركات الخاصة بلجان المراجعة والواردة بنصوص القوانين والتشريعات الأردنية، وتحديد مدى قدرة لجان المراجعة في الحد من قيام هذه الشركات بإدارة أرباحها، وقد توصلت هذه الدراسة إلى عدة نتائج من أهمها أن الشركات المساهمة العامة الصناعية تلتزم بتطبيق تعليمات حوكمة الشركات الخاصة بلجان المراجعة كما وردت بالتشريعات الأردنية، كما أن خصائص لجان المراجعة المتمثلة في حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها وعدد مرات اجتماعهم لا تؤثر في الحد من إدارة الأرباح، إلا أن استقلالية أعضاء لجنة المراجعة تؤثر في الحد من إدارة الشركات لإرباحها، أما نسبة ملكية أعضاء لجنة المراجعة لأسهم الشركة كان له أثراً مهماً في زيادة الشركات لإدارة أرباحها.

- دراسة (عطيو، 2013م):

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة وتحليل خصائص لجنة المراجعة في المنظمات العامة وتحديد أثر تلك الخصائص في الحد من مستوى عمليات إدارة الأرباح في الوحدات الاقتصادية، وذلك بالتطبيق على بيئة الأعمال المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج كان أهمها أن خصائص لجنة المراجعة تؤثر على عمليات إدارة الأرباح في الوحدات الاقتصادية.

نلاحظ من خلال استعراض الدراسات السابقة ذات العلاقة والتي تناولت موضوعي لجان المراجعة وإدارة الأرباح، أن هناك بعض الدراسات تطرقت إلى موضوع إدارة الأرباح كدراسة (Qriole et. al., 2003)، (Qiang and Terry, 2005) ودراسة (القثماني، 2010م)، دراسة (الكندري، 2012م) والتي بينت أن هناك العديد من الشركات قامت بممارسة إدارة الأرباح، وأن بعض الدراسات تطرقت إلى موضوع لجان المراجعة مثل دراسة (الرحيلي، 2012م)، ودراسة

(الصوص، 2012م)، ونلاحظ أيضاً أن هناك بعض الدراسات السابقة تطرقت إلى دراسة تأثير خصائص لجان المراجعة على ممارسات إدارة الأرباح والمتمثلة في حجم لجنة المراجعة واستقلالية أعضاء لجنة المراجعة و ملكية أعضاء لجنة المراجعة و المؤهل العلمي للأعضاء وعدد اجتماعات اللجنة كدراسة (البيبي، 2012م)، دراسة (السرطاوي وآخرون، 2013م)، دراسة (عطوية، 2013م).

وتتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تدرس علاقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال مهام لجان المراجعة المتمثلة في الإشراف على أعمال المراجعة الخارجية والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية وكذلك الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية وعلاقتها بالحد من ممارسات إدارة الأرباح، كما أن هذه الدراسة أجريت على البيئة الليبية، وعلى قطاع مهم في الاقتصاد الوطني الليبي وهو قطاع المصارف، وقد تختلف البيئة المحلية الليبية إلى حد ما عن البيئات العربية وتختلف بشكل أكبر عن البيئات الدولية الأخرى، وقد يكون لهذه الدراسة أهمية بعد صدور دليل الحوكمة عن الصادر مصرف ليبيا المركزي في عام 2005م.

1- 2 - مشكلة الدراسة:

تبنّت ليبيا منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي مجموعة من السياسات لإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني وتفعيل دور القطاع الخاص، كما بدأ الاهتمام بتطبيق فكرة لجان المراجعة في بعض قطاعات الأعمال كالقطاع المصرفي مع بداية القرن الحالي، حيث تم إصدار دليل الحوكمة للقطاع المصرفي سنة 2005م والذي اعتمد بقرار من مجلس إدارة مصرف ليبيا المركزي رقم (20) لسنة 2010م، والذي يتطلب من المصارف أن تتخذ الإجراءات اللازمة

لتوفيق أوضاعها وفقاً للأحكام الواردة بهذا الدليل وتفعيل دور مجالس الإدارة بالمصارف واللجان المنبثقة منها (المصرف المركزي الليبي، دليل الحوكمة، 2010م).

"حيث أن إدارة المؤسسات تتخذ العديد من القرارات التي تتحكم من خلالها في المعلومات المحاسبية، وقد تؤدي هذه القرارات إلى التأثير إيجابياً أو سلبياً على رقم الربح، مما قد يعتبره البعض نوع من التحايل والتلاعب بالمعلومات المحاسبية طالما توافر فيه صفة التعمد، بينما قد يعتبره البعض الآخر بأنه سلوكاً قانونياً طالما أنه يحقق مصلحة المؤسسة. ومع أن هناك تباين في الدوافع التي تحرك الإدارة، إلا أن سلوك التأثير على الأرباح يأخذ اتجاهات مختلفة وهذا ما يعرف بإدارة الأرباح" (عيسى، 2008م، ص: 1).

يرى كثير من الباحثون والعاملون في قطاعات الأعمال أن للجان المراجعة دوراً مهماً في استمرارية المؤسسات المالية إذا ما قامت هذه اللجان بمهامها الأساسية، من إشراف على عملية إعداد القوائم المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية ومتابعة عمل المراجع الداخلي وكذلك متابعة عمل المراجع الخارجي، وعليه يجب أن تقوم هذه اللجان بمهامها ومسؤولياتها بفاعلية وعلى الوجه المطلوب، وقد أثبتت العديد من الدراسات أن توفر مثل هذه المهام في لجنة المراجعة يحد من قدرة إدارة المؤسسة لإرباحها (أبو عجيبة وحمدان، 2009).

وتعتبر إدارة الأرباح هي ممارسات تقوم بها إدارة المؤسسة من أجل تحقيق بعض الأهداف، من خلال التأثير على البيانات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية وإظهارها بصورة غير حقيقية، وتحديث هذه الممارسات لدوافع تضليل مستخدمي هذه البيانات وذلك عن طرق استخدام المرونة الممنوحة من قبل المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً في إعداد هذه التقارير، وقد تختلف أساليب الإدارة في التأثير على البيانات الواردة بالتقارير المالية باختلاف أهدافها، وقد تكون أقلها ضرراً

هي تلك الأساليب التي تكون ضمن المرونة الممنوحة من قبل المبادئ المحاسبية، وأخطرها تلك الأساليب التي تستخدم التزوير وأثبتت العمليات الوهمية (معراج وأدم، 2012).

على المستوى المحلي أجريت بعض الدراسات فيما يتعلق بلجان المراجعة كدراسة مصلي (2004م) والتي كانت تهدف إلى دراسة وتحليل مدى الحاجة إلى تكوين لجان مراجعة لدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية؛ حيث توصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات الليبية تعاني من عدة مشاكل تفرض ضرورة دراسة فكرة لجان المراجعة وتطبيقها في البيئة الليبية لدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية، وبالتالي دعم النظام الرقابي لهذه الشركات، كذلك دراسة حمد (2012م) والتي كانت تهدف إلى التعرف على أثر لجان المراجعة على كفاءة وفعالية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية للجان المراجعة على كفاءة وفعالية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية.

أما فيما يتعلق بممارسات إدارة الأرباح فقد قام الزواوي (2009م) بدراسة هدفت إلى التعرف على طبيعة وأساليب ودوافع ممارسات إدارة الأرباح والعوامل المؤثرة في اكتشاف مراجع الحسابات لهذه الممارسات والتقارير عنها، وقد بينت نتائج الدراسة تأثير عدة عوامل في اكتشاف مراجع الحسابات لممارسات إدارة الأرباح من أهمها تخصص مراجع الحسابات في صناعة معينة، جودة الأداء المهني من قبل مراجع الحسابات، حساسية مراجع الحسابات لحوافز إدارة المنشأة، كما بينت تأثير عدد من العوامل في تقرير مراجع الحسابات عن ممارسة إدارة الأرباح مثل احتمال تعرض مراجع الحسابات للمساءلة القانونية، مخاطر نشاط العميل، رغبة مراجع الحسابات بالاحتفاظ بالعميل، استقلال مراجع الحسابات.

وبناءً على ما سبق فإن مشكلة الدراسة تتمثل في محاولة إيجاد العلاقة بين لجان المراجعة والحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية وذلك من خلال الإجابة على السؤال التالي:

- ما مدى العلاقة بين لجان المراجعة والحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية؟

وللإجابة على التساؤل الرئيسي لمشكلة الدراسة تم دراسة وبحث التساؤلات الفرعية التالية:

- ما مدى قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجع الخارجي ومساهمتها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية؟

- ما مدى قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجع الداخلي ومساهمتها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية؟

- ما مدى قيام لجان المراجعة بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومساهمتها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية؟

1-3- أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحديد علاقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية، ولتحقيق ذلك فإن الدراسة تسعى لتحقيق الأهداف التالية:

أ- التعرف على قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية ومساهمتها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

ب- التعرف على قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجع الداخلي بالمصارف التجارية الليبية ومساهمتها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

ت- التعرف على قيام لجان المراجعة بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية بالمصارف التجارية الليبية ومساهمتها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

1-4- أهمية الدراسة:

ترجع أهمية هذه الدراسة إلى إبراز الدور الذي تقوم به لجان المراجعة بالمصارف التجارية وبيان ما إذا كان لهذه اللجان علاقة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح بهذه المصارف، كما تكمن أهمية هذه الدراسة أيضاً في أنها تتناول موضوعاً مهماً وهو "إدارة الأرباح" وما لهذا الموضوع من أثر سلبي على مستخدمي البيانات المالية، بالإضافة إلى أن مثل هذه الدراسات يمكن أن تسهم في تقديم إرشادات جيدة تدفع جهات الاختصاص بأن تهتم بلجان المراجعة وتفعل دورها حال تبين أن لجان المراجعة تساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

1-5- فرضيات الدراسة:

تعتمد هذه الدراسة على فرضية رئيسة واحدة تمت صياغتها كآتي:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بمهامها والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة واختبار الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالاختيار السليم للمراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية والحد من ممارسة إدارة الأرباح.

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ المناسب لأداء عمل المراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية والحد من ممارسة إدارة الأرباح.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالاختيار السليم للمراجعين الداخليين في المصارف التجارية الليبية والحد من ممارسة إدارة الأرباح.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين في المصارف التجارية الليبية والحد من ممارسة إدارة الأرباح.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية في المصارف التجارية الليبية والحد من ممارسة إدارة الأرباح.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالإنفاق الداخلي بفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية في المصارف التجارية الليبية والحد من ممارسة إدارة الأرباح.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالتنسيق المناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في المصارف التجارية الليبية والحد من ممارسة إدارة الأرباح.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بفحص القوائم والتقارير المالية والاطلاع عليها ودراستها في المصارف التجارية الليبية والحد من ممارسة إدارة الأرباح.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد التقارير المالية في المصارف التجارية الليبية والحد من ممارسة إدارة الأرباح.

1- 6 - منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي من خلال مراجعة واستقراء بعض الكتابات والدوريات والدراسات السابقة واشتقاق الفرضيات ومن ثم جمع البيانات والمعلومات من مجتمع الدراسة وتحليلها ثم اختبار الفرضيات والوصول إلى النتائج العملية، وإجراء مقارنة للنتائج العملية (نتائج اختبار الفرضيات) بالاستنتاجات النظرية (الفرضيات)، فإذا اتفقا فإن هذا البحث يضيف دليلاً على صحة النظرية، وفي حال الاختلاف يتم تفسير الأسباب، وبهذا فإن منهجية الدراسة تتضمن الجانبين التاليين:

الجانب النظري:

في هذا الجانب تم استعراض كل ما تم تناوله حول الموضوع في الكتب والدوريات والدراسات السابقة.

الجانب العملي:

في هذا الجانب تم تجميع البيانات والمعلومات اللازمة للدراسة وتحليلها وصفيًا واستنتاجيًا لاختبار الفرضيات والوصول للنتائج، وبهذا فإن هذا الجانب يتضمن العناصر التالية:

- **مجتمع الدراسة:** يتكون مجتمع الدراسة من رؤساء وأعضاء لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية، ومدراء وأعضاء المراجعة الداخلية بالمصارف التجارية الليبية، والمراجعين الخارجيين المسجلين بمصرف ليبيا المركزي والذين سبق لهم مراجعة حسابات هذه المصارف.

- **أداة جمع البيانات:** اعتمدت الدراسة على صحيفة الاستبيان كوسيلة لجمع البيانات اللازمة لاختبار فرضيات الدراسة، ذلك لأنها تناسب منهجية الدراسة بالإضافة إلى أنها تساعد على توفير الوقت والجهد والتكلفة، كذلك إمكانية الوصول إلى أكبر عدد ممكن من المشاركين

خصوصا في حالات الانتشار الجغرافي لعناصر مجتمع الدراسة، وتم تقسيم استمارة الاستبيان إلى قسمين رئيسيين وهما:

القسم الأول: خصص للتعرف على المعلومات الديموغرافية للمشاركين مثل (الصفة، المؤهل العلمي، وسنوات الخبرة).

القسم الثاني: تضمن الأسئلة المتعلقة بمهام لجان المراجعة تجاه كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي وكذلك مهامها تجاه القوائم والتقارير المالية ومساهمتها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

- طرق تحليل البيانات: تم استخدام أساليب الإحصاء الوصفي و الاستنتاجي لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة كالتالي:

أ- الإحصاء الوصفي: تم استخدام الجداول التكرارية والنسب المئوية لوصف المتغيرات الديموغرافية لعينة الدراسة، كما تم استخدام التكرارات والنسب المئوية والمتوسطات والانحرافات المعيارية لترتيب درجة موافقة كل من أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين على قيام لجان المراجعة بمهامها بالمصارف التجارية الليبية والحد من ممارسة إدارة الأرباح.

ب- الإحصاء الاستنتاجي: تم استخدام معامل Cronbach s Alpha لاختبار ثبات أسئلة الاستبيان، و تم استخدام اختبار One Sample (T) Test واختبار بيرسون Pearson لاختبار فرضيات الدراسة، كما تم استخدام اختبار تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA لاختبار مدى وجود فروقات معنوية بين إجابات المشاركين في الدراسة تعزي لصفة المشارك(عضو لجنة مراجعة - مراجع داخلي - مراجع خارجي).

1-7- حدود و نطاق الدراسة:

- الحدود المكانية:

- اقتصرت هذه الدراسة على المصارف التجارية الليبية والتي يتواجد بها لجان مراجعة وفروع هذه المصارف، وهذه المصارف هي مصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني ومصرف التجارة والتنمية ومصرف الجمهورية ومصرف الصحاري.

- كما أن هذه الدراسة لن تتطرق إلى دراسة موضوع البحث في المصارف التي لا تتواجد بها لجان مراجعة والمصارف المتخصصة و المصرف المركزي و المصرف الليبي الخارجي.

- الحدود الزمنية:

وهي الفترة الزمنية التي تم فيها توزيع استمارات الاستبيان على عينة الدراسة ومن ثم جمع البيانات، وهذه الفترة من 2016-2017.

1-8- تقسيمات الدراسة:

تحقيقاً لأهداف الدراسة والمتمثلة في التعرف على علاقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح فقد تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة فصول كما يلي:

الفصل الأول: وتضمن الإطار العام للدراسة والذي يشمل التعريف بالمشكلة وأهدافها وأهميتها ومنهجيتها ونطاقها.

الفصل الثاني: وتضمن هذا الفصل لجان المراجعة وإدارة الأرباح، حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛ يتضمن المبحث الأول التعريف بلجان المراجعة وخصائصها والدور المناط بها، أما المبحث الثاني تضمن التعريف بإدارة الأرباح ودوافعها وأساليبها.

الفصل الثالث: تضمن هذا الفصل الآثار السلبية لإدارة الأرياح ودور لجان المراجعة في الحد منها، وتم تقسيمه إلى مبحثين، يتناول المبحث الأول الآثار السلبية لإدارة الأرياح، والمبحث الثاني تناول دور لجان المراجعة في الحد من هذه الآثار.

الفصل الرابع: وتناول الجزء الميداني من الدراسة من حيث مجتمع وعينة الدراسة والتحليل الوصفي البيانات والتحليل الإحصائي الاستنتاجي واختبار الفرضيات.

الفصل الخامس: يتضمن هذا الفصل نتائج الدراسة والتوصيات المقترحة.

الفصل الثاني

لجان المراجعة وإدارة الأرباح

مقدمة:

أدت الفضائح المالية لكثير من الشركات العملاقة في دول العالم وما نتج عن هذه الفضائح من إفلاس وانهيار العديد من الشركات، إلى فقدان الثقة بمعظم الشركات المساهمة، ولفت ذلك أنظار المستثمرين والباحثين وغيرهم، حيث أجريت العديد من الدراسات والبحوث التي تناولت أسباب انهيار هذه الشركات، وخلصت إلى أن السبب الرئيسي يعود إلى غياب الممارسات والإجراءات في الإدارة والتنظيم والرقابة والإشراف الفعال على الشركات بما يضمن تحقيق الأهداف الموضوعية، والالتزام بالأنظمة الداخلية، وبعد مجلس الإدارة هو المسئول عن توفير الآليات المناسبة لتحقيق هذه الأمور، ولمساعدة مجلس الإدارة على الوفاء بمسؤولياته الإشرافية، فإن الاتجاه يتزايد للاعتماد على لجان المراجعة (دحدوح، 2008)، "وتعتبر لجان المراجعة هي إحدى اللجان المنبثقة عن مجلس إدارة الشركة، فهي صاحبة الدور الأكبر في عملية التنسيق بين أطراف متعددة منها المراجع الداخلي والمراجع الخارجي والإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة بالشركة، كما أنها تقوم بدراسة القوائم المالية ومناقشة نتائج عمل المراجعين الداخليين والخارجيين" (عبد اللطيف، 2007، ص:36).

ولقد زاد الاهتمام بدور لجان المراجعة في السنوات الأخيرة بصفقتها الأداة التي يمكن من خلالها التأكد من تطبيق حوكمة الشركات، والتي تهدف إلى مساءلة مجلس الإدارة وزيادة فاعلية وظيفة المراجعة الداخلية وكذلك المراجعة الخارجية وخاصة بعد حالات التعثر والانهيار المالي لكثير من الشركات الأجنبية، ولقد قامت العديد من الدول والهيئات المهنية والدولية ببذل مزيد من الجهود من أجل إصدار معايير وتوصيات يساهم إتباعها في استعادة الثقة في المعلومات المالية المنشورة وتفعيل دور لجان المراجعة بما يعزز فاعلية المراجعة الخارجية واستقلاليتها وزيادة من

فعالية عملية الاشراف على القوائم المالية والحد من الخلافات بين الإدارة والمراجع الخارجي، كما تقوم لجان المراجعة بدور حيوي في ضمان جودة التقارير المالية وتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية والحد من التلاعب والممارسات غير الشرعية كممارسات إدارة الأرباح(أحمد، 2011). وعليه فإن هذا الفصل من الدراسة تم تقسيمه إلى مبحثين وهما:

المبحث الأول: التعريف بلجان المراجعة وخصائصها والدور المناط بها.

المبحث الثاني: التعريف بإدارة الأرباح وخصائصها واستراتيجياتها وأساليبها.

المبحث الأول

التعريف بلجان المراجعة وخصائصها والدور المناط بها

تلعب لجان المراجعة دوراً بارزاً في تطبيق قواعد ومعايير الحوكمة، وهذا بدوره يقوي ويعزز نظم الرقابة الداخلية ويحقق إفصاحاً عادلاً لمستخدمي المعلومات المحاسبية ويدخل في نطاق جودة الإفصاح للحد من ممارسات إدارة الأرباح التي تلجأ إليها إدارات الشركات لتحسين صورتها المالية، ولأهمية هذا الدور ولتحقيق أهداف هذه الدراسة يتناول هذا المبحث نشأة وتطور لجان المراجعة والعوامل التي أدت للمطالبة بإنشائها والتعريف بلجان المراجعة وأهميتها وخصائصها والمهام المناط بها وذلك من خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: نشأة لجان المراجعة والتعريف بها ودوافع إنشائها.

الفرع الثاني: أهمية وأهداف لجان المراجعة وخصائصها والمهام المناط بها.

الفرع الأول

نشأة لجان المراجعة والتعريف بها ودوافع إنشائها

في هذا الفرع من الدراسة يتم التعريف بلجان المراجعة ونشأتها والعوامل التي كانت سبباً في إنشائها في كثير من الشركات وذلك على النحو التالي:

أولاً- نشأة وتطور لجان المراجعة:

تعتبر لجان المراجعة من المفاهيم التي حظيت باهتمام العديد من دول العالم مثل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة وغيرها من الدول، وتوصي العديد من المنظمات المهنية والدولية بتكوينها نظراً للدور الذي تقوم به في مراقبة عمليات التقرير المالي والتأكد من مصداقية القوائم المالية، وكذلك في تدعيم استقلال عملية المراجعة، الأمر الذي حدا ببعض الدول إلى إصدار التشريعات الملزمة داخل الشركات المساهمة العاملة بها بالتزام بتكوين لجان مراجعة تكون منبثقة عن مجلس إدارة هذه الشركات (سامي، 2009).

ففي الولايات المتحدة الأمريكية ترجع فكرة نشأة لجان المراجعة بعد أزمة الكساد الكبير الذي هزت البلاد في أواخر العشرينات من القرن الماضي والذي كان بمثابة نقطة تحول للاقتصاد الأمريكي والعالمي، والذي أثر بدوره على مهنة المحاسبة والمراجعة وساهم في تطويرها بشكل كبير، ومن الأسباب الرئيسية في هذه الأزمة هي أن القوائم المالية أصبحت أداة مضللة وأصبحت الحاجة أكبر لمحاسب قانوني مستقل لا تأثير عليه من قبل مجلس إدارة الشركة (أبو الجود، 2007). ونتيجةً لقيام العديد من إدارات الشركات بعمليات غش وتلاعب من أجل التأثير على نتائج الأعمال، قامت كل من بورصة نيويورك للأوراق المالية (New York Stock

(NYSE) (Exchange) عام 1939م وهيئة سوق المال الأمريكية (SEC) عام 1940م باقتراح تشكيل لجان المراجعة في الشركات المساهمة (أحمد، 2011).

"وفي عام 1967م أوصى مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) جميع الشركات المساهمة بضرورة إنشاء لجنة المراجعة بحيث تتضمن مسؤوليتها ضرورة حل المشاكل التي قد تنشأ بين المراجع الخارجي وإدارة الشركة والخاصة بالنواحي المحاسبية وطريقة الإفصاح عن المعلومات المحاسبية في القوائم المالية وذلك باعتبار أن لجنة المراجعة قناة اتصال بين المراجع الخارجي ومجلس إدارة الشركة" (سليمان، 2006، ص ص: 139 - 140).

أوصت هيئة سوق المال الأمريكية (SEC) في عام 1972م بأهمية تشكيل لجان المراجعة من الأعضاء غير التنفيذيين في الشركات المساهمة، وفي عام 1974م أصدرت الهيئة نشرتها رقم (165) تطلب فيها ضرورة الإفصاح في البيانات المالية الختامية عن وجود لجان مراجعة في الشركات المدرجة وكيفية تشكيلها، كما ظهر أول تشريع ملزم في الولايات المتحدة الأمريكية عندما طالبت بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) عام 1977م من الشركات المساهمة المدرجة في بورصة نيويورك تأسيس لجان مراجعة ليكون شرطاً للإدراج في البورصة لعام 1978م، حيث أكد رئيس البورصة في تصريح له أن لجان المراجعة الفعالة تستطيع العمل على تحسين التقارير المالية وزيادة مصداقية التقارير الصادرة عن الشركات المساهمة (أحمد، 2011).

"وفي عام 1987م صدر تقرير لجنة تريد واي (1987) (TWC) وقد أوصت اللجنة في تقريرها بضرورة إنشاء لجان مراجعة داخل الشركات المسجلة أسهمها في بورصات الأوراق المالية الأمريكية" (المومني، 2010، ص: 247). كما حدد هذا التقرير أن المسؤولية الأساسية للجان المراجعة تتمثل في دورها في اكتشاف التلاعب ومنعه في القوائم المالية. وفي عام 1999م تم

تكوين لجنة سميت (BRC)، حيث قامت هذه اللجنة بإصدار مجموعة من التوصيات بهدف زيادة فاعلية أداء هذه اللجان بالشكل الذي يساعد على زيادة جودة القوائم المالية (الصبان وسليمان، 2005).

"وفي عام 2002م قام الكونغرس الأمريكي بالمصادقة على قانون (Sarbanes-Oxley) والذي تناول ضرورة التوسع في الإفصاح وتقديم التقارير المالية من جانب الشركات المساهمة والحوكمة والإشراف على المراجعين الخارجيين، وقد أفرد في المادة رقم (301) من القانون قسماً خاصاً عن تشكيل لجان المراجعة ومهامها ومسئولياتها من أجل ضمان سلامة وموثوقية تقرير المراجعة الخارجية وحماية المراجع من احتمالية تعرضه لضغط الإدارة" (أحمد، 2011، ص: 44).

أما في المملكة المتحدة فإن تبني لجان المراجعة لم يبدأ جدياً حتى أواخر الثمانينات من القرن الماضي، فنتيجة لتزايد وخطورة أحداث غش الشركات فقد تم التوصية بتشكيل لجان المراجعة عام 1987م، حيث ناقش بنك إنجلترا وسوق الأوراق المالية أهمية تبني الشركات لتلك اللجان، وقد تبع تلك التحركات في عام 1988م إلزام الشركات المساهمة الضخمة في المملكة المتحدة بتشكيل لجان المراجعة (لطي، 2009)، "وفي عام 1992م قامت لجنة كادبوري (Cadbury Committee) بإصدار تقرير كان بعنوان "الجوانب المالية للإجراءات الحاكمة المؤسسية"، حيث أكد هذا التقرير على أهمية تعيين لجان مجالس الإدارة كلجنة المراجعة ولجنة الترشيحات ولجنة الحوافز والمكافآت وأن تقتصر عضوية اللجان؛ وخاصة لجنة المراجعة على أعضاء مستقلين من خارج الشركة" (الرحيلي، 2008، ص: 196)، وفي عام 1999م تم إنشاء هيئة لجان المراجعة بالمملكة المتحدة -UK Audit Committee Institute

ACI) بهدف مساعدة أعضاء لجان المراجعة بالشركات في تنفيذ المهام والمسؤوليات الملقاة على عاتقهم في البيئة الرقابية(محمد، 2007).

"أما على مستوى الدول العربية فتعتبر السعودية من أوائل الدول التي قامت بتشكيل لجان المراجعة، حيث تم إصدار القرار الوزاري رقم (903) في 1994/1/23م والقاضي بتشكيل لجان المراجعة بالشركات المساهمة في المملكة العربية السعودية"(الرحيلي، 2008، ص: 200)، كما أُلزم القرار بتشكيل لجان المراجعة لتكون حلقة الاتصال بين الإدارة والمراجع الخارجي، وأن تقوم الجمعية العمومية بالشركة بتحديد معظم معايير اختيار أعضاء لجنة المراجعة ومهامها(المنيف والحميد، 1998).

أما في الأردن فبعد إفلاس بنك البتراء في عام 1990م وزيادة حالات نقص ثقة المستثمرين بالتقارير المالية، أدى هذا الأمر بالجهات التشريعية الأردنية إلى إصدار العديد من القوانين والتشريعات التي تناولت لجان المراجعة وخصائصها ونظمت طبيعة علاقتها بالمراجع الخارجي وذلك لضمان الشفافية في الأسواق المالية الناشئة(السرطاوي وآخرون، 2013)، كما اهتمت العديد من الجهات المعنية بوجود لجان المراجعة في الشركات المساهمة الأردنية، وكانت بدايتها بتاريخ 1996/1/2م إذ أُلزم البنك المركزي الأردني البنوك الأردنية بموجب مذكرته رقم 68/7020 بتشكيل لجان مراجعة منبثقة من أعضاء مجلس الإدارة"(المومني، 2010، ص: 284).

كما طالبت تعليمات الإفصاح الصادرة عن هيئة الأوراق المالية رقم (1) لعام 1998م جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية بتشكيل لجان مراجعة، وفي عام 2000م أُلزم قانون البنوك رقم (28) جميع البنوك الأردنية بتشكيل لجان مراجعة، كما أُلزم قانون الأوراق المالية رقم (76) لعام 2002م جميع الشركات المساهمة العامة الأردنية بتشكيل لجان المراجعة، بحيث

تتألف هذه اللجان من ثلاثة أعضاء من مجلس إدارة الشركة غير التنفيذيين، ويتم تحديد مهامها وصلاحياتها ومدة عملها بموجب تعليمات يصدرها المجلس وفقاً لنص المادة (46) من نفس القانون، كما بين دليل حوكمة الشركات الصادر عن البنك المركزي الأردني لعام 2007م ودليل قواعد حوكمة الشركات الصادر عن هيئة الأوراق المالية لعام 2008م مفهوم لجان المراجعة وأهدافها وأهميتها وصلاحياتها وخصائصها (السرطاوي و آخرون، 2013).

أما في ليبيا ففكرة تطبيق لجان المراجعة تعتبر حديثة بالمقارنة مع البيئات الأخرى، فقد بدأ الاهتمام بها بعد تبني مفهوم حوكمة الشركات، حيث تعتبر لجان المراجعة من الدعائم الأساسية للحوكمة، غير أنه لا يوجد قانون يلزم الشركات المساهمة بتشكيل لجان المراجعة باستثناء المصارف، حيث اصدر المصرف المركزي القرار رقم (20) لعام 2010م باعتماد دليل الحوكمة بالقطاع المصرفي الليبي وذلك تنفيذاً لأحكام القانون رقم (1) لعام 2005م بشأن المصارف.

ثانياً- الدوافع أو العوامل التي أدت إلى إنشاء لجان المراجعة:

"نتيجة لضخامة المهام الملقاة على عاتق مجلس الإدارة وتنوعها، كان لابد من تشكيل بعض اللجان التابعة للمجلس لمساعدته في تنفيذ مهامه، وتعد لجنة المراجعة من أهم تلك اللجان التي تعمل على مساعدة مجلس الإدارة للقيام بعملية الرقابة والإشراف على عملية إعداد التقارير المالية، فضلاً عن ذلك أدت الضغوطات التي قد تمارسها الإدارة على المراجع الخارجي إلى ظهور فكرة تكوين لجان المراجعة" (دحوح، 2008، ص: 255).

كما يعزى تشكيل لجان المراجعة في كثير من الشركات إلى حالات انهيار كبرى الشركات العالمية في العديد من الدول وذلك نتيجة قصور وضعف في أنظمة الرقابة الداخلية، وكذلك حالات الغش والتلاعب والاحتيال التي كانت تقوم به الإدارة (قطيشات، 2010). ولذلك فقد ساهمت

العديد من العوامل في اتجاه العديد من الشركات نحو تشكيل لجان المراجعة، ولعل من أهمها (على وشحاته، 2003):

1- الفشل المالي للعديد من الشركات والبنوك وتزايد حالات الغش والتلاعب بها وزيادة رغبة هذه المؤسسات في تدعيم عملية الرقابة على أنشطتها والتأكد من سلامة تطبيق المبادئ المحاسبية.

2- زيادة الضغوط من جانب مستخدمي القوائم المالية على الشركات لإظهار نتيجة أعمالها ومركزها المالي بصورة حقيقية.

3- التناقض الموجود بين المراجعين الخارجيين وبين إدارة الشركة وبخاصة في مجال المحافظة على استقلال المراجع الخارجي، ومن ثم فإن وجود لجنة مراجعة في أي شركة يمثل حماية للمساهمين ويضمن تحقيق استقلال المراجع الخارجي.

4- وجود لجنة المراجعة يحد من حالات الغش والتلاعب ويزيد من فعالية نظم الرقابة الداخلية، وبالتالي تدعيم الثقة في عملية إعداد القوائم المالية ومراجعتها، وخاصة في ظل اقتصاديات السوق والمنافسة".

"كما أشار (حدوح، 2008، ص: 255) إلى أن من العوامل التي ساهمت في إنشاء لجان المراجعة ما يلي:

1- حاجة أصحاب المصلحة في الشركات إلى آلية إدارية تساهم في ضبط ورقابة أداء الإدارة كوكيل عنهم بشأن الأمور المالية والرقابية.

2- الحاجة المتزايدة إلى تحسين الثقة والجودة في التقارير المالية بهدف زيادة درجة الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات المناسبة".

ثالثاً- تعريف لجان المراجعة:

قامت العديد من الهيئات والمنظمات والباحثين بتعريف لجان المراجعة في محاولة منهم لبيان المقصود بهذه اللجان، وذلك على النحو التالي:

عرف معهد المحاسبين القانونيين بكندا "The Canadian Institute of Chartered Accountants" (CICA) 1992 لجنة المراجعة بأنها: "لجنة مكونة من مدراء الشركة الذين تتركز مسؤولياتهم في متابعة القوائم المالية السنوية قبل تسليمها إلى مجلس الإدارة، وتعد لجنة المراجعة حلقة وصل بين المراجعين ومجلس الإدارة، وتتخلص نشاطاتها في مراجعة ترشيح المراجع الخارجي ونطاق ونتائج المراجعة، وكذلك الرقابة الداخلية للشركة، وجميع المعلومات المالية المعدة للنشر" (الرحيلي، 2008، ص: 193).

عرفت (Tread Way Commission) بأن لجان المراجعة هي "أداة تستخدمها إدارة الشركة في اتخاذ القرارات المالية في الشركة في حين لا تمتلك الوقت والجهد لمعرفة التفاصيل المتعلقة بالأمور المالية" (قطيشات، 2010، ص: 17).

وعرف بنك بريطانيا لجنة المراجعة بأنها "لجنة فرعية تابعة لمجلس إدارة الشركة تكون مسؤولة عن متابعة المسائل المالية في الشركة وذلك لمساعدة مجلس الإدارة في اتخاذ القرارات المالية والتي قد لا يكون لديه الوقت أو الخبرة لمعرفة تفاصيلها" (المنيف والحميد، 1998، ص: 40).

عرف (السقا و أبو الخير) لجان المراجعة بأنها: "إحدى اللجان الرئيسية لمجلس الإدارة، ومن مسؤوليتها أنها تدعم موضوعية ومصداقية إعداد القوائم المالية، وتساعد المديرين التنفيذيين على الوفاء بمسؤولياتهم، كما أنها تدعم استقلالية المراجعين وتحسن من أعمال المراجعة، كما

أنها تحسن الاتصال بين المراجعين والإدارة، بالإضافة إلى ذلك تساعد في إيجاد نوع من الرقابة من قبل المساهمين على الإدارة، ويمكن أيضاً اعتبارها أداة مفيدة ومعاونة لمجلس الإدارة في مراقبة أداء الشركة وتسيير نشاطها" (السقا و أبو الخير، 2002، ص: 197).

وأشار آخر بأن لجنة المراجعة هي "لجنة منبثقة عن مجلس إدارة الشركة وعضويتها قاصرة على الأعضاء غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتكون مسؤولة عن الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، ومراجعة المبادئ والسياسات المحاسبية ومراجعة وظيفتي المراجعة الخارجية والداخلية ومراجعة الالتزام بقواعد حوكمة الشركات" (سليمان، 2006، ص: 142).

ومن خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن لجان المراجعة هي إحدى اللجان الرئيسية لمجلس إدارة الشركة، تتكون من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين الذين لديهم خبرة في مجال المحاسبة والمراجعة، وتتركز مسؤوليتها في متابعة القوائم المالية قبل تسليمها لمجلس الإدارة، وتعمل كحلقة اتصال بين مجلس الإدارة والمراجعين، كما أنها تدعم استقلال المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين.

الفرع الثاني

أهمية وأهداف لجان المراجعة وخصائصها والمهام المناط بها

يتناول هذا الفرع البعد الثاني للجان المراجعة والمتمثل في أهمية وأهداف هذه اللجان كما يناقش خصائص لجان المراجعة والمهام الرئيسية المناط بها على النحو التالي:

أولاً- أهمية لجان المراجعة:

تتجلى أهمية لجان المراجعة من خلال المنافع المتوقعة منها، والتي يمكن أن تقدمها إلى جميع الأطراف ذات العلاقة، مثل مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والمراجع الداخلي والمساهمين وأصحاب المصالح. ويمكن توضيح المنافع التي تقدمها لجان المراجعة للأطراف السابقة على النحو التالي(سليمان،2006):

1 - أهمية لجنة المراجعة بالنسبة لمجلس الإدارة:

تتمثل أهمية لجنة المراجعة في مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين من تنفيذ مهامهم ومسؤولياتهم، وذلك من خلال دورها في تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة والمراجع الخارجي والمساعدة في حل المشاكل التي قد يواجهها المراجع الخارجي مع الإدارة فيما يتعلق بإعداد القوائم المالية، كما أن وجود لجنة المراجعة يؤدي إلى تحسين الاتصال بين مجلس الإدارة وقسم المراجعة الداخلية بالشكل الذي يدعم دورها واستقلاليتها ويجعل مجلس الإدارة على دراية تامة بالمشاكل التي تواجهها المراجعة الداخلية، كما تقوم لجنة المراجعة بتقديم الحلول المناسبة لمجلس الإدارة والتي تؤدي إلى تفعيل الدور الرقابي والإشرافي له تجاه وظيفة المراجعة الداخلية.

2 - أهمية لجنة المراجعة بالنسبة للمراجع الخارجي:

يتمثل دور لجان المراجعة بالنسبة للمراجع الخارجي في دعم استقلاليتها بالشكل الذي يؤدي إلى قيام المراجع الخارجي بمهامه دون أية ضغوطات أو تدخلات من إدارة الشركة، حيث أن للجنة المراجعة دور هام في زيادة فاعلية واستقلالية المراجع الخارجي، وذلك من خلال دورها في اختياره وتحديد أتعابه والعمل على حل المشاكل بينه وبين الإدارة.

3 - أهمية لجنة المراجعة بالنسبة للمراجعة الداخلية:

تتمثل أهمية لجنة المراجعة بالنسبة للمراجعة الداخلية في اختيار رئيس قسم المراجعة الداخلية وتوفير الموارد اللازمة لهذا القسم، وكذلك أهميتها في حل المشاكل التي قد تنشأ بين القسم و إدارة الشركة، كما تعتبر قناة اتصال بين المراجعة الداخلية ومجلس الإدارة، كل هذا سوف يؤدي إلى زيادة استقلالية المراجع الداخلي وتفعيل الدور الذي يلعبه قسم المراجعة الداخلية، كما أن وجود لجنة المراجعة سوف تمكن المراجعين الداخليين من التفاعل مع المراجع الخارجي.

4 - أهمية لجنة المراجعة بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية (المستفيدين):

تكمن أهمية لجنة المراجعة بالنسبة للمستثمرين والأطراف الخارجية بالتأكيد إلى زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الخارجية في المعلومات المالية الواردة بالتقارير المالية والتي يبني عليها المستثمرون قراراتها، حيث أن وجود لجنة مراجعة مستقلة تقوم بعملية الإشراف على إعداد التقارير المالية و دعم استقلالية ودور كل من المراجعة الداخلية والخارجية والتأكيد على الالتزام بتطبيق قواعد حوكمة الشركات، سوف يؤدي إلى زيادة درجة الثقة التي يمنحها المستفيدون لهذه التقارير.

ثانياً - أهداف لجان المراجعة:

تطورت أهداف تكوين لجان المراجعة، فعند نشأتها كان الهدف هو الرقابة على التقارير المالية وزيادة الثقة والمصداقية فيها، وتحقيق هذا الهدف كان يتم من خلال قيام لجنة المراجعة بدعم استقلال المراجع الخارجي ومساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بالتزاماته، أما الآن فإن

أهداف لجنة المراجعة أصبحت أشمل وأعم؛ حيث أصبحت تتم في إطار حوكمة الشركات، ويمكن عرض هذه الأهداف في الآتي (لبيب، 2012):

1 - دعم استقلال المراجع الخارجي.

2 - إحكام الرقابة على إدارة الشركات.

3 - مساعدة أعضاء مجلس الإدارة التنفيذيين على أداء مسؤولياتهم.

4 - فحص وتقييم التقارير المالية.

5 - التأكد من سلامة نظام الرقابة الداخلية.

ويرى (Persaud and Mason) أن الهدف من تشكيل لجان المراجعة يتمثل في أربعة

عناصر رئيسية هي (قطيشات، 2010):

1 - مساعدة المراجع الخارجي على إتمام عمله بكفاءة وفاعلية وموضوعية.

2 - الإشراف التام على النظم المالية والرقابية في الشركة.

3 - مراجعة السياسات والممارسات المحاسبية، واختيار السياسات المحاسبية الأكثر ملاءمة.

4 - التوصية بتعيين المراجع الخارجي وتحديد أتعابه وعزله.

"وتعد لجان المراجعة أحد وسائل حوكمة الشركات التي تهدف إلى تحسين عملية إدارة

الشركات والرقابة عليها وحماية مصالح المساهمين وغيرهم من ذوي العلاقة، وتجنب الغش

والاحتيال وإساءة استخدام السلطات من قبل إدارات الشركات" (عبد اللطيف، 2007، ص: 364).

ثالثاً - خصائص لجان المراجعة:

يتطلب نجاح لجنة المراجعة في القيام بمهامها توافر مجموعة من الخصائص في أعضائها تمكنهم من أداء أعمالهم بكفاءة وفاعلية ومن ثم تحقيق أهداف هذه اللجان. ومن أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في هذه اللجان هي أن يتمتع أعضاؤها بالاستقلالية التامة عن إدارة الشركة وأن يكونوا على قدر من التأهيل العلمي والخبرة المهنية، وأن يتناسب عدد الأعضاء مع حجم المهام الملقاة على عاتقهم، وأن يجتمع الأعضاء بصورة متكررة، وبالتالي فإن كل هذه الخصائص إذا اجتمعت فإنها تؤدي إلى زيادة فاعلية دور لجان المراجعة وتعظيم المنفعة المتوقعة منها (الصوص، 2012)، ويمكن توضيح هذه الخصائص:

1 - الاستقلالية:

تعرف بورصة نيويورك للأوراق المالي (NYSE) عضو لجنة المراجعة المستقل بأنه "هو ذلك الشخص الذي يتحرر من أي علاقة - من وجهة نظر مجلس الإدارة - قد تتدخل وتؤثر على حكمه المستقل عند ممارسة دوره كعضو بلجنة المراجعة" (أحمد، 2006، ص: 929).

ويعتبر مفهوم الاستقلالية من المفاهيم الأساسية والمهمة التي تدعم مركز لجنة المراجعة وتقويه، فاستقلال أعضاء هذه اللجان ظاهرياً وحقيقياً عن الإدارة من شأنه أن يزيد من قدرتهم على ممارسة التقدير والحكم بشكل مستقل وبعيداً عن أي ضغوطات من قبل الإدارة (الصوص، 2012)، "وفي الحقيقة فإن استقلالية لجنة المراجعة يمثل حجر الزاوية لفعاليتها لاسيما عندما تشرف على السلامة المالية للشركة والتأكد من ملاءمة ضوابط الرقابة الداخلية ونظم المراجعة داخل الشركة" (لطي، 2010، ص: 255).

"وقد حددت التوصية الأولى في تقرير لجنة (BRC) حول تلك الاستقلالية بوجوب تحقيق ما يلي(الصوص، 2012، ص ص: 38-39):

- أ- أن لا يكون عضو لجنة المراجعة من موظفي الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
- ب- أن لا يحصل العضو على أية مكافأة مالية من الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها بخلاف المكافآت التي يحصل عليه مقابل الخدمة في مجلس الإدارة.
- ج- أن لا يكون أحد أقاربه موظفاً تنفيذياً داخل الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
- د- أن لا يكون العضو مديراً تنفيذياً في إحدى الشركات التي لها علاقة تجارية مع الشركة أو إحدى الشركات التابعة لها.
- هـ- لا يجوز لمن يعمل مستشاراً في الشركة أن يكون عضواً في لجنة المراجعة".

2 - المؤهلات والخبرة:

إن توفر المؤهلات والخبرة العملية يعتبر محدداً مهماً في دعم فاعلية لجنة المراجعة، وبالتالي فإن وجود أفراد من ذوي الخبرة العملية والقدرة على قراءة القوائم المالية بما في ذلك الميزانية العمومية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية يعد أمراً حيوياً في هذا المجال، وفي بعض الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية تتطلب قواعد بورصات الأوراق المالية بشكل حازم أن تكون هذه المهارات لدى أعضاء لجنة المراجعة(سليمان، 2006).

ولقد حدد قانون Sarbanes-Oxley مجموعة من المتطلبات الواجب توافرها في عضو لجنة المراجعة فيما يتعلق بالمؤهلات والخبرة وهي(الصبان وسليمان، 2005):

أ- أن يكون عضو لجنة المراجعة مراجع خارجي أو محاسب سابق أو حاصل على شهادة علمية في المحاسبة والمراجعة.

ب- أن يكون له معرفة كاملة بالمبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبكيفية إعداد القوائم المالية.

ج- أن يكون لديه الخبرة الجيدة في إجراءات المراجعة التي يقوم بها المراجع الخارجي.

د- أن يكون على معرفة وإلمام بطبيعة مهام ومسؤوليات لجنة المراجعة.

3 - عدد أعضاء اللجنة:

بين (السقا وأبو الخير) أن عدد أعضاء لجنة المراجعة يختلف من شركة إلى أخرى، وذلك وفقاً لحجم مجلس الإدارة وحجم الشركة وطبيعة نشاطها. لكن وبغض النظر عن حجم الشركة ونشاطها ينبغي أن يكون عدد الأعضاء كافياً لتحقيق مزيج من الخبرات والقدرات التي تمكن لجنة المراجعة من القيام بمهامها وتحقيق أهدافها، مع الأخذ في الحسبان عدم زيادة هذا العدد بصورة قد تحد من اتخاذ القرارات بصورة سريعة وفعالة، وعدم تخفيضه بصورة تحد من أداء اللجنة لأعمالها بكفاءة وفعالية. وهناك العديد من الدراسات بينت أن العدد الأمثل لأعضاء لجنة المراجعة يتراوح بين ثلاثة وخمسة إلى سبعة أعضاء وذلك لضمان استقلالية اللجنة (دحوح، 2008)، "كما أن التشكيل الجيد للجان المراجعة يجب أن يجمع بين الخبرة ومناوبة العضوية لضمان استمرار عنصر الخبرة وتحديث وجهات النظر والآراء" (السقا وأبو الخير، 2002، ص:207).

يعتبر عدد المرات التي تجتمع فيها لجنة المراجعة خلال العام من الأمور التي تؤثر في فاعلية لجنة المراجعة، ويعتبر أيضاً مقياساً مهماً على مقدرة اللجنة على الوفاء بمهامها وممارسة دورها بشكل إيجابي، كما أن عدد الاجتماعات يرتبط بحجم مسؤوليات اللجنة وبطبيعة ظروف الشركة، فلقد أوصى Smith Report في إنجلترا بأن العدد المناسب يجب أن لا يقل عن ثلاث اجتماعات في العام، في حين أوصت لجنة تريداواي (TWC) في الولايات المتحدة الأمريكية بأن يكون الاجتماع على أساس ربع سنوي، مع الإشارة إلى ضرورة حضور كل من المراجع الخارجي ورئيس المراجعة الداخلية لهذه الاجتماعات، لكي يمكن مناقشتها في المشاكل التي يواجهها كل منهما فيما يتعلق بإجراءات المراجعة، والأخطاء التي تم اكتشافها وعلاقتها بإدارة الشركة (سليمان، 2006). "وقد أوضح (Rezaee and Farmer) أن اجتماعات لجنة المراجعة المتكررة يجب أن تلقي الضوء على الأمور التالية (المعزاز و Higson، 2002، ص: 16):

- أ- مراجعة القوائم المالية السنوية والدورية.
- ب-مراجعة خطط المراجعة من قبل المراجع الداخلي والخارجي.
- ج-مراجعة نتائج الاختبارات والتوصيات التي يقدمها المراجع الداخلي والخارجي.
- د- التقرير عن أي أمر طارئ من المسؤوليات الرقابية للجنة المراجعة كأى مخالفة قانونية لقانون عقد الشركة".

رابعاً: مهام لجان المراجعة:

في السبعينيات من القرن الماضي تم حصر مهام لجان المراجعة في عدة أمور ترتبط بالتقرير المالي الخارجي بالإضافة إلى المراجعة الخارجية، إبي أن مهام لجان المراجعة كانت على النحو التالي(لطي، 2009):

1 - اختيار أو التوصية بالموافقة على المراجع الخارجي.

2 - الإشراف على عملية التقرير المالي الخارجي متضمناً المراجعة الخارجية.

3 - فحص القوائم المالية الخارجية قبل أن يتم تقديمها إلى مجلس الإدارة لاعتمادها.

لكن النظرة الحديثة للجان المراجعة لها معالم متميزة كثيرة، ولها شكل خاص يناسب كل شركة على حده، بما يعني أن كل لجنة مراجعة ستكون مختلفة تماماً ولا يوجد معيار موضوع يمكن استخدامه لتحديد دورها، وهذا هو السبب في أن معظم موثيق لجنة المراجعة ليست معيارية، ومع ذلك هناك نطاق لإعداد أدلة توفر أفضل الممارسات(حمادة، 2005)، فقيام لجنة المراجعة بمهامها والتي تنحصر في مساعدة مجلس الإدارة على أداء مهامه بكفاءة وفاعلية، وعلى الوفاء بمسؤولياته وتنفيذ مهامه الأساسية وخاصة في مجال النظم المحاسبية وإعداد التقارير المالية، ودعم وظيفة الرقابة الداخلية ودعم استقلال المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين(علي وشحاته، 2003). لذلك فإن مهام لجان المراجعة يمكن أن تدخل فيه المكونات التالية:

1 - مسؤوليات متعلقة بعملية المراجعة الخارجية:

يجب على لجنة المراجعة تجاه مسؤولياتها المتعلقة بعملية المراجعة الخارجية القيام بما

يلي(حمادة، 2005):

- تعيين وتحديد اتعاب المراجع الخارجي ومدى الاحتفاظ به على اساس تقييم أدائه.
- النظر في خطط المراجعة الخارجية وطرق وجداول برامج العمل.
- مراجعة خطاب الارتباط وأي شروط خاصة به.
- التأكد من أن المراجعة الخارجية تكمل كافة جوانب خطة المراجعة.
- المحافظة على استقلال المراجع الخارجي ومعالجة أي أمور قد تقسد هذا الاستقلال.
- التأكد من أن الأمور التي يثيرها المراجع الخارجي يتم معالجتها بشكل سليم من قبل الإدارة.
- التأكد من أن المراجع الخارجي له علاقة سليمة مع مسؤولي الشركة.

2 - مسؤوليات متعلقة بإعداد القوائم والتقارير المالية:

يجب على لجنة المراجعة تجاه مسؤولياتها المتعلقة بإعداد القوائم والتقارير المالية النظر في

القوائم المالية وتقرير المراجع المتعلق به والقيام بما يلي(المومني، 2010):

- دراسة التقارير الدورية قبل عرضها على مجلس الإدارة وتقديم التوصيات بشأنها.
- النظر في السياسات المحاسبية المتبعة وأي تغيير يطرأ في هذه السياسات.
- النظر في أي تغيير يطرأ على حسابات الشركة جراء عمليات المراجعة أو نتيجة لمقترحات المراجع الخارجي.
- متابعة القضايا التي يثيرها المراجع الداخلي والمراجع الخارجي لضمان معالجتها بشكل سليم.

- استعراض القوائم المالية السنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة، والنظر إلى مدى توفر المعلومات التي يحتاجها مستخدمو هذه القوائم.

3 - مسؤوليات متعلقة بنظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر:

تختص لجنة المراجعة في مجال مسؤولياتها المتعلقة بدراسة وتقييم نظم الرقابة الداخلية ما يلي (على وشحاته، 2003):

- دراسة أنظمة الرقابة الداخلية لتحقيق فاعليتها والعمل على تحسينها وتطويرها.
- تقديم الاقتراحات الملائمة بصورة تؤدي إلى زيادة فاعلية وجودة عملية الرقابة الداخلية.
- متابعة وتقييم نظم الرقابة الداخلية ونظم العمل والتحقق من أن هذه الأنظمة توفر الضمانات الكفيلة بمنع حدوث الأخطاء والمخالفات.
- دراسة ومراجعة التقارير الخاصة بتطوير نظم العمل والنظم المحاسبية وإجراءات المراجعة الداخلية.

كما بين (سليمان) بأن من المهام الأساسية للجان المراجعة هي التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذها بفاعلية، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره، وتتمثل مسؤوليات اللجنة فيما يتعلق بنظام الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر في التالي (ليب، 2012):

- مناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجع الخارجي في مدى فعالية وملاءمة نظم الرقابة المحاسبية والمالية التي تطبقها الشركة.

- مناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجع الخارجي حول السياسات والإجراءات التي تم اتخاذها للتحكم في المخاطر التي تواجهها الشركة مثل مخاطر الأعمال والمخاطر المتعلقة بعدم الالتزام بمبادئ السلوك المهني الخاصة بها.
- مناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجع الخارجي في الآتي:
 - أ- مدى قوة أو ضعف سياسة الإفصاح للشركة ونظم الرقابة الداخلية.
 - ب- متابعة قيام الإدارة بتطبيق الملاحظات والتوصيات التي يقدمها كلا من المراجع الخارجي والمراجعين الداخليين.

4 - مسؤوليات متعلقة بإدارة المراجعة الداخلية:

- تتولى لجنة المراجعة تجاه مسؤولياتها المتعلقة بالمراجعة الداخلية ما يلي (حمادة، 2005):
- المشاركة في تعيين المراجع الخارجي و ضمان أن وظيفة المراجعة الداخلية تعمل وفقاً للمعايير المهنية.
- دراسة خطة عمل المراجع الداخلي والتأكد من أن الإدارة توفر كافة التسهيلات الضرورية للقيام بعمله.
- الإشراف على أنشطة المراجعة الداخلية وتقييمها من حيث كفاءة الموظفين والمكافآت المتعلقة بهم.
- مناقشة مدى كفاية نظم الرقابة الداخلية مع المراجع الداخلي أو الإدارة.
- النظر في أي مسائل قانونية تؤثر على الشركة.
- مراجعة الأداء العام للمراجعة الداخلية ودراسة التقارير الخاصة بتطوير نظم العمل والنظم المحاسبية وإجراءات المراجعة الداخلية.

- ضمان وجود اتصالات جيدة بين المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين ومجلس الإدارة.

5 - مسؤوليات متعلقة بمدى الالتزام باللوائح والقوانين:

يتعين على لجنة المراجعة تجاه مسؤولياتها المتعلقة بمدى الالتزام باللوائح والقوانين القيام بما

يلي" (ليبب، 2012، ص ص: 82 - 83):

- مناقشة الإجراءات التي تتبعها الشركة والمتعلقة بكيفية اكتشاف وتحديد المخاطر التي

تواجهها الشركة من قبل القضايا المؤكدة وغير المؤكدة والخاصة بعدم الالتزام بالقوانين.

- مناقشة المستشارين الذين تستعين بهم الشركة في الشؤون القانونية والضريبية التي لها

تأثير مباشر على عمليات الشركة والقوائم المالية.

- مناقشة الإدارة والمراجعين الداخليين والمراجع الخارجيين في مدى مناسبة أنظمة

المعلومات الإدارية المطبقة بالشركة والمخاطر التي تواجهها وكيفية معالجتها".

وفي ضوء ما سبق يتضح أهمية الدور الذي تقوم به لجان المراجعة من خلال المهام التي

تقوم بها وأهميتها لاستمرار عمل الشركات بفاعلية والحد من حالات الغش والتلاعب والاحتيال،

ومساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياته ودعم عمل المراجع الخارجي والتحقق من كفاية

نظم الرقابة الداخلية والإشراف على إعداد التقارير المالية ودعم عمليات المراجعة

الداخلية(الصوص، 2012).

المبحث الثاني

إدارة الأرباح وخصائصها

وعلاقتها بالسياسات والبدائل المحاسبية

اتجه اهتمام الفكر المحاسبي مؤخراً نحو محاولة فهم نموذج سلوكي مثير للجدل يتمثل في إدارة الأرباح، إذ أن الحرية الممنوحة لإدارة الشركات في الاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية قد يتم استغلالها من قبل الإدارة بشكل يؤدي إلى التأثير إيجابياً أو سلبياً على صافي الأرباح بما يحقق أهداف الإدارة ويقابل توقعات الأطراف ذات العلاقة بشأن الأداء المالي للشركة، وهذا ما يعتبر نوعاً من التلاعب بالمعلومات المحاسبية وتضليل لمستخدمي القوائم المالية(حمزة، 2012)، وعند قيام الإدارة بالتدخل في إعداد المعلومات المحاسبية للشركة بما فيها تحديد الأرباح، فتسعى إدارة الشركة إلى إظهار أنها تحقق أهدافها وأنها تقابل توقعات المحللين الماليين وتوقعات الأطراف المهمة، ومن ذلك تتضح سلبيات ممارسة إدارة الأرباح على الشركات والتي تتعدد أثارها بحيث تؤثر على مستقبل الشركة وقدرتها على الاستمرار، كما أن هذه الممارسات تؤثر على درجة الثقة والمصداقية في المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية نتيجةً لما يحدث من تلاعب وتضليل في إعداد هذه المعلومات، وبناءً عليها يتم اتخاذ قرارات خاطئة من قبل مستخدميها(خليل، 2011).

وتحقيقاً لأهداف هذه الدراسة فإن هذا المبحث يتناول إدارة الأرباح ودوافعها وخصائصها من

خلال الفرعين التاليين:

الفرع الأول: التعريف بإدارة الأرباح ودوافعها واستراتيجياتها.

الفرع الثاني: البدائل والسياسات المحاسبية وإدارة الأرباح.

الفرع الأول

التعريف بإدارة الأرباح ودوافعها واستراتيجياتها

يناقش هذا الفرع مفهوم إدارة الأرباح، ودوافع المنشآت لإتباع هذه الممارسات، كما يناقش

أخلاقيات إدارة الأرباح واستراتيجياتها وأساليبها على النحو التالي:

أولاً: تعريف إدارة الأرباح:-

لقد حاول العديد من الباحثين والمختصين وضع تعريف لمفهوم إدارة الأرباح، ونظراً

لاختلاف توجهات هؤلاء الباحثين والمختصين فقد تم تعريف هذه الظاهرة على النحو التالي:

عرف (Rosenfield) إدارة الأرباح بأنها: "أي سلوك تقوم به الإدارة ويؤثر على الدخل

الذي تظهره القوائم المالية ولا يحقق مزايا اقتصادية حقيقية، وقد يؤدي إلى أضرار في الأجل

الطويل" (الأشقر، 2010، ص: 20)، عرف (Healy & Wahlen) إدارة الأرباح على أنها "استخدام

المديرين للحكم الشخصي بشأن التقارير المالية وإعادة هيكلة العمليات لأجل تعديل التقارير

المالية إما لتضليل المساهمين بشأن الأداء الاقتصادي للشركة أو لإبرام تعاقدات تعتمد على

الأرقام المحاسبية" (رضوان، 2011، ص: 13)،

كما عُرِفَت إدارة الأرباح على أنها "التدخل المتعمد من قبل الإدارة في التقارير المالية

لتحقيق منافع خاصة، وتستخدم الإدارة في سبيل تحقيق ذلك أساليب محاسبية مختلفة مستغلة

المرونة المتاحة في الاختيار بين بدائل القياس والتقييم المحاسبي مما يجعلها تتحكم في رقم

الربح إلى حد كبير في ضوء أهدافها" (البيب، 2012، ص: 29). وأشار آخرون بأنها "إحداث

تحريفات متعمدة في قيم الأرباح بهدف إظهار حقيقة مغايرة لما هو عليه الواقع، أو لتغيير

مدلولات القوائم المالية، أو لتوجيه متخذ القرار لاتخاذ قرارات محسوبة بشكل مسبق" (السرطاوي وآخرون، 2013، ص: 826).

وعرف أيضا (Partha) إدارة الأرباح على أنها " التحريف المتعمد للأرباح، الأمر الذي يفضي بدوره إلى أرقام محاسبية تختلف بشكل اساسي عما يمكن أن تكون عليه في غياب التلاعب، وذلك عندما يتخذ المديرين قرارات لا تخضع لأسباب استراتيجية بل لمجرد التعديل على الأرباح" (اللوزي، 2013، ص: 10).

"وأوضح (Mitra & Jason) أن إدارة الأرباح هي ممارسة ذات مضامين دولية و فرصة للتلاعب بالتقارير المالية وذلك لغرض تحقيق أرباح شخصية" (الكندري، 2012، ص: 27).

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول أن إدارة الأرباح هي ممارسات متعمدة تقوم بها الإدارة وذلك باستخدام المرونة التي تمنحها لها المعايير المحاسبية للتأثير على الأرباح التي تُظهرها القوائم المالية بغرض تحقيق مكاسب معينة للإدارة أو لتحقيق مستويات أرباح تتماشى مع توقعات المحللين الماليين.

إن الأرباح التي تُظهرها القوائم المالية والتي يعتمد عليها المساهمون والمستثمرين وجهات الإقراض في اتخاذ قراراتهم، إذا جازت إلى مكوناتها يتبين أنها تحتوي على تدفقات نقدية وعلى مستحقات (Accruals)، وأن هذه المستحقات تحتوي على الكثير من الاجتهادات والتقديرية من قبل المديرين والتي قد تكون اجتهادات وتقديرية غير دقيقة. وقد بينت العديد من الدراسات التي تقصت إدارة الأرباح أن المديرين يقومون بممارسة إدارة الأرباح من خلال المستحقات وذلك لجذب المستثمرين أو مقابلة توقعاتهم من خلال معالجة شكلية لإظهار أرباح وهمية أو لإخفاء خسائرهم وتغطية أخطائهم وإعادة تصوير حساباتهم الختامية بصورة غير حقيقية، وذلك لتحقيق

مكاسب خاصة وعلى حساب المستثمرين الآخرين (رضوان، 2011). "وتحدث إدارة الأرباح بثلاث

طرق وهي:

- طريقة هيكلية الإيرادات المؤكدة أو نفقات الصفقات.

- طريقة التغيير في الإجراءات المحاسبية.

- طريقة إدارة المستحقات.

بذلك فإن مفهوم إدارة الأرباح يرتبط بالمستحقات بوصفها أساساً تقوم عليه المحاسبة، وهو الاستحقاق الذي يعتمد على تحميل الفترة المحاسبية بما لها وما عليها، وقد كان أحد أهم التطورات التي شهدتها المحاسبة يتمثل بتطبيق هذا المبدأ الذي يختلف عن المبدأ النقدي القائم على التدفقات النقدية الداخلة والخارجة" (الكندي، 2012، ص: 27).

وقد بين (Parafet) أنه يوجد نوعان من ممارسات إدارة الأرباح هما: إدارة الأرباح السيئة وإدارة الأرباح الجيدة، فإدارة الأرباح السيئة (Bad Earnings Management) هي إدارة الأرباح التي تهدف إلى إخفاء الأداء التشغيلي الحقيقي للشركة؛ مثل تشكيل احتياطات سرية والاعتراف الخاطئ بالإيرادات، أو استخدام تقديرات غير منطقية عند ممارسة الأحكام المحاسبية كالقيام بتخفيض مخصصات الديون المشكوك في تحصيلها. وتعتبر ممارسات إدارة الأرباح السيئة ممارسات غير منتجة ولا تخلق أي قيمة حقيقية للشركة وفي أحسن حالاتها تشكل عمليات احتيالية، وغالباً ما تنطوي على بعض الممارسات المحاسبية والإدارية غير القانونية والتي يكون من الصعب اكتشافها، أما إدارة الأرباح الجيدة (Good Earnings Management) تُعرف على أنها إدارة الأرباح التشغيلية التي تحدث عند اتخاذ الإدارة لقرارات اختيارية من شأنها المحافظة على أداء مالي مستقر ومقبول للشركة، فعلى سبيل المثال قد تلجأ الإدارة إلى تقديم

خصومات تجارية للعملاء لتسريع المبيعات أو بيع بعض الأصول لتعويض التراجع الحاصل في إيرادات التشغيل العادية، وهذا ما يعتبر ممارسة مقبولة من الناحية القانونية (حمزة، 2012).

ثانياً: دوافع إدارة الأرباح:-

"أشار (Beneish) إلى وجود وجهتي نظر مختلفتين حول دوافع قيام الإدارة بممارسات إدارة الأرباح وهما وجهة النظر الانتهازية، ووجهة النظر المعلوماتية، فبالنسبة لوجهة النظر الانتهازية (Opportunistic Perspective) فقد بين أن الإدارة تهدف من ممارسة إدارة الأرباح إلى تظليل الأطراف ذات المصلحة حول الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة أو للتأثير على النتائج التعاقدية لها وذلك بغرض تحقيق منافع ذاتية لها، أما بالنسبة لوجهة النظر المعلوماتية (Information Perspective) فبين أن الدافع من وراء قيام الإدارة بممارسة إدارة الأرباح هو التأثير على مستخدمي المعلومات المحاسبية عن طريق الكشف عن معلومات تتفق مع توقعات هؤلاء المستخدمين بشأن التدفقات النقدية المستقبلية للشركة وعندئذ يكون الدافع هو إظهار كفاءة الشركة. وقد أكد (Beneish) على أنه من الصعب جداً الحكم على ما إذا كان الدافع من تبني الإدارة لممارسات إدارة الأرباح هو الدافع الانتهازي أو الدافع المعلوماتي بالرغم من أن العديد من الدراسات قد أثبتت فرضية الدافع الانتهازي" (حمزة، 2012، ص 82).

"وقد بين "Healy & Wahlen" إلى أنه يمكن تقسيم دوافع إدارة الأرباح إلى ثلاثة دوافع رئيسية قد ينطوي كل منها على الدافع الانتهازي أو الدافع المعلوماتي أو على الدافعين معاً كما يلي (حمزة، 2012، ص 83):

- الدوافع التعاقدية (Contractual Arrangements Motivations)

- دوافع سوق المال (Capital Market Motivations)

- الدوافع التنظيمية (Regulatory Motivations)

1 - الدوافع التعاقدية:

"تستخدم النتائج أو البيانات المحاسبية في المساعدة في تنظيم العلاقات التعاقدية بين العديد من الأطراف المختلفة سواءً كانت هذه العلاقات داخل الشركة أو بين الشركة والأطراف الخارجية، لذلك فقد تحاول الإدارة جاهدة التأثير على هذه البيانات، وذلك للتأثير على الناتج النهائي لهذه التعاقدات" (الزواوي، 2009، ص 16)، ويكون ذلك دافع لقيامها بممارسة إدارة الأرباح، وهذا ما يطلق عليه بالدوافع التعاقدية، وفي هذا الصدد يمكن التمييز بين نوعين من الدوافع التعاقدية والتي يمكن توضيحها على النحو التالي:

أ- زيادة مكافآت وحوافز الإدارة:

إن ربط حوافز أو مصالح الإدارة بالنتائج المحاسبية يعطي فرصة كبيرة لإدارة الشركة لممارسة إدارة الأرباح والتلاعب بالنتائج، فهذا الحافز يعطي دافع للمديرين إلى ممارسة إدارة الأرباح من أجل الحصول على مزيد من العوائد والمكافآت، وبشرط أن تكون في إطار الحرية التي تُتيحها المبادئ المحاسبية، وذلك على أساس أن إدارة الأرباح لا يجب أن تبدو تلاعباً في القوائم المالية أو إحداث غش في بعض بنودها (عبد الفتاح، 2007).

قدم (Healy) تفسيراً لما يسمى بخطط المكافآت المعتمدة على الأرباح كوسيلة مفضلة لمكافأة المديرين، أشار فيها أن خطط الحوافز قد تؤثر على دوافع الإدارة فيما يتعلق باختيار السياسات المحاسبية التي تؤثر على صافي الربح، فإذا كان صافي الربح (قبل إجراء الاختيار المحاسبي) يقل عن حد احتساب مكافآت الإدارة، فإنه سوف يكون هناك دافع لدى الإدارة لاختيار السياسة المحاسبية التي تؤدي إلى زيادة صافي الربح، بينما سيكون هناك دافع للإدارة

لاختيار السياسة المحاسبية التي تؤدي إلى تخفيض صافي الربح إذا ما كان يزيد عن الحد الأعلى لاحتساب مكافآت المديرين (فرج، 2013).

ب- موافقة شروط عقود الدين:

يساعد موافقة شروط عقد الدين أو تجنب مخالفة اتفاقيات الدين كدافع من دوافع إدارة الأرباح المديرين على تحويل الثروة من حملة الدين إلى حملة الأسهم، وذلك من خلال زيادة توزيعات الأرباح والاقتراض الإضافي، وجعل صافي الثروة يقل عن الحد الأدنى المطلوب من قبل المقرضين. كما إن العلاقة الإيجابية بين نسبة الدين وحقوق الملكية واستخدام الإجراءات المحاسبية لزيادة الدخل يُفسر عادةً كدليل بأن المديرين استخدموا الإجراءات المحاسبية لزيادة الدخل للتخلص من قيود عقود الديون (الداعور وعابد، 2009).

بالتالي فإن الإدارة تلجأ إلى القيام بممارسة إدارة الأرباح بغرض الوفاء بالشروط المطلوبة لاتفاقيات الدين التي تبرمها الجهة المقرضة، والتي تعتمد على الأرقام الواردة بالقوائم المالية، مثل تحديد نسبة التوزيعات على المساهمين، عدم الدخول في عقود قروض جديدة، المحافظة على مستوى معين من رأس المال العامل، فرض قيود على أنشطة الاندماج والاستثمارات، وقد تناولت دراسة (Watts and Zimmerman) عقود الديون باعتبارها من الدوافع الأساسية لإدارة الأرباح، ففي ظل اتفاقيات الديون غالباً ما يضع الدائنون بعض القيود، والتي يعبر عنها بنسب وأرقام محاسبية مثل مستويات رأس المال العامل، معدل تغطية الفوائد وغيرها، ولقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها وجود دليل على حدوث إدارة الأرباح في معظم مفردات العينة من الشركات التي لديها قيود خاصة بتوزيعات الأرباح (فرج، 2013).

2 - الدوافع المتعلقة بتوقعات رأس المال:

"تنشأ دوافع إدارة الأرباح المتعلقة بسوق رأس المال عندما يكون لدى الإدارة تصور بوجود علاقة بين الأرباح المعلن عنها وقيمة الأسهم في السوق المالي، حيث تستخدم الإدارة أحكامها الشخصية والحرية المتاحة لها وفق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً للتلاعب بالأرقام المحاسبية المعلن عنها وتحسين صافي الربح، وذلك بهدف التأثير على أسعار الأسهم خاصة في الفترات التي تسبق طرح العروض العامة الأولية وعروض الأسهم التي تطرح لزيادة رأس مال الشركات القائمة، كما ترتبط دوافع إدارة الأرباح المتعلقة بالسوق المالي بتضخيم أرباح الشركة لتتنسق مع تنبؤات المحللين الماليين أو تنبؤات الإدارة نفسها، وذلك لمنع حدوث أي تقلبات أو تذبذبات في أسعار أسهم الشركة في المدى القصير" (حمزة، 2012، ص: 89)، وسيتم شرح هذه الدوافع بشيء من التفصيل كما يلي:

أ- التأثير على أسعار أسهم الشركة:

يبين (Cheng & Warfield) أن هناك عاملان يحفزان الشركة على القيام بإدارة الأرباح عند طرح أسهمها للبيع هما:

- اعتماد السوق المالي على أرباح الشركة الحالية لتشكيل تنبؤات حول الأرباح المستقبلية،

وبالتالي فإن إدارة الأرباح يمكن أن تؤثر على أسعار أسهم الشركة.

- تخفيض تكلفة رأس المال وذلك عن طريق استفادة الشركة من الارتفاع الحاصل في

أسعار أسهمها.

فقد يتعرض محللو الائتمان بعد تداول أسهم الشركة في السوق المالي لضغوطات كبيرة

وذلك للإعلان عن أقصى توقعات أرباح يمكن أن تحققها الشركة خلال الفترات التي تلي عملية

الإصدار، كل هذه المعطيات تدفع الإدارة للتلاعب بالأرباح وزيادتها بغرض الحفاظ على أسعار أسهمها في السوق المالي، وبالتالي تجنب دعاوي المساهمين القضائية المترتبة عن انخفاض عائدات الأسهم بعد عملية الاكتتاب(حمزة، 2012).

ب- موافقة توقعات المحللين الماليين أو تنبؤات الإدارة بشأن الأرباح المتوقعة:

حدد (Pan) ثلاثة أسباب لقيام الشركة بممارسة إدارة الأرباح موافقة لتوقعات المحللين الماليين أو مرتبطة بتنبؤات الأرباح، تتمثل هذه الأسباب في تجنب الإعلان عن انخفاض الأرباح وتجنب الإعلان عن وجود خسائر، أما السبب الثالث فإنه يتمثل فيما يترتب على السببين السابقين من تجنب مخالفة توقعات المحللين الماليين، حيث يعتبر تجنب مخالفة توقعات المحللين الماليين أحد الضغوط الشديدة على الإدارة، لأن مخالفتها ولو لمرة واحدة قد يؤدي لانخفاض القيمة السوقية لأسهم الشركة، وما يترتب على ذلك من عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي فإن دوافع مقابلة تنبؤات الأرباح تعد من الضغوط القوية على الإدارة للقيام بممارسات إدارة الأرباح، وذلك لتجنب ما قد ينتج عن مخالفة تلك التوقعات من إجراءات قضائية للمساهمين تجاه الإدارة، وأثر تلك الإجراءات على فقدان مصداقية وسمعة الإدارة في سوق العمل(عطوية، 2013).

3 - الدوافع التنظيمية:

قدمت العديد من الدراسات أدلة قوية على أن الشركات قد تلجأ إلى ممارسة إدارة الأرباح لمقابلة المتطلبات والشروط التنظيمية، التي قد تفرض أنواع معينة من القيود عليها، لذلك فإن الإدارة في مثل هذه الشركات يتوافر لديها الدافع لاختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تخفف من أثار تلك القيود(عطوية، 2013)، ومن هذه الدوافع ما يلي:

أ- تقادي التكاليف السياسية:

تعرف التكاليف السياسية بأنها التكاليف الناتجة عن التدخل الحكومي، وتعد هذه التكاليف أحد الدوافع لقيام الإدارة بممارسة إدارة الأرباح (فرج، 2013)، "وقد قدمت العديد من الدراسات أدلة قوية على أن الشركات قد تلجأ إلى إدارة الأرباح لتجنب التكاليف السياسية ومقابلة المتطلبات والشروط التنظيمية التي قد تفرض أنواع معينة من القيود على الشركات، ولذلك فإن الإدارة في مثل هذه الشركات يكون لديها حوافز لاختيار الطرق والسياسات المحاسبية التي تخفض من آثار هذه القيود" (الزمر، 2009، ص: 191).

"في قطاع البترول اهتمت دراسة (Hall and Stammerjohan) بدول الخليج، حيث تم اختبار متوسطات الأرباح لشركات هذا القطاع، وتوصلت الدراسة إلى أن الإدارة في تلك الشركات لجأت إلى تخفيض الأرباح، وذلك استجابة لعوامل معينة منها تجنب دفع تعويضات كبيرة عن أضرار بيئية في تلك الصناعة كتلك الناجمة عن غرق أو إتلاف ناقلات البترول، وفي نفس نطاق شركات قطاع البترول اختبرت دراسة (Han and Wang) ما إذا كانت الشركات التي تتوقع حدوث زيادة في أرباحها نتيجة لارتفاع غير متوقع في أسعار الإنتاج ستلجأ إلى زيادة المخصصات المحاسبية كوسيلة لتخفيض الأرباح" (فرج، 2013، ص ص: 20-21).

ب- تخفيض الضرائب:

إن من أهم دوافع المديرين لممارسة إدارة الأرباح هو دافع تخفيض ضريبة الدخل، حيث يقوم المديرين باختيار الطرق المحاسبية التي تقلل من القيمة الحالية المتوقعة لمدفوعات الضرائب، ومن إحدى تلك الطرق المستخدمة لتحقيق ذلك الغرض هي طريقة تقييم المخزون السلعي وخاصة طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً وطريقة الوارد أولاً صادر أولاً، فالوحدات

الاقتصادية عادة تستخدم طريقة الوارد أولاً صادر أولاً عند زيادة الأسعار لزيادة الدخل الظاهر في القوائم المالية والذي سيؤدي إلى زيادة الضرائب وانخفاض في التدفقات النقدية، وفي المقابل فإن طريقة الوارد أخيراً صادر أولاً قد تستخدم لتخفيض الدخل الظاهر في القوائم المالية، مما يؤدي إلى انخفاض في الضرائب وزيادة التدفق النقدي، لذلك فإن دافع تخفيض الضريبة لتعظيم قيمة الشركة هو دافع رئيسي يؤثر على قرارات المديرين لتطبيق سياسات محاسبة المخزون السلعي (الداعور وعابد، 2009).

"بهذا فإن الإدارة تقوم بالتلاعب في الأرباح لتحقيق أقصى منفعة ضريبية لها، وذلك إما لتخفيض الأرباح حتى يمكن للشركة أن تدفع ضرائب أقل، أو خضوعها لشريحة أقل في حالة الخسائر فتسعى الإدارة إلى زيادة هذه الخسائر للاستفادة منها في تحقيق وفورات ضريبية في المستقبل إذا ما تم ترحيلها، أو تعظيم الأرباح والاعتراف المبكر بها في حالة توافر فترة إعفاء ضريبي حيث تستفيد من ميزة الإعفاء الضريبي" (الزواوي، 2009، ص ص 19 - 20).

ثالثاً: أخلاقيات إدارة الأرباح:-

تعد إدارة الأرباح سلوكاً إدارياً متعمد من جانب الإدارة بغرض تحقيق منافع ذاتية لها، وتعتمد في ذلك على المرونة المتاحة لها في الاختيار بين البدائل المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً (فرج، 2013)، وقد أشار "Keith وأخرون" إلى أن استغلال هذه المرونة التي تتيحها المبادئ المحاسبية المقبولة والمتعارف عليها ومعايير المحاسبة الدولية من قبل الإدارة يجعل عملية الاختيار بين السياسات والطرق المحاسبية عملية تحكّمية وتدخل عمدي من قبل الإدارة لتغيير مدلول التقارير المالية وجعل النتائج تقترب من النتائج المتوقعة، ويعتبر هذا العمل غير أخلاقي، كما أشاروا أيضاً أن ممارسات إدارة الأرباح قد تكون قانونية إذا بقيت في إطار

المبادئ والقواعد المحاسبية المتعارف عليها، وقد تكون غير قانونية إذا خرجت عن إطار المبادئ المحاسبية المتعارف عليها(حمزة، 2012).

"وقد بين (Gaa & Dunmore) أن الوضع الأخلاقي لإدارة الأرباح يُعد موضوع خلاف كبير، ، حيث أشار بأنه إذا كانت الإدارة تمارس إدارة الأرباح بقصد تحسين بعض الجوانب المتعلقة باستراتيجياتها المستقبلية بصورة جوهرية فذلك قد يكون له مبرر أخلاقي، أما إذا كانت تمارسها بهدف التضليل المتعمد للأطراف ذات العلاقة فإن ذلك ليس له أي مبرر أخلاقي"(حمدان وآخرون، 2012، ص 157). "كما بين (Elias) أن زيادة القيم الأخلاقية تعتبر من المحددات الهامة لسلوك إدارة الأرباح؛ حيث أن المحاسبين القانونيين العاملين في منظمات الأعمال ذات القيم الأخلاقية العالية يرون أن سلوك إدارة الأرباح هو عمل غير أخلاقي بالمقارنة بالمحاسبين القانونيين الذين يعملون في منظمات ذات قيم أخلاقية منخفضة"(عطيه، 2013، ص: 5).

وتحدث ممارسة إدارة الأرباح عند ممارسة المديرين للتقدير والحكم الشخصي بنية إخفاء معلومات تتعلق بصحة الأداء من أجل تضليل مستخدمي القوائم المالية أو الاستفادة من بعض المزايا التعاقدية والحصول على مكاسب خاصة أو للتأثير على قرارات تنظيمية، كما تبين أن ممارسة إدارة الأرباح تهدف إلى تحقيق أهداف المدراء والتي تتمثل في الحصول على الحوافز والمكافآت وكذلك دعم مراكزهم الوظيفية، أو التأثير على القيمة الاقتصادية للشركة، ويسعى المدراء من خلال هذه الممارسات إلى تعظيم منفعتهم الذاتية. وبذلك يمكن القول أن ممارسات إدارة الأرباح تمثل ممارسات محاسبية غير مشروعة وذلك بسبب الضغوطات التي تمارسها الإدارة والتلاعب بالطرق المحاسبية المختلفة والتي تؤدي إلى تحريف في التقارير المالية

الخارجية، وذلك بهدف تضليل مستخدمي هذه التقارير لتحقيق مكاسب خاصة، أو أهداف أخرى مثل التهرب الضريبي أو الحصول على تمويل من البنوك (رضوان، 2011).

من خلال ما سبق يتبين أن ممارسة إدارة الأرباح هي صورة من صور التلاعب في الأرباح يهدف إلى تغيير رقم الربح بشكل يخالف حقيقته، وساعد في ظهور هذه الممارسات هو تعدد أساليب القياس المحاسبي وإنها تتم في إطار قانوني نتيجة لاعتمادها على المعايير المحاسبية ومبادئها، وقيام الإدارة بممارسة إدارة الأرباح هو عمل غير أخلاقي بالرغم من أن هذه الممارسات تتم وفقاً للحرية المتاحة لها في الاختيار بين السياسات المحاسبية، ويتضح ذلك من كيفية حدوث هذه الممارسة والأهداف التي تسعى الإدارة إلى تحقيقها عند ممارستها.

رابعاً: استراتيجيات إدارة الأرباح:-

يتفق معظم الباحثين على أن تعدد الطرق والبدائل المحاسبية التي تسمح بها المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً لمعالجة نفس العنصر المحاسبي تعتبر من أهم العوامل التي تساعد الإدارة على القيام بممارسات إدارة الأرباح، حيث أن جميع هذه الطرق والبدائل المحاسبية تتمتع بالقبول ولا يوجد أساس موضوعي محدد وواضح للاختيار بينها، وبالتالي فإن حرية الإدارة في الاختيار بين الطرق والبدائل المحاسبية هي ممارسة أقرها لها الفكر المحاسبي عند إعداد وعرض القوائم المالية بما يحقق أهدافها واستراتيجياتها، وبذلك فإن استراتيجيات إدارة الأرباح لن تكون ثابتة خلال جميع فترات نشاط الشركة، نظراً لأن أداء الشركة سيتأثر بالظروف والتقلبات الاقتصادية، كما أكدت العديد من الدراسات على أن الاستراتيجيات الممكنة لإدارة الأرباح تعتمد بشكل كبير على المعلومات الداخلية المتوفرة للإدارة حول أداء الشركة في الفترة الحالية والفترات

المستقبلية، وأن الإدارة تسعى إلى تمهيد الأرباح إذا كان العقد المبرم بين المساهمين والإدارة يتضمن حوافز للأداء (حمزة، 2012).

"في هذا السياق حدد (أبو الخير) ستة أنواع على الأقل من استراتيجيات إدارة الأرباح وهي كما يلي (المخيزيم، 2008، ص: 15):

- 1 - الاستراتيجية الأولى: قيام الإدارة بزيادة الأرباح إذا كانت الأرباح المحققة من طرف الشركة في الفترة الحالية منخفضة وتتوقع الإدارة زيادة هذه الأرباح في الفترة المستقبلية.
- 2 - الاستراتيجية الثانية: قيام الإدارة بتخفيض الأرباح إذا كانت الأرباح المحققة من طرف الشركة في الفترة الحالية مرتفعة وتتوقع الإدارة انخفاضها في الفترة المستقبلية.
- 3 - الاستراتيجية الثالثة: قيام الإدارة بزيادة الأرباح إذا كانت الأرباح المحققة من طرف الشركة في الفترة الحالية منخفضة وتتوقع الإدارة بقائها على حالها في الفترة المستقبلية، لكن هناك دوافع قوية تدفع الإدارة إلى نقل الأرباح من الفترة المستقبلية إلى الفترة الحالية.
- 4 - الاستراتيجية الرابعة: قيام الإدارة بتخفيض الأرباح إذا كانت الأرباح المحققة من طرف الشركة في الفترة الحالية مرتفعة وتتوقع الإدارة بقائها على حالها في الفترة المستقبلية، لكن هناك دوافع قوية تدفع الإدارة إلى نقل الأرباح من الفترة الحالية إلى الفترة المستقبلية.
- 5 - الاستراتيجية الخامسة: قيام الإدارة بزيادة الأرباح في الفترة الحالية في الوقت الذي تكون فيه الأرباح المحققة فعلاً من طرف الشركة مرتفعة وتتوقع الإدارة انخفاضها في الفترة المستقبلية.
- 6 - الاستراتيجية السادسة: قيام الإدارة بتخفيض الأرباح في الفترة الحالية في الوقت الذي تكون فيه الأرباح المحققة فعلاً من طرف الشركة منخفضة وتتوقع الإدارة ارتفاعها في الفترة المستقبلية".

يتضح مما سبق أن هذه الاستراتيجيات لها عوامل محددة وأن كل استراتيجيتين يشتركان في عامل واحد، فالعامل المحدد للاستراتيجية الأولى والثانية هو توقعات الإدارة بشأن الفترات المستقبلية وبالتالي فهي تنقل معلومات إضافية يستفيد منها المستثمرين والأطراف الخارجية عن الأداء المستقبلي للشركة، أما العامل المحدد للاستراتيجية الثالثة والرابعة فهو العلاقات التعاقدية، وبالتالي فهي تنقل معلومات عكسية للمستثمرين والأطراف الخارجية عن الأداء المستقبلي للشركة، وبالنسبة للاستراتيجية الخامسة والسادسة فإن العامل المحدد لها هو توقعات الإدارة بشأن الفترات المستقبلية ولكن بشكل عكسي، أي أنها تنقل معلومات عكسية للمستثمرين والأطراف الخارجية عن الأداء المستقبلي للشركة(حمزة، 2012).

خامسا: طرق وأساليب إدارة الأرباح:-

تختلف أساليب إدارة الشركة في التأثير على التقارير المالية باختلاف أهدافها، وتعتبر أخطر هذه الأساليب هي الأساليب التي لا تكون ضمن المرونة التي تتيحها المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، أي أنها هي تلك الأساليب التي تستخدم التزوير والتلاعب وإثبات العمليات الوهمية، وأقلها ضرراً هي تلك الأساليب التي تكون ضمن المرونة التي تتيحها المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً(الشحادة والبرغوثي، 2009)، "وبين (Scott and Pitman) أن نظام المحاسبة على أساس الاستحقاق وفقاً لمعايير المحاسبة المقبولة والمتعارف عليها يتطلب من مديري الإدارات بوضع العديد من التقديرات المحاسبية أو استخدام بعض الأساليب المحاسبية التي لها تأثير جوهري على الأرباح المعلنة، ومن بين أحكام التقديرات والأساليب المحاسبية التي يمكن أن تؤثر على الأرباح في اتجاه أو آخر ما يلي(عيسى، 2008، ص ص: 16-17):

1 - تتطلب عقود الإنشاءات طويلة الأجل تقديرات تتعلق بالتقدم في إنجاز الأعمال وتكلفة هذا الإنجاز. وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للتقدم في إنجاز الأعمال، وذلك بغرض تضخيم الأرباح.

2 - يتطلب احتساب الإهلاك تقدير العمر الإنتاجي وقيمة الخردة للأصول القابلة للإهلاك، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للعمر الإنتاجي وقيمة الخردة، وذلك لتخفيض مصروف الإهلاك بنية تضخيم الأرباح.

3 - أن يظهر حساب العملاء بالقيمة الصافية القابلة للتحصيل، وبالتالي يمكن للمديرين أن يستخدموا تقديرات متفائلة للقيم القابلة للتحصيل بغرض تخفيض مخصص الديون المشكوك في تحصيلها ومن ثم تضخيم الأرباح.

4 - تصنيف التكاليف إلى تكاليف إنتاج وتكاليف فترة، ويمكن للمديرين أثناء فترات نمو المخزون تصنيف بعض التكاليف الهامشية (Borderline costs) كتكاليف إنتاج بدلاً من تكاليف فترة، مما يؤدي إلى تدني المصروفات وبالتالي تضخيم الأرباح.

5 - الاعتراف بأرباح بيع الأصول بالكامل في فترة البيع، ويمكن للمديرين التلاعب بتوقيت بيع الأصول كالأوراق المالية والأصول الثابتة، مما يؤدي ذلك إلى تدعيم الأرباح.

6 - إهلاك التكاليف المدفوعة مقدماً مقابل ضمان الأصول على فترة الاستفادة من هذا الضمان، ويمكن للمديرين من خلال التقديرات المتفائلة لتكاليف الضمان تخفيض المصروفات الحالية بهدف تضخيم الأرباح.

7 - اعتبار مصاريف الصيانة العادية مصاريف دورية تُحمل على الفترة، أما مصاريف الصيانة غير العادية فتُعتبر مصروف رأسمالي تُحمل على الأصل موضوع الصيانة، ويمكن للمديرين

تدعيم الأرباح الحالية من خلال معالجة مصاريف الصيانة العادية كمصاريف صيانة غير عادية.

8 - يمكن للمديرين تحفيز العملاء على التعجيل بالشراء عن طريق تخفيض السعر، وذلك بغرض زيادة المبيعات، ومن ثم تدعيم الأرباح.

9 - أن يظهر المخزون بالدفاتر على أساس التكلفة أو السوق أيهما أقل، ويمكن للمديرين من خلال استخدام قيم سوقية متفائلة تخفيض قيمة المخزون، ومن ثم ممارسة إدارة الأرباح".

بالإضافة إلى ما سبق هناك بعض الأساليب والممارسات المتعلقة بإدارة الأرباح من أهمها قيام بعض الشركات بالتلاعب بأرقام حساباتها، ويكون ذلك إما بتعجيل الإيرادات أو تأجيل المصروفات، وذلك سعياً منها لتحقيق موازنة مستهدفة أو ضمان معدل معين من المكافآت، كما قد تقوم بعض الشركات بإدراج بعض الإيرادات أو المصاريف الوهمية وذلك لغرض تضخيم الأرباح أو لتقليل الخسائر وذلك لأسباب ضريبية. كما تقوم بعض الشركات الأم بإدراج التزامات أو مصاريف معينة في حسابات بعض فروعها وذلك من أجل إخفائها عن بعض الأطراف ذوى العلاقة، باعتبار أن تلك الفروع هي كيانات قانونية مستقلة (أبو عجيبة و حمدان، 2009).

الفرع الثاني

البدائل والسياسات المحاسبية وإدارة الأرباح

تسعى الكثير من الشركات عند ممارسة إدارة الأرباح إلى إظهار أفضل صورة لمركزها المالي ونتيجة نشاطها للتعبير على مدى استقرارها الاقتصادي، لما لذلك من تأثير مباشر على قيمة الشركة التي تُظهره بوضوح في أسعار أسهمها في السوق، ومقدار المخاطرة التي يقيمها المستثمرون والمقرضون بالاعتماد على المعلومات التي تفصح عنها القوائم المالية للشركة، لذلك

فقد تلجأ الإدارة تحت ظروف تشغيلية معينة للتلاعب عن طريق الاستخدام المحاسبي المناسب إلى الاختيار بين السياسات المحاسبية التي تؤدي إلى الإفصاح الذي تراه مناسباً عن أرباحها وخسائرها ومركزها المالي، وبذلك تقدم معلومات مضللة لمستخدمي المعلومات المحاسبية ينتج عنها قرارات غير رشيدة (المخيزيم، 2008).

وتتمثل البدائل المحاسبية في السياسات المحاسبية المتبعة داخل كل شركة، وهذه السياسات هي مجموعة من الطرق والأساليب التي يتم الاختيار من بينها على مستوى الوحدات الاقتصادية، ويؤدي اختلاف البدائل المطبقة إلى اختلاف نتائج القياس المحاسبي، ولما كانت المعايير المحاسبية تسمح لاستخدام طرق وأساليب مختلفة لمعالجة بعض الأحداث والأنشطة الاقتصادية فإنه يمكن لبعض الشركات أن تستغل تلك البدائل لتحقيق أهداف معينة، وإظهار نتائج الأعمال والمركز المالي بشكل مخالف للواقع، ويعتبر الربح من أهم مقاييس الأداء لذلك تلجأ الإدارة إلى التلاعب في الربح بقصد الوصول إلى الرقم المرغوب فيه والذي يحقق مصالحها الذاتية وتوقعات المحللين الماليين (حمد والنجيب، 2015).

فقد بين (Ronser) أن ممارسة إدارة الأرباح قد تتم داخل حدود المعايير المحاسبية المتعارف عليها وذلك من خلال الاختبارات المسموح بها من الطرق والسياسات والتقديرات المحاسبية، فعلى سبيل المثال تقوم إدارة الشركة باستعارة الأرباح من الفترات المحاسبية المستقبلية من خلال تسريع الإيرادات أو تأجيل المصروفات من أجل تحسين قيمة الأرباح الحالية أو العكس، بأن تقوم الإدارة بنقل الأرباح إلى الفترات المحاسبية المستقبلية وذلك بتسريع المصروفات أو تأجيل الإيرادات، كما يتجلى أثر عمليات إدارة الأرباح على مؤشرات الربحية لأن هذه المؤشرات تتعلق بالإيرادات والاستثمارات، وبذلك فإن أي تلاعب في الأرباح أو أي من

الإيرادات أو الاستثمارات يؤثر على نتائج التحليل المالي وقبل ذلك على نتائج الأعمال والقوائم المالية، كما بين (الخيال والقناني) أن الإدارة تؤثر على القوائم المالية بالتغيير في السياسات المحاسبية، فقد تقوم الإدارة بتكوين المخصصات المختلفة للمصروفات والالتزامات المتوقع حدوثها في المستقبل تطبيقاً لمبدأ الحيطة والحذر، كما قد تقوم بتصنيف البنود وتبويبها في القوائم المالية ومن ثم التأثير على المؤشرات المالية وعلى قرارات المستخدمين، وكذلك قد تؤثر على القوائم المالية باختيار التوقيت المناسب لتطبيق معيار محدد من المعايير المحاسبية المتعارف عليها (عبد الرحمن وهاشم، 2016).

إن هذا التعدد في البدائل والسياسات المحاسبية والاختلاف بين آراء المحاسبين في تحديد أفضل هذه السياسات ومستوى الإفصاح الذي يجب أن يُتبع في إطار إعداد القوائم المالية، كذلك الاختلاف في تحديد المعيار السليم الذي يمكن من خلاله تطبيق سياسة أساس الاستحقاق. كل ذلك أدى إلى وجود مجموعة من الثغرات والعيوب في الإطار الفكري للعملية المحاسبية، كذلك وجود خلل أخلاقي بين إدارة الشركة التي تدير العملية المحاسبية والمساهمين و أصحاب الشأن، ووجود تناقض بين الإدارة والمساهمين، حيث يحاول كل منهما تحقيق دالة هدفه لتعظيم ثروته من خلال إتباع أساليب وإجراءات يرى أنها الأفضل في تحقيق تلك الأهداف، كما أن استغلال الإدارة لعدم تماثل المعلومات بين ما هو متاح لها وما هو متاح للمستثمرين، تحاول بعض هذه الإدارات إيصال معلومات مضللة للمستثمرين عبر قوائمها المالية، مستغلة في ذلك تعدد البدائل والأساليب والسياسات المتاحة لها، وذلك لتحقيق منافع غير أخلاقية بطريقة قانونية (الرجاوي، 2013).

وتلجأ الإدارة إلى استخدام مجموعة من الأساليب والسياسات المحاسبية للتأثير على البيانات الواردة بالتقارير المالية، ومستفيدة من بعض الثغرات في بيئة الأعمال المحيطة بها لممارسة إدارة الأرباح، وعدم التزام بعض الأطراف المباشرة وغير المباشرة باقتصاديات تلك الشركات بالمعايير المهنية والقيم الأخلاقية السائدة في المكان والزمان (الأشقر، 2010)، ولكن مع وجود بدائل مختلفة للقياس والتقييم المحاسبي وتعدد الطرق والسياسات المحاسبية، وحرية الإدارة في الاختيار بين تلك البدائل المختلفة، والاختيار بين الطرق والسياسات المحاسبية، كل ذلك أدى إلى النظر للبيانات الواردة بالتقارير المالية بنوع من الشك (جاسم ومحمد، 2011)، وبذلك أصبحت ممارسة إدارة الأرباح محل تركيز واهتمام من قبل المحاسبين والمراجعين بشكل كبير، وذلك لما لهذه الممارسات من تأثير على القوائم والتقارير المالية ونتائج الاعمال، عن طريق التلاعب والغش مستغلة في ذلك المعالجات والسياسات المحاسبية التي تظهر البيانات المحاسبية بغير شكلها الصحيح (الخشاوي و الدوسري، 2008).

خلاصة الفصل:

تضمن هذا الفصل من الدراسة مبحثين خصص الأول للتعريف بلجان المراجعة وخصائصها والدور المناط بها حيث تضمن نشأة لجان المراجعة والتعريف بها والعوامل التي أدت إلى إنشائها، وقد تم بيان نشأة لجان المراجعة في بعض الدول الكبرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وكذلك بيانها في بعض الدول العربية مثل المملكة العربية السعودية والأردن ومصر وليبيا، وتناول هذا المبحث أيضا العوامل التي أدت إلى إنشاء لجان المراجعة، وأهمية وأهداف هذه اللجان، كذلك خصائص لجان المراجعة والتي تضمنت على استقلالية أعضاء لجان المراجعة والمؤهلات والخبرة وعدد أعضاء لجان المراجعة وعدد مرات الاجتماع. كما تناول هذا المبحث مهام لجان المراجعة والتي تضمنت مسؤوليات عامة ومسؤوليات متعلقة بإعداد القوائم

المالية ومسؤوليات متعلقة بالمراجع الخارجي ومسؤوليات تتعلق بالمراجعة الداخلية ومسؤوليات متعلقة بالرقابة الداخلية وإدارة المخاطر و أخيراً مسؤوليات متعلقة بمدى الالتزام باللوائح والقوانين.

أما المبحث الثاني من هذا الفصل فقد تناول ممارسات إدارة الأرباح، حيث تم عرض التعريفات المتعددة لإدارة الأرباح، والتي خلصت إلى أنها ممارسات تقوم بها الإدارة للتلاعب بالمعلومات المحاسبية أو قيام الإدارة بالتأثير على أرقام الأرباح المفصح عنها أو التلاعب بها باستخدام أساليب محاسبية معينة. كما تناول دوافع إدارة الأرباح والتي قسمت إلى ثلاثة دوافع رئيسية ينطوي كلاً منها على الدافع الانتهازي أو الدافع المعلوماتي أو على الدافعين معاً، وتناول أيضاً أخلاقيات إدارة الأرباح والتي بينت أن هذه الممارسات هي ممارسات غير أخلاقية وغير قانونية. وأيضاً تناول استراتيجيات إدارة الأرباح وتبين بأن هذه الاستراتيجيات ليست ثابتة وذلك لان أداء الشركة يتأثر بالظروف والتقلبات الاقتصادية. وأخيراً تناول هذا الفرع طرق وأساليب إدارة الأرباح حيث تم بيان بعض الأساليب التي قد تلجأ إليها بعض الشركات لممارسة هذه الظاهرة، وهذه الأساليب تختلف باختلاف هدف الشركة الذي تسعى إلى تحقيقه وذلك من خلال تأثيرها على المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

كما تناول هذا الفصل تعدد البدائل والسياسات المحاسبية وإدارة الأرباح وكذلك الاختلاف بين المحاسبين في تحديد أفضل هذه السياسات والطرق والتي ستؤدي إلى وجود مشاكل وتناقض بين الإدارة والمساهمين وأصحاب المصالح.

الفصل الثالث

الآثار السلبية لإدارة الأرباح

ودور لجان المراجعة في الحد منها

مقدمة:

تتصاعد في عصرنا الحاضر أهمية التقارير المالية المنشورة والصادرة عن الشركات كمصدر للمعلومات بالنسبة للمستثمرين والمقرضين وغيرهم في اتخاذ القرارات المالية، وتتصاعد في الوقت ذاته وتيرة التلاعب والتزوير في البيانات المالية الواردة بتلك التقارير، وذلك سعياً من مجالس إدارة تلك الشركات لتحقيق مكاسب وأهداف خاصة (النزلي، 2009). وتعتبر التقارير المالية ما هي إلا عبارة عن ملخصات إحصائية مهمة لإنجازات الشركة، وعادة ما يتم الاعتماد عليها في تقييم الأداء ويتوقف عليها إبرام الاتفاقيات بين الشركة والأطراف الأخرى مثل المستثمرين والمقرضين، ولضمان سلامة ما تحتويه هذه التقارير من بيانات مالية فإنه يجب التأكد من خلوها من الممارسات السلبية التي تؤثر في جودة الأرباح ومن هذه الممارسات ما يعرف بممارسات إدارة الأرباح، فقد تمارس إدارة بعض الشركات إدارة الأرباح مستخدمة في ذلك طرق وسياسات محاسبية لتحقيق عدد من الأهداف مثل الوصول إلى مستوى تنبؤات الربحية معينة أو تجنب الإعلان عن الخسائر أو الحصول على بعض المزايا المرتبطة بالأرباح المرتفعة مثل المكافآت والعمولات (معراج وأدم، 2012).

لقد أصبح واضحاً على المستويين الفكري والتطبيقي أن تعدد الطرق و البدائل و السياسات المحاسبية حقيقة لا يمكن إنكارها أو إلغائها بل يجب وضع الحلول المناسبة لها وتوفير إطار مقبول قادر على تفسير سلوك الإدارة في الاختيار المحاسبي بينها (إبراهيم، 2006)، وقد أشار (Bedard, et., al, 2004) بأن الدور الرئيسي للجان المراجعة يتمثل في ضمان المساعدة في الحصول على جودة عالية للتقارير المالية، وذلك بتخفيض أو الحد من ممارسات إدارة الأرباح غير الشرعية عن طريق تقييم قدرة المراجع الخارجي واستقلاله، وبوساطة إجراء مناقشات

مع إدارة الشركة والمراجعين الخارجيين عن السياسات والمبادئ المحاسبية، حيث تعد لجنة المراجعة بمثابة المراقب النهائي لعملية إعداد التقارير المالية للتحقق من خلوها من الأخطاء والغش والانحرافات. ولبيان الآثار السلبية لإدارة الأرباح ودور لجان المراجعة في الحد من هذه الآثار تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين:

المبحث الأول: الآثار السلبية لإدارة الأرباح.

المبحث الثاني: دور لجان المراجعة في الحد من هذه الآثار.

المبحث الأول

الآثار السلبية لممارسات إدارة الأرباح

تثير ممارسات إدارة الأرباح جدلاً حول ما إذا كانت هذه الممارسات يترتب عليها آثار سلبية على الرغم من إمكانية ممارستها في إطار شرعي، أم أن الأمر لا يستدعي التخوف حيث أن هذه الممارسات تتم من خلال المبادئ والمعايير المحاسبية المتعارف عليها (البيب، 2012)، فعندما تلجأ الإدارة إلى إحداث تحسين في صورتها الحقيقية أما في أرباحها أو نتائج مركزها المالي، وذلك عن طريق تعدد البدائل المتوفرة في السياسات المحاسبية، فإنها تؤثر سلباً على موثوقية الأرقام التي تظهرها القوائم المالية سواءً بالنسبة للأرباح أو بالنسبة للمركز المالي، وبالتالي عدم مصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة بتلك القوائم (أمينة، 2013).

وبذلك يمكن القول أن ممارسات إدارة الأرباح يترتب عنها العديد من الآثار السلبية والتكاليف التي تتأثر بها وتحملها الشركة التي تقوم بهذه الممارسات. ونتيجة لتعدد هذه الآثار فقد تم تقسيم هذا المبحث إلى فرعين:

الفرع الأول: الآثار الاقتصادية والمالية الناتجة عن ممارسة إدارة الأرباح.

الفرع الثاني: الآثار الأخلاقية والاجتماعية الناتجة عن ممارسة إدارة الأرباح.

الفرع الأول

الآثار الاقتصادية والمالية الناتجة عن ممارسة إدارة الأرباح

يتناول هذا الفرع الآثار الاقتصادية والمالية التي تلحق بالشركة نتيجة لممارستها لإدارة

الأرباح، وإن من أهم هذه المشاكل والآثار ما يلي:

1 - تخفيض قيمة الشركة:

"توجد العديد من قرارات التشغيل التي تتخذها الإدارة بغرض التأثير على الأرباح في المدى القصير إلا أنها تضر بالكفاءة الاقتصادية للشركة في المدى الطويل، فعلى سبيل المثال الجهود المبذولة من طرف الإدارة لتسريع وزيادة الإيرادات في السنة الحالية قد يؤدي بالشركة إلى بيع منتج ما في نهاية السنة الحالية بشروط كان من الممكن أن تكون أفضل لو تم بيع نفس المنتج لنفس العميل في الأشهر الأولى من السنة التالية، كما أن تأخير المصاريف الاختيارية يمكن أن يؤدي إلى الإضرار بأداء الشركة في المدى الطويل، فتأجيل عملية صيانة المعدات والآلات، تأخير عملية البحث والتطوير وتدريب العمال يمكن أن يؤدي إلى تعطيل الآلات وتهالكها وتخفيض إنتاجية الشركة، وبالتالي فقدان أو انخفاض حصة الشركة في السوق لفائدة الشركات المنافسة" (عيسى، 2008، ص: 18)، وهذا ما أكدته دراسة (Gunny, 2005) التي أشارت إلى أن أنشطة إدارة الأرباح الحقيقية كالتلاعب بالمصاريف الاختيارية المتعلقة بالبحث والتطوير والتلاعب بتوقيت بيع أصول الشركة وتخفيض النفقات الإدارية والتسويقية، وتخفيض أسعار البيع ومنح شروط ائتمانية أكثر تساهل تؤثر سلباً على الأداء التشغيلي للشركة.

2 - إخفاء مشاكل الإدارة التشغيلية:

لا تتم ممارسة إدارة الأرباح على مستوى الإدارة العليا للشركة فقط، وإنما تمارس أيضاً على مستوى الإدارة التشغيلية في المستويات الإدارية الأخرى، فمديري الإدارة التشغيلية يمكنهم التلاعب بالمعلومات المالية بهدف الحصول على بعض المكاسب و المكافآت والحوافز، وتحقيق الترقّيات، أو تجنب انتقاد الأداء السيئ، فمن أهم مخاطر ممارسة إدارة الأرباح في المستويات الإدارية الدنيا إخفاء مشاكل التشغيل عن الإدارة العليا، فتبقى الأخطاء بدون تصحيح والمشاكل بدون حلول لفترة زمنية طويلة وهذا ما يؤثر على أداء الشركة ككل (عيسى، 2008).

3 - التأثير على المركز المالي للشركة:

في هذا الإطار يؤكد "Hamdan" على أن ممارسات إدارة الأرباح والتي تعتمد على التلاعب بمحاسبة الاستحقاق تعتبر ممارسات سلبية تهدم بها الشركة نفسها، لما لها من أثر في انهيار مركزها المالي وتعرضها للتعثر المالي، وذلك نتيجة الإعلان عن أرباح وهمية مع القيام بتوزيعات نقدية على المساهمين الأمر الذي يؤدي إلى تآكل رأس مال الشركة (حمدان، 2009).

4 - العقوبات الاقتصادية وإعادة إعداد القوائم المالية:

"في السنوات الأخيرة فرضت بورصة الأوراق المالية الأمريكية عقوبات صارمة على الشركات التي قامت بإدارة أرباحها. فعلى سبيل المثال في أوائل التسعينيات وقعت البورصة غرامة قيمتها مليون دولار على شركة "W.R. Grace & Co" مع إلزامها بإعادة احتساب أرباحها. والسبب في ذلك أن الشركة قامت في الفترة الممتدة بين عام 1990 و 1992 بتخفيض أرباحها المعلنة بمبلغ 55 مليون دولار، وذلك بتسجيلها احتياطات (احتياطات سرية)، وفي

الفترة الممتدة بين عام 1993 و 1995 قامت الشركة بإعادة الاحتياطات وتسجيلها على أنها أرباح محققة، وذلك لتلبية الأرباح الفصلية المستهدفة" (عيسى، 2008، ص: 19). وفي هذا الإطار أكد (Clikeman, 2003) على أنه حتى إذا لم تفرض بورصة الأوراق المالية غرامات مالية أو عقوبات تأديبية فإن مجرد إعادة احتساب الأرباح والإعلان عنها يمكن أن يكون في حد ذاته مكلفاً جداً للشركة. فخلال الخمس السنوات الماضية فقدت الشركات التي أعادت احتساب أرباحها في المتوسط 10% من قيمتها السوقية وذلك خلال الثلاثة أيام التالية من إعلانها عن إعادة إعداد قوائمها المالية.

5 - تضليل المستثمرين ومتخذي القرارات:

أوضح (Bukit,et.al) أنه نتيجة لممارسة إدارة الأرباح من قبل بعض الإدارات فإن الأرقام المحاسبية التي تحتويها التقارير المالية المنشورة لا تعكس الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة مما يؤدي إلى تضليل المستثمرين واتخاذهم لقرارات غير رشيدة، كذلك فإن كفاءة السوق المالي تستند إلى تدفق المعلومات إليه، وبالتالي فإن قيمة الأوراق المالية للشركة التي قامت بإدارة أرباحها سوف تكون مسعرة بأكبر أو أقل من قيمتها الحقيقية، كما أن السلوك المتبع من طرف إدارة الشركة لإخفاء الأداء الحقيقي لها يؤدي إلى خلق تكاليف وكالة إضافية مثل تكاليف الرقابة على سلوك الإدارة للحد من ممارسة إدارة الأرباح، تكاليف لحل مشكلة سوء استخدام وتوزيع الموارد، تكاليف لتخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة والأطراف ذات المصلحة، تكاليف الحصول على معلومات إضافية وغيرها من التكاليف (حمزة، 2012).

الفرع الثاني

الآثار الأخلاقية والاجتماعية الناتجة عن ممارسة إدارة الأرباح

يبين هذا الفرع بعض الآثار الأخلاقية والاجتماعية الناتجة عن ممارسة الإدارة لإدارة

الأرباح كما يلي:

1 - تلاشي المعايير الأخلاقية:

من المعلوم أن ممارسة إدارة الأرباح قد تتم وفق المرونة الممنوحة من قبل المعايير المحاسبية بشكل واضح، إلا أنها تعتبر ممارسات مشكوك فيها من الناحية الأخلاقية. فالشركة التي تقوم بإدارة أرباحها ترسل إشارات للعاملين بها بأن إخفاء وتضليل الحقيقة هي ممارسة مقبولة من الناحية الأخلاقية، كما أن المديرين الذين يشاركون في ممارسات إدارة الأرباح يعملون على خلق وتهيئة مناخ لا أخلاقي يسمح بوجود أنشطة وممارسات أخرى مشكوك فيها، فمثلاً المدير الذي يطلب من موظفي قسم المبيعات المساعدة على تسريع المبيعات في نهاية السنة الحالية مثلاً سيخسر السلطة الأخلاقية التي تمكنه من انتقاد خطط المبيعات المشكوك فيها في يوم آخر (عيسى، 2008).

2 - تركيز الإدارة على تحقيق أرباح في المدى القصير:

"يشير (Miller) إلى أن الإدارة وبصفتها وكيل عن المساهمين وراعية لأموالهم المستثمرة فمن المفترض أن تعمل على تحقيق مصلحتهم وتحقيق أقصى مستوى من الأرباح للشركة على المدى الطويل، ومع ذلك فإن الأهداف قصيرة الأجل هي ضرورية أيضاً لتحسين إنتاجية وصورة الشركة، وهنا تبرز إحدى المشاكل المرتبطة بعمل الإدارة والمتمثلة في تركيز الإدارة على تحقيق الأرباح في المدى القصير بهدف الحصول على أقصى قدر من المرتبات والمكافآت، بدلاً من

التركيز على النجاح الاقتصادي للشركة في المدى الطويل وهذا ما يخلق نوع من الصراع بين المالك والإدارة" (حمزة، 2012، ص 125).

3 - التأثير السلبي على سمعة الأطراف المرتبطة بالشركة:

"عند قيام إدارة الشركة بممارسة إدارة الأرباح فإنها تؤثر وبشكل سلبي على سمعة الأطراف المرتبطة بها، ونتيجة لذلك فإن التقارير المالية المُصدرة من قبل الشركة قد لا تعني شيئاً بالنسبة لجمهور المستثمرين نظراً لانعدام الثقة فيها، وهو الأمر الذي يدعو إلى مزيد من التدخلات القانونية وكذلك فرض المزيد من العقوبات" (محمد، 2007، ص 590).

4 - اهتزاز ثقة مستخدمي القوائم المالية في القوائم المالية وتقرير المراجع الخارجي:

بين "Raman & Shahrur" أنه عندما تلجأ إدارة الشركة لممارسة إدارة الأرباح فإن ذلك ينتج عنه اهتزاز ثقة مستخدمي القوائم المالية سواءً في تقرير المراجع الخارجي أو في القوائم المالية وذلك في حالة عدم قدرة المراجع الخارجي على التمييز بين إدارة الأرباح وبين الغش في القوائم المالية، فبالرغم من افلاس شركة W.T. Grant الأمريكية فقد كان من اللافت للنظر بأن الشركة كانت تفصح عن أرباح متزايدة في تقاريرها المالية في الوقت الذي كانت تتجه فيه الشركة نحو الإفلاس، وعند البحث عن أسباب حدوث ذلك تبين أن الشركة لم تتمكن من توليد نقدية كافية لسداد التزاماتها، وهذا ما دفع المحللين إلى الاهتمام بقائمة التدفقات النقدية بجانب القوائم المالية الأخرى (البيب، 2012).

المبحث الثاني

دور لجان المراجعة في الحد من الآثار السلبية لإدارة الأرباح

أظهرت الفضائح المالية والمحاسبية مؤخراً في عديد من دول العالم جدلاً واسعاً حول مصداقية الأرباح التي تظهرها القوائم المالية، كما أدت إلى ظهور العديد من التوصيات والمقترحات التي طالبت بضرورة إجراء تغييرات ملحة في عملية إعداد القوائم المالية مثل قانون حوكمة الشركات في بلجيكا في عام 2002م، وقانون Sarbanes Oxley في أمريكا عام 2002م (عيسى، 2008)، حيث ألقى صدور قانون Sarbanes Oxley بمسؤولية تحقيق شفافية التقارير المالية وضمان خلوها من أي تلاعب واحتيال على عدة أطراف وهي لجان المراجعة والمراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية ومجلس الإدارة (مبارك، 2009).

"وعلى الرغم من هذه الصورة القاتمة والمتمثلة في زيادة عدد الشركات التي أعلنت إفلاسها نتيجة لاكتشاف التلاعب والغش بحساباتها، فقد انعكس الوضع بالإيجاب على فكرة لجان المراجعة حيث شهد نطاق عمل هذه اللجان زيادة كبيرة واتسعت الآمال المنعقدة عليها فيما يتعلق بدورها في رقابة وتقييم مجريات الأمور بالشركات العامة، فالفترة الأخيرة شهدت الكثير من التطورات التي كان لها الأثر الأكبر في إعادة تشكيل خريطة البيئة الرقابية بالشركات بصفة عامة ويعمل لجان المراجعة بصفة خاصة" (محمد، 2007، ص:41)، فلجان المراجعة تلعب دوراً مهماً في عملية مراقبة إعداد التقارير المالية، وبالتالي ضمان جودة المعلومات المحاسبية التي تحتويها هذه التقارير، بالإضافة لتحقيق الثقة في المعلومات المحاسبية والحد من التلاعب والممارسات غير المقبولة من قبل الإدارة (عطية، 2013). ويمكن تقسيم هذا المبحث إلى الفرعين التاليين:

الفرع الأول: علاقة لجان المراجعة بإدارة الأرباح في الأدب المحاسبي.

الفرع الثاني: مهام لجان المراجعة وقدرتها في الحد من إدارة الأرباح.

الفرع الأول

علاقة لجان المراجعة بإدارة الأرباح في الأدب المحاسبي

بعد بروز العديد من حالات الغش والتلاعب بالقوائم والتقارير المالية جاء الاهتمام بفكرة إنشاء لجان المراجعة، حيث أشار (Robertson) أن كل من المعهد الأمريكي للمحاسبين (AICPA) وهيئة سوق الأوراق المالية (SEC) أكدا على أهمية تشكيل لجان المراجعة وذلك نظراً للفائدة المترتبة من تشكيلها على المصلحة العامة، كما أكدت بورصة نيويورك للأوراق المالية (NYSE) على ضرورة وجود هذه اللجان في جميع الشركات التي تتداول أوراقها المالية في بورصة نيويورك، كما جاءت فكرة تشكيل لجان المراجعة كنتيجة حتمية للأخذ بتوصيات لجنة "Cadbury" والتي أوصت بتكوين لجان مراجعة في جميع الشركات المساهمة (المنيف والحמיד، 1998).

كما إن الاهتمام المتزايد من الهيئات العلمية والدولية المتخصصة للدور الذي يمكن أن تؤديه لجان المراجعة كأحد آليات حوكمة الشركات في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية المنشورة والتي تصح عنها الشركات، من خلال دورها الرقابي على عملية إعداد التقارير المالية وإشرافها على وظيفة الرقابة الداخلية وتدعيم استقلاليتها وتنسيق الجهود بين المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي لإزالة الملاحظات والمخالفات المالية والحد من التلاعب وممارسات إدارة الأرباح (يعقوب وعباس، 2014).

كما حاولت الكثير من الهيئات والمنظمات المهنية المتخصصة استحداث آليات لمواجهة محاولات الإدارة للتحكم في رقم الأرباح بالتقارير المالية، وهو ما يعتبر هدفاً مكماً لهدف المحاسبة بالاهتمام بجودة المعلومات المنشورة بالتقارير المالية، وهو الأمر الذي أدى إلى الاهتمام بلجان المراجعة (لييب، 2012). "وتعتبر لجان المراجعة من أهم آليات حوكمة الشركات التي يمكن أن تُسهم في الحد من الممارسات السلبية لإدارة الأرباح، نظراً لأن نطاق عملها يشمل الإشراف على كلاً من عمل المراجعة الخارجية والمراجعة الداخلية وكذلك الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية" (الشحادة والبرغوثي، 2009، ص 11).

وبالتالي فإن تكوين لجان المراجعة داخل الشركات يُحقق المزيد من الرقابة والمتابعة على العمليات المحاسبية وخاصة ما يتعلق بالاستحقاقات، كذلك المتابعة الجيدة لتطبيق المبادئ والمعايير و القواعد المحاسبية من فترة إلى أخرى وعدم السماح بتغييرها إلا إذا كانت هناك مبررات قوية لذلك، مع تحديد أثر هذا التغير على البيانات المحاسبية مما ينعكس على زيادة الثقة والمصدقية في القوائم المالية التي تعدها الإدارة، تسعى إلى التأكد من مدى استقلال المراجع الخارجي وكذلك التأكد من مدى فعالية إجراءات الرقابة الداخلية، فضلاً عن فحص ومراجعة السياسات المحاسبية والإجراءات المتبعة في إعداد القوائم المالية، بالإضافة إلى ذلك، تختص لجان المراجعة بفحص أعمال المراجعة الداخلية وحل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة، والتحقق من استجابة إدارة الشركة لملاحظات المراجع الخارجي، وبالتالي فإن كل الاختصاصات التي تقوم بها لجان المراجعة تسعى في النهاية إلى الحصول على قوائم مالية غير مضللة خالية من أية تحريفات جوهرية، والذي ينعكس بدوره على زيادة الثقة والمصدقية في المعلومات المنشورة في القوائم المالية (خليل، 2011).

فقد بينت دراسة (Kohler, 2005) التي كانت تهدف إلى التحقق من فاعلية لجان المراجعة في عملية الإشراف على تقصي الحقائق المتعلقة بحالات التلاعب والغش والاحتيال التي تقوم بها بعض الشركات المساهمة العامة الألمانية نتيجة لضعف أنظمة الرقابة الداخلية وسوء اختيار المراجع الخارجي والحاجة إلى عمل قيود قانونية تلزم بتشكيل تلك اللجان لحماية الاقتصاد الألماني، أن هناك أسباباً وراء عملية تغيير المراجع الخارجي تكمن في استقلالية المراجع وعدم رضا الإدارة عن جودة أدائه وخوف الإدارة من قدرة المراجع على توفير البيانات والمعلومات المطلوبة بسرعة ودقة متناهية، وأوصت الدراسة على زيادة فاعلية لجان المراجعة، كما طالبت بأن يكون ترشيح أو اختيار المراجع الخارجي وتحديد أتعابه من صلاحيات لجنة المراجعة.

في نفس السياق توصلت دراسة (Abbott, et.al, 2004) التي تناولت دور لجان المراجعة في زيادة الثقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية، إلى أن الشركات التي لديها لجان مراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات غير القانونية، بجانب زيادة درجة الثقة في معلومات القوائم المالية وخاصة الشركات المقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية، كما استهدفت دراسة (Peter & Julie, 2009) استقصاء العلاقة بين وجود لجان المراجعة والتحسين في ربحية المنظمة لعينة من المنظمات الاسترالية، وأظهرت النتائج أن وجود لجان المراجعة يحد من التلاعب في الأرباح.

كذلك دراسة (Mcmullen, 1996) والتي تناولت فحص العلاقة بين وجود لجنة المراجعة وجودة التقارير المالية من حيث انخفاض حالات الأخطاء والمخالفات والتصرفات غير القانونية، أوضحت أن لجنة المراجعة يمكنها زيادة المصدقية وتحسين النزاهة للتقارير المالية وذلك بفحص

عملية التقرير المالي بما فيها نظم الرقابة الداخلية وتطبيق المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً، وفحص عملية المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، حيث أن تنفيذ هذه الأنشطة من قبل لجنة المراجعة يؤدي إلى تخفيض حالات القياس المحاسبي غير الملائم، وتخفيض حالات عدم كفاية الإفصاح المحاسبي، تخفيض حالات الغش الإداري والتصرفات غير القانونية، وبينت كذلك أن هناك علاقة ارتباط قوية بين وجود لجنة المراجعة وحالات الأخطاء والمخالفات والتصرفات غير القانونية، إذ أن وجود لجنة المراجعة يؤدي إلى تخفيض أو عدم حدوث تلك الحالات.

كما حددت القواعد الإنجليزية المنظمة للجان المراجعة بالشركات المساهمة التي أصدرتها هيئة لجان المراجعة بالمملكة المتحدة UK Audit Committees عام 2002 الغرض من إنشاء لجان المراجعة في مراقبة الأخطار التي تواجه مراحل إعداد القوائم المالية وأية أخطار أخرى تواجه الشركة، وتقييم ما يقوم به كل من المراجعين الداخليين و المراجعين الخارجيين من أعمال، وفي الولايات المتحدة الأمريكية حظيت قواعد تنظيم عمل لجان المراجعة بالشركات المساهمة الأمريكية الموجودة في كل من قانون الكونغرس الأمريكي Sarbanes-Oxley Act وبورصة نيويورك للأوراق المالية NYSE اهتماماً كبيراً بما في ذلك الأدوار والمهام التي تقوم بها لجان المراجعة من إشراف على أعمال كل من المراجعين الداخليين والمراجعين الداخليين وكذلك عملية إعداد القوائم المالية، كما حظيت باهتمام بالغ على مستوى الجهات المهنية والتنظيمية وكذلك على مستوى الكونغرس الأمريكي وإدارة البيت الأبيض ذاته (محمد، 2007).

الفرع الثاني

مهام لجان المراجعة وقدرتها في الحد من إدارة الأرباح

يعتبر موضوع التلاعب في إدارة الأرباح من أهم المداخل لإصدار التقارير المالية الاحتياطية من أجل التأثير على نتائج النشاط والمراكز المالية، بما يؤدي إلى تضليل المراجع الخارجي من أجل التأثير على سلامة رأيه المهني عن عدالة القوائم المالية، الأمر الذي يؤدي إلى تضليل مستخدمي القوائم المالية المعتمدين على تقرير المراجع الخارجي في اتخاذ قراراتهم، ولقد شهدت الفترات الأخيرة العديد من تلك المشكلات والتي ارتبطت بشركات عملاقة ومكاتب مراجعة عالمية، وهو الأمر الذي ترتب عليه فقدان ثقة ومصداقية المعلومات المحاسبية المنشورة في القوائم المالية (أحمد، 2009)، وبالتالي فإن هذا الفرع يتناول المهام المناط بلجان المراجعة والتي ترتبط بعناصر الرقابة المختلفة والتي من أهمها المراجع الخارجي والمراجع الداخلي والتقارير المالية وذلك على النحو التالي:

أولاً: مهام لجان المراجعة تجاه المراجعة الخارجية:

"تعتبر المراجعة الخارجية أداة رقابية فعالة، ترجع أهميتها إلى أنها الأداة الأساسية في التحقق من صحة البيانات المحاسبية المختلفة والتأكد من دقة تعبير القوائم والتقارير المالية عما تتضمنه من حقائق مالية عن الشركة وأوجه نشاطها، وتتمثل أهداف المراجعة الخارجية في الآتي (أحمد، 2001، ص: 15):

1 - فحص الحسابات والبيانات المسجلة بالدفاتر والسجلات المحاسبية والتأكد من أن العمليات المالية قد سُجّلت طبقاً للقواعد و المبادئ المحاسبية السليمة، وأن القوائم المالية التي أعدتها الشركة مطابقة للبيانات الواردة بالدفاتر.

2 - إعداد تقرير يُدعى فيه المراجع الخارجي رأيه الفني المحايد بما إذا كان حساب الأرباح والخسائر يُبين بعدالة نتيجة الأعمال عن الفترة المحاسبية، وأن الميزانية تُعبر عن المركز المالي للشركة بعدالة في نهاية هذه الفترة.

3 - اكتشاف الغش أو الأخطاء التي قد توجد بالدفاتر أو السجلات.

4 - منع حدوث الغش أو الأخطاء أو تقليل فرص حدوثها وذلك عن طريق زيارات المراجع الخارجي المفاجئة وأثرها في نفوس الموظفين بالشركة وشعورهم بأن أعمالهم تخضع للرقابة الخارجية".

ويعتبر تشكيل لجنة المراجعة للإشراف على عمل المراجع الخارجي قد ساهم على مدى كبير في أداء مراجعات خارجية فعالة، وتعتبر هذه اللجنة الممثلة للمساهمين بمثابة الكيان الشامل الذي يكون المراجعون مسئولين أمامه، وتبعاً لذلك فإن لجنة المراجعة يقع عليها مسؤولية الفحص الدوري للعلاقة بين الإدارة والمراجعين الخارجيين (لطفي، 2010).

"ولقد اكدت العديد من الدراسات أن على لجنة المراجعة القيام بعملية اختيار المراجع الخارجي وذلك بهدف حماية استقلالية المراجع الخارجي من تدخل الإدارة وحمايته من أي إجراء تعسفي قد تقوم به الإدارة في حالة وجود خلاف بينه وبينها حول المسائل المتعلقة بعملية إعداد القوائم المالية وكيفية اختيار المبادئ والسياسات المحاسبية المناسبة لطبيعة عمليات الشركة" (سليمان، 2006، ص:181).

وبينت دراسة (Teoh and Lim, 1996) والتي هدفت إلى تحديد أبرز العوامل المؤثرة في استقلالية المراجع الخارجي، أن أحد العوامل المهمة جداً لدعم استقلالية المراجع الخارجي هو

وجود لجنة المراجعة في الشركة، وفي نفس السياق أظهرت دراسة (Beattie, et. Al, 1999) والتي أجريت على عينة من المحاسبين والمراجعين الخارجيين في محاولة لمعرفة أثر التعديلات في التشريعات البريطانية، أن تشكيل لجنة المراجعة أمر رئيسي لتحسين استقلالية المراجعين الخارجيين، كذلك دراسة (Turley and Zaman, 2004) والتي بينت أن من المنافع المتوقعة من وجود لجان المراجعة تتمثل في تحسين أتعاب واستقلالية المراجعين الخارجيين، وكذلك تحسين جودة القوائم المالية للشركات وتقليل فرص الغش والتزوير في القوائم المالية.

"بذلك يمكن القول بأن الدور الرئيسي للجنة المراجعة يتمثل في حماية استقلالية المراجعين الخارجيين، ومن ثم يجب أن تحتفظ بعلاقة واضحة جداً وشفافة معهم للتأكد من موضوعيتهم" (لظفي، 2010، ص: 256)، كذلك دورها في توفير المناخ المناسب للمراجع الخارجي لأداء عمله على أكمل وجه وحمايته من أي ضغوط من جانب إدارة الشركة والعمل على تسوية أي خلافات تنشأ بين الشركة والمراجع الخارجي، وتقريب وجهات النظر وتقليل نواحي الاختلاف إلى أقل حد ممكن بين المراجع والإدارة، ولا شك أن في ذلك حماية لاستقلال المراجع وتأثيره الفعال على أداء المراجع الخارجي (أحمد، 2001)، حيث أوضحت دراسة (Knapp, 1987) أن المراجعين الخارجيين يحصلون بصفة عامة على التأييد الكافي من أعضاء لجنة المراجعة في حالة حدوث اختلاف في وجهات النظر مع إدارات الشركات حول بعض الأمور الفنية.

يتضح مما سبق أن وجود لجان المراجعة له دور هام في زيادة فاعلية المراجع الخارجي واستقلاليته في كافة الأمور ذات العلاقة بعمله، مما يكون له الأثر الإيجابي في زيادة ثقة المستثمرين والأطراف الأخرى المستخدمة للمعلومات المحاسبية المحتواه في التقارير المالية (المومني، 2010). أي أن توصية لجنة المراجعة باختيار المراجعين الخارجيين وتحديد

أنتعابهم، وتأييدها للمراجعين الخارجيين في حالة حدوث اختلاف في وجهات النظر مع الإدارة حول بعض الأمور، يؤدي بالتأكيد إلى دعم استقلال هؤلاء المراجعين وزيادة فعالية المراجعة وتحسين جودة أدائهم، وزيادة الثقة في التقارير المالية المنشورة (غالي، 2001).

ثانياً: مهام لجان المراجعة تجاه المراجعة الداخلية:

تلعب المراجعة الداخلية دوراً مهماً في منع التلاعب واكتشاف الغش والأخطاء، حيث أن المراجعين الداخليين هم موظفون داخل الشركة وبالتالي لديهم الدراية الكاملة بجميع ظروف الشركة وطبيعتها عملياتها ومدى ملاءمة السياسات المحاسبية المطبقة وبإمكانية التعديل بها (سليمان، 2006)، فقد بين دراسة (kagermann, et. Al, 2008) أن المراجعة الداخلية هي وسيلة استكشافية تحدد موضع الانحراف بين الواقع والوضع المحدد مسبقاً واكتشاف الأخطاء، كما أنها وسيلة وقائية تمنع الأخطاء والتضليل.

وتعتبر المراجعة الداخلية من أهم الموضوعات التي تُشغل الهيئات العلمية وخاصة بعد الفضائح والانهيارات المالية للشركات العالمية، حيث أوصت التقارير المالية في جميع دول العالم على ضرورة الاهتمام بالدور الذي يلعبه قسم المراجعة الداخلية، ولأهمية دور المراجعة الداخلية اهتمت العديد من الهيئات بضرورة قيام لجان المراجعة بمتابعة خطط المراجعة الداخلية والتأكد من استقلاليتها عن إدارة الشركة والاجتماع برئيس قسم المراجعة الداخلية للوقوف على الأخطاء التي يتم اكتشافها والعمل على معالجتها (سليمان، 2006)، وتعتبر وظيفة المراجعة الداخلية من أهم أجزاء نظام الرقابة الداخلية المطبق في الشركة، لهذا ينبغي أن تهتم لجان المراجعة بالمراجعة الداخلية لوجود علاقة متبادلة بينهما وكل منهما يؤثر ويتأثر بالآخر. ولذلك فإن لجنة المراجعة

تقوم بالعديد من المهام فيما يتعلق بالمراجعة الداخلية والتي بينها تقرير (Smith Report) وتتمثل في الآتي (دحوح، 2008):

1 - تقييم فاعلية المراجعة الداخلية وجودتها كجزء من نظام الرقابة الداخلية وأنها تتم وفق معايير الأداء المهني.

2 - متابعة اللوائح والنظم المتعلقة بمهام المراجعة الداخلية والموافقة عليها.

3 - فحص استراتيجية أداء المراجع الداخلي وخطته السنوية والموافقة عليها.

4 - تدعيم استقلالية المراجع الداخلي وذلك من خلال:

أ- تعيين مدير المراجعة الداخلية وعزله.

ب- التأكد من أن المراجع الداخلي لديه الموارد الكافية لمباشرة عمله.

ج- حرية مدير المراجعة الداخلية في الاتصال المباشر بلجنة المراجعة لمناقشة أية أمور مهمة.

د- التأكد من عدم وجود أية قيود على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.

هـ- المشاركة في تعيين فريق المراجعة وترقيتهم وتغييرهم.

5 - فحص نتائج المراجعة الداخلية وخاصة تلك التي لها تأثير مهم، مثل التصرفات غير

القانونية، ونقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية.

6 - فحص المستوى المهني للمراجعين الداخليين ومدى كفاءتهم في تنفيذ مسؤولياتهم.

7 - التنسيق بين عمل المراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين، مما يؤدي إلى تحسين

الاتصال بينهم.

"في هذا السياق يرى (Kevin) أن الخطوة الأولى في تعزيز استقلالية المراجعة الداخلية تتمثل في أن لا تكون أنشطتها مرتبطة بالإدارة العليا للشركة، لأن ذلك يخفض ثقة مستخدمي البيانات المالية في قدرة أعمال المراجعة على منع الغش والتزوير، حيث تتعزز كفاءة وموضوعية هذه الأعمال عندما يكون تعيين المراجعين الداخليين وتحديد مكافآتهم وعزلهم ضمن سلطة لجنة المراجعة، وأن تقاريرهم يجب أن توجه إلى هذه اللجنة من أجل دراستها وتقييمها ورفع الملاحظات والتوصيات إلى مجلس الإدارة" (الصوص، 2012، ص ص: 55).

بينت دراسة (Birkeet, 1986) والتي أجريت بهدف التعرف على تأثير وجود لجان مراجعة في الشركات على استقلالية المراجعين الداخليين، أن الضغوطات المتزايدة والمتوقعة لإدارة الشركة على المراجعين عند إعدادهم للتقارير المالية قد تؤدي إلى تدهور استقلالية المراجعين نتيجة لانحيازهم في بعض الأحيان إلى إدارة الشركة. بناءً على ذلك تعتبر لجان المراجعة أفضل وسيلة لتحقيق والحفاظ على استقلالييتهم وإيجاد علاقة طيبة بينهم وبين الإدارة. كما بينت دراسة (Kalbers, 1992) والتي أجريت بهدف معرفة العلاقة بين لجان المراجعة والمراجعين الداخليين، أن المشاركة الإيجابية للجنة المراجعة في وضع موازنات المراجعة الداخلية وتحديد مكافآت المراجع الداخلي الرئيسي، وأيضاً مساعدة لجنة المراجعة في رفع مكافآت المراجعين الداخليين إلى ما يوازي سعر السوق يدعم استقلال المراجعة الداخلية ويقلل من معدل دوران المراجعين ويضمن وجود أفراد أكفاء.

بينت دراسة (Raghunandan & Mchugh) والتي كانت تهدف إلى معرفة التفاعل بين استقلالية المراجعين الداخليين ولجنة المراجعة، إلى أن إعطاء سلطة قوية للجان المراجعة من شأنها زيادة وتدعيم استقلالية المراجعين الداخليين وتحسين إمكانية اتخاذ القرارات المناسبة بشأن

نتائج المراجعة (خلط ومصلي، 2014)، وبينت دراسة (المرعي، 2009) أن للجنة المراجعة دور في تعزيز استقلالية المراجعة الداخلية في شركات التأمين الأردنية، وكذلك دورها في التأكد من مدى التزام قسم المراجعة الداخلية بالسياسات والقرارات الإدارية والأنظمة والقوانين، وكذلك دور هذه اللجنة في تحسين خطة عمل المراجعة الداخلية ومناقشة مديرتها حول أي قضايا جوهرية قد تظهر خلال العمل. كما بينت دراسة (خلط ومصلي، 2014) والتي أجريت على أعضاء الإدارة العليا والمراجعين الداخليين في الشركات الصناعية الليبية، أن تكوين لجان المراجعة في الشركات محل الدراسة تسهم في دعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية.

"لذلك فإن تبعية قسم المراجعة الداخلية للجنة المراجعة يدعم ويعزز من استقلاليته ومن استقلالية المراجعين الداخليين وما يتبع ذلك من زيادة كفاءة وفعالية أعمال المراجعة الداخلية، حيث أن ذلك يوفر للمراجع الداخلي مكانة مناسبة ولاتفة في الشركة تضمن له التحرر من التأثيرات أو الضغوط التي قد يتعرض لها من أي مسؤول بها" (خلط ومصلي، 2014، ص155)، فقد بين (Asare, et al., 2003) و (Goodwin & Yeo, 2001) أن المراجعين الداخليين هم موظفون داخل الشركة لهم دوراً مهماً في منع التلاعب في البيانات المالية واكتشاف الأخطاء داخل الشركة فهم يدركون أهمية وجود لجنة المراجعة لتساعدهم في تعزيز استقلاليتهم وموضوعيتهم والتقليل من مخاطر نشر بيانات مضللة.

"إن من مسؤوليات مجلس إدارة الشركة وجود نظام رقابة داخلية فاعل، والتي عهد بها للجنة المراجعة للتحقق من كفاية النظام وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أهداف الشركة" (الشمري، 2010، ص: 11-12). فقد بين (Strawser) أن مجلس إدارة الشركة يقوم بتفويض مسؤولية الرقابة والإشراف على سلامة نظم الرقابة الداخلية

إلى لجنة المراجعة، حيث تعتبر هذه الرقابة ضرورية لمنع التزوير والمخاطر المالية الأخرى، وذلك لتوفير قدر معقول من الضمان لمجلس الإدارة والمساهمين بإتباع السياسات والإجراءات المقررة، وبأن العمليات قد تم تسجيلها وإعداد التقارير عنها بشكل سليم وبدون أي تحريف (أبو الجود، 2007)، "وقد أوصت لجنة Treadway لجان المراجعة بفحص نظم الرقابة الداخلية المطبقة في المنشآت، والتأكد من أنها توفر تأكيد معقول بخصوص عدم وجود تحريفات بالقوائم المالية أو اكتشافها بمجرد حدوثها" (غالي، 2001، ص: 96).

كما بينت دراسة (دحدوح) أن هناك مجموعة من الأنشطة يمكن أن تمارسها لجنة المراجعة وتسهم في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية وفعاليتها في الشركات أهمها (دحدوح، 2008):

- 1 - العمل على تفعيل دور المراجعة الداخلية وضمان استقلاليتها.
- 2 - تقييم مدى الالتزام بالقوانين واللوائح والتعليمات السارية في ممارسة الأنشطة المختلفة.
- 3 - دراسة التقارير الخاصة بتطوير النظم المحاسبية والإجراءات المالية والإدارية ومراجعتها واقتراح التعديلات الواجب إدخالها.
- 4 - تقييم اللجنة لتقرير الإدارة عن فعالية نظم الرقابة الداخلية وكفائتها للشركة.

وعلى هذا فإن على لجنة المراجعة القيام بالتأكد من أن إدارة الشركة قد قامت بتصميم وتنفيذ نظام للرقابة الداخلية ذو كفاءة عالية، كما أن قيام لجنة المراجعة بمراجعة نظام الرقابة الداخلية بالشركة يمكنها من إعطاء رأي محايد في نقاط القوة والضعف بالنظام مع اقتراح الحلول البديلة من أجل زيادة فاعليتها، ولكي تتمكن اللجنة من القيام بذلك يجب على أعضائها مراجعة برامج المراجعة الداخلية، ومراجعة وتحليل النتائج التي تم التوصل إليها بواسطة المراجعين

الداخليين وخاصة المتعلقة بعملية إعداد القوائم المالية وتقييم نظام الرقابة الداخلية المطبق لتجنب حدوث أي غش وتحريف بها، كما يجب على لجنة المراجعة الاجتماع برئيس قسم المراجعة الداخلية وبالمراجع الداخلي بعيداً عن إدارة الشركة بهدف مناقشة فعالية نظم الرقابة الداخلية وزيادة فاعليتها (الصبان وسليمان، 2005).

ثالثاً: مهام لجان المراجعة تجاه التقارير المالية:

تُعد التقارير المالية المنتج النهائي للنظام المحاسبي للشركة، فالمعلومات المحاسبية المنشورة بالتقارير المالية تستخدم في اتخاذ العديد من القرارات من قبل مستخدميها، ومن أجل زيادة الشفافية في المعلومات المحاسبية المنشورة وزيادة ثقة المستثمرين والأطراف ذات العلاقة بالشركة، تم تحديد العديد من المهام والمسؤوليات للجان المراجعة تجاه التقارير المالية (المومني، 2010).

وإن من أهم المسؤوليات الملقاة على عاتق لجان المراجعة هي قيام اللجنة بمراجعة القوائم المالية السنوية والفترية التي تصدرها الشركة بهدف التأكد من سلامة الإعداد لها، وأيضاً ملاءمة الإفصاح عن المعلومات التي تتضمنها هذه القوائم، وتشمل هذه المراجعة على مراجعة الأنظمة الرقابية التي أنشأتها الشركة ومناقشة كل من إدارة الشركة ورئيس قسم المراجعة الداخلية والمراجع الخارجي فيما يتعلق بالسياسات التي قد تراها اللجنة غير مناسبة، ولكي تتمكن لجنة المراجعة من فهم عملية إعداد القوائم المالية، يجب على أعضاء اللجنة دراسة السياسات المحاسبية التي تستخدمها الشركة عند إعداد هذه القوائم (سليمان، 2006).

أي أن الهدف الرئيسي للجان المراجعة هو تأكيد وزيادة موثوقية ومصداقية القوائم المالية، وفي سبيل تحقيق ذلك الهدف يجب على لجان المراجعة القيام بتدعيم استقلالية وظيفية المراجعة عن إدارة الشركة، ومساعدة المراجع الخارجي على أداء عملية المراجعة بدون أي ضغوطات

تؤثر سلباً على مصداقية نتائج المراجعة أو كفاءتها، وبالتالي تشكيك في صحة التقارير المالية للشركة(سامي،2009)، "كما يجب أن تقوم لجنة المراجعة بمراجعة البيانات والتقارير ذات الطبيعة المالية المقدمة للسلطات الرقابية قبل نشرها أو إرسالها إلى تلك الجهات أو إلى أسواق الأوراق المالية"(أحمد، 2009،ص 450)، وإن من أهم مهام لجان المراجعة تجاه القوائم والتقارير المالية ما يلي(البيب، 2012):

- 1 - دراسة القوائم المالية السنوية قبل اعتمادها ونشرها، بغرض التوصل إلى قناعة أنها لا تتضمن أي عبارات أو بيانات غير صحيحة.
- 2 - دراسة السياسات المحاسبية التي تتبناها الشركة قبل اعتمادها وأي تغيير في هذه السياسات، وتقديم ما تراه اللجنة من مقترحات بشأنها، آخذاً في الاعتبار مدى ملاءمة السياسات المحاسبية لطبيعة أعمال الشركة وأثرها على المركز المالي لها ونتائج أعمالها.
- 3 - التحقق من كفاية الأنشطة الرقابية في الشركة وفعالية تصميمها بطريقة مناسبة تمكن من الحد في وقوع الغش والأخطاء واكتشافها فور وقوعها.
- 4 - الإشراف على عمليات التقصي ذات العلاقة بالغش أو الأخطاء التي تقع في الشركة، أو أي أمور أخرى ترى اللجنة أهمية تقصيها.
- 5 - دراسة التقارير والملاحظات التي يقدمها المراجع الخارجي، وتكون اللجنة حلقة وصل بين المراجع الخارجي ومجلس الإدارة بما يمكن المراجع الخارجي من القيام بعمله بعيداً عن أي قيود أو تأثيرات من قبل مجلس الإدارة.
- 6 - اتخاذ ما يلزم للتأكد من عدم مخالفة الشركة للأنظمة والقوانين السارية في الدولة.

وتأكيداً على دور لجنة المراجعة في زيادة جودة ومصداقية التقارير المالية ما صدر من توصيات عن لجنة (BRC) المنبثقة عن بورصة الأوراق المالية الأمريكية (NYSE)، حيث أسفرت أعمال تلك اللجنة عن عشر توصيات منها توصية تختص بتحسين جودة التقارير والقوائم المالية، وفي محاولة لتفعيل دور لجنة المراجعة في تحسين جودة التقارير والقوائم المالية جاء إصدار (61) SAS الذي أكد على ضرورة إعداد خطاب يناقش مدى جودة المبادئ المحاسبية المطبقة، وتقييم كيفية تأثير تطبيق هذه المبادئ على التقارير والقوائم المالية (سامي، 2009).

وقد بينت العديد من الدراسات علاقة لجان المراجعة بجودة التقارير المالية، كدراسة (Defond and Jambalvo, 1991) والتي أوضحت على أن هناك علاقة ايجابية بين وجود لجنة المراجعة وبين مستوى جودة التقارير المالية، كما أكدت دراسة (Pincus ,et.al, 1989) على أن وجود لجنة المراجعة يعد مؤشر بديل على جودة التقارير المالية.

وقد بينت دراسة (Nikos, 2001) أن مجرد إعلان الوحدة الاقتصادية عن تشكيل لجنة المراجعة يكون له تأثير إيجابي على حركة أسهمها بسوق الأوراق المالية من حيث الإقبال على شراء الأسهم وارتفاع سعر السهم، كما توصلت دراسة (Jawaher & Joshi, 2004) والتي تناولت دور لجان المراجعة في زيادة الثقة في المعلومات المنشورة بالقوائم المالية، إلى أن الوحدات الاقتصادية التي لديها لجان مراجعة قد انخفض بها معدل حدوث التصرفات المالية غير القانونية بجانب زيادة الثقة في معلومات القوائم المالية وخاصة الوحدات الاقتصادية المقيدة أسهمها في سوق الأوراق المالية.

وهذا أيضاً ما أشارت إليه دراسة (Abbott ,et.al, 2004) وكذلك دراسة (Mcmullen , 1996) بأن وجود لجان المرجعة يخفض من معدل حدوث التصرفات غير القانونية وكذلك الحد

من التلاعب والممارسات غير الشرعية كممارسة إدارة الأرباح نتيجة لما تقوم به هذه اللجان من إشراف على عمليات المراجعة الداخلية والخارجية والإشراف على عملية إعداد القوائم المالية ومقاومة ضغوط وتدخلات الإدارة في عملية المراجعة.

ولهذا فإن قيام لجان المراجعة بالدور المناط بها له العديد من الإيجابيات ك معالجة نواحي القصور في أنشطة الرقابة على التقارير المالية، مساعدة مجلس الإدارة في الوفاء بمسؤولياتها الإشرافية، وتحسين جودة التقارير المالية، وهذا بدوره يحد من الممارسات المتعمدة لإدارة الأرباح، وهو الأمر الذي يستلزم تطوير دور هذه اللجان وتحسين فعاليتها.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الآثار السلبية لإدارة الأرباح؛ حيث تبين أن ممارسات إدارة الأرباح هي ممارسات غير أخلاقية وغير شرعية قد تستخدمها إدارة الشركة لتحقيق منافع ذاتية، كما إن هذه الممارسات تؤدي إلى مشاكل خطيرة وأثار سلبية على الشركة في المدى الطويل، وبذلك فهي ممارسات تؤثر على المعلومات المحاسبية الواردة بالقوائم المالية بإنتاجها قوائم مالية مضللة والتي يعتمد عليها المستثمرون في اتخاذ قراراتهم حيال تلك الشركة.

كما ناقش الفصل دور لجان المراجعة في الحد من الآثار السلبية لإدارة الأرباح، من خلال بيان علاقة لجان المراجعة بإدارة الأرباح في الأدب المحاسبي، واستعراض مهام لجان المراجعة وقدرتها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، حيث تبين بأن لجان المراجعة يمكنها القيام بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، وكذلك الإشراف على المراجع الخارجي والإشراف على أعمال المراجعة الداخلية للحصول على قوائم مالية خالية من الانحرافات والأخطاء

والتلاعب وأي ممارسات غير شرعية، وهذا سوف يكون له دوراً كبيراً في منع أو تخفيض إدارة الأرباح بالشركات المساهمة.

الفصل الرابع

الدراسة الميدانية

مقدمة:

تهدف الدراسة الميدانية بشكل رئيسي إلى التعرف على علاقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال التعرف على مدى قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجع الخارجي، والتعرف على مدى قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجع الداخلي، وكذلك التعرف على مدى قيام لجان المراجعة بالإشراف على عملية إعداد القوائم المالية بما يساهم ذلك في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

وتم الاهتمام بآراء أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين بالمصارف التجارية الليبية في الدراسة لمعرفة مدى قيام لجان المراجعة في المصارف بمهامها أو وظائفها بما يساهم في الحد من إدارة الأرباح بهذه المصارف، كما تم إجراء بعض الاختبارات لتحديد العلاقة بين لجان المراجعة والحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية، وعليه تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: منهجية الدراسة العملية والتحليل الوصفي للبيانات.

المبحث الثاني: التحليل الإحصائي الاستنتاجي واختبار الفرضيات.

المبحث الأول

منهجية الدراسة والتحليل الوصفي للبيانات

يتضمن هذا المبحث منهجية الدراسة وأدواتها، وتصميم أداة الدراسة والتعريف بمجتمع وعينة

الدراسة والتحليل الوصفي للبيانات، وتم تقسيم هذا المبحث إلى الفرعين التاليين:

الفرع الأول: منهجية الدراسة وأدواتها.

الفرع الثاني: التحليل الوصفي للبيانات.

الفرع الأول

منهجية الدراسة وأدواتها

اعتمدت الدراسة على المنهج الاستقرائي، وتضمن المنهج عدد من العناصر تم ايضاح

تفاصيلها على النحو التالي:

أولاً: مجتمع الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من:

1- رؤساء وأعضاء لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية والذي يبلغ عددهم عن طريق الحصر المباشر من خلال المقابلة الشخصية مع بعض أعضاء هذه اللجان وموظفي المصارف 15 عضواً⁽¹⁾.

2- المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية الليبية والذي يبلغ عددهم كما أفادت به إدارات وفروع هذه المصارف ب 44 مراجع داخلي⁽²⁾.

3- المراجعين الخارجيين الذين سبق لهم مراجعة حسابات المصارف أو تقديم الخدمات الاستشارية لهم والمسجلين بمصرف ليبيا المركزي والبالغ عددهم حسب دليل مكاتب المحاسبة والمراجعة القانونية بمصرف ليبيا المركزي بتاريخ (2016/4/17) 128 مراجعاً⁽³⁾.

وتم اختيار المصارف التجارية التالية: (مصرف الوحدة - مصرف التجارة والتنمية - المصرف التجاري الوطني - مصرف الجمهورية - مصرف الصحاري) وتعتبر هذه المصارف هي أكبر المصارف الموجودة في ليبيا وبها لجان مراجعة⁽⁴⁾.

¹ - دراسة (محمود، 2017)، بالإضافة إلى المقابلة الشخصية مع موظفي بعض المصارف.

² - دراسة (محمود، 2017)، بالإضافة إلى المقابلة الشخصية مع موظفي بعض المصارف.

³ - مصرف ليبيا المركزي، كشف بأسماء المراجعين المسجلين لدى مصرف ليبيا المركزي.

ثانياً: عينة الدراسة:

نظراً لعدم تجانس مجتمع الدراسة فقد اتبعت الدراسة أسلوب العينة الطبقية العشوائية، وفي هذا النوع من العينات يقسم مجتمع الدراسة إلى فئات أو طبقات، وتحدد العينة باختيار عدد من المفردات لكل طبقة أو فئة وبطريقة عشوائية (دويري، 2000).

وتم اختيار عينة مكونة من ثلاثة فئات وهي على النحو التالي:

1- الفئة الأولى وتتمثل في رؤساء وأعضاء لجان المراجعة بعدد 15 عضواً وهي تمثل نسبة 100% من مجتمع الدراسة من الفئة الأولى.

2- الفئة الثانية والمتمثلة في المراجعين الداخليين فقد بلغت العينة منها بعدد 22 مراجع داخلي وهي تمثل نسبة 50% من مجتمع الدراسة من هذه الفئة.

3- الفئة الثالثة وتمثلت العينة بعدد 23 مشارك من المراجعين الخارجيين و تمثل العينة نسبة 18% من مجتمع الدراسة من هذه الفئة.

ونظراً لتواجد لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية في المراكز الرئيسية، فقد تم توزيع استثمارات الاستبيان الخاصة بمصرف الوحدة ومصرف التجارة والتنمية على إدارتها الرئيسية بمدينة بنغازي، وتم توزيع الاستثمارات الخاصة بالمصرف التجاري الوطني على إدارتها الرئيسية بمدينة البيضاء، وتوزيع الاستثمارات الخاصة بمصرف الجمهورية على إدارتها الرئيسية بمدينة غريان، كما تم توزيع الاستثمارات الخاصة بمصرف الصحاري على إدارتها الرئيسية بمدينة طرابلس، أما بالنسبة للفئة الثانية وهم المراجعين الداخليين وهم متواجدين بالمراكز الرئيسية

⁴ - دراسة (محمود، 2017)، بالإضافة إلى المقابلة الشخصية مع موظفي بعض المصارف.

وفروعها فقد تم توزيع الاستثمارات الخاصة بهم على المراكز الرئيسية وبعض فروعها والمتواجدة بمدينة بنغازي والبيضاء، أما بالنسبة للفئة الثالثة وهم المراجعين الخارجيين فقد تم اختيارهم من بين المراجعين الخارجيين المسجلين بمصرف ليبيا المركزي.

ثالثاً: تصميم أداة جمع البيانات:

تم استخدام استمارة الاستبيان كأداة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة، وقد صممت الاستمارة للفئات المستهدفة وهم أعضاء لجان المراجعة بإدارات المصارف التجارية الليبية والمراجعين الداخليين بإدارات المصارف وفروعها وكذلك المراجعين الخارجيين والذين لهم علاقة بمراجعة هذه المصارف، موزعة إلى قسمين رئيسيين كالتالي:

القسم الأول: بيانات عامة عن المشاركين:

تضمن هذا القسم بيانات عامة عن المشاركين تتمثل في صفتهم و مؤهلاتهم العلمية وسنوات الخبرة لديهم.

القسم الثاني: تحديد علاقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية:

يتضمن هذا القسم بيانات عن درجة قيام لجان المراجعة بمهامها بالمصارف التجارية الليبية بما يساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، وذلك من خلال قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجع الخارجي وكذلك قيامها بالإشراف على المراجع الداخلي وكذلك الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية.

وقد اعتمدت الدراسة على مقياس (ليكرت Likert) المتدرج ذي الخمس نقاط أي اشتمل كل بند من البنود موضوع القياس على خمسة بدائل بحيث يختار المستقصي منه إحداها، والتي تعبر عن الواقع الذي يراه في المصارف التجارية الليبية حسب وجهة نظره من بين الإجابات البديلة المتاحة في مقياس ليكرت، ويوضح الجدول رقم (4 - 1) مقياس ليكرت الخماسي المستخدم في توزيع إجابات المشاركين.

الجدول رقم (4-1)

توزيع إجابات المشاركين وفقاً لمقياس ليكرت

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الإجابة
1	2	3	4	5	الوزن

وقد مرت استمارة الاستبيان بعدة مراحل حتى بلغت صورتها النهائية وهذه المراحل هي:

1 - **مرحلة الإعداد:** في هذه المرحلة تم إعداد أسئلة الاستبيان من خلال مراجعة ما ورد في الأدب المحاسبي حول مهام لجان المراجعة تجاه كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي وكذلك مهامها تجاه القوائم المالية.

2 - **مرحلة تحكيم الاستبيان:** للتأكد من سلامة صياغة أسئلة الاستبيان ووضوحها تم عرضها على مجموعة من المحكمين (ملحق رقم 1)، الذين قاموا بإبداء مجموعة من الملاحظات التي تم أخذها في الاعتبار، ووفقاً لذلك تم إجراء بعض التعديلات على استمارة الاستبيان.

3 - التوزيع الفعلي للاستثمارات والتجميع: امتدت فترة توزيع استثمارات الاستبيان وتجميعها من 2017/7/30 إلى 2017/8/28، وقد اختلفت أساليب توزيع الاستبيان باختلاف المدينة، ففي حين اعتمدت الباحثة على الأسلوب المباشر لتوزيع الاستبيان في مدينة بنغازي، في حين لجأت الباحثة إلى مساعدة الآخرين في كل من مدن البيضاء وطرابلس وغريان، حيث قامت الباحثة بتوزيع (60) استثماراً استبياناً، تم استلام (55) استثماراً، تم استبعاد عدد (1) استثماراً غير قابلة للتحليل، وبذلك يكون عدد الاستثمارات القابلة للتحليل (54) استثماراً، ونسبتها إلى عدد الاستثمارات الموزعة (90%)، والجدول رقم (4-2) يوضح عدد الاستثمارات الموزعة ونسب الردود.

الجدول رقم (4-2)

الاستثمارات الموزعة والمستلمة من المشاركين

نسبة الاستجابة	الاستثمارات الصالحة للتحليل	الاستثمارات غير الصالحة للتحليل	الاستثمارات المجمعة	الاستثمارات الموزعة	الفئة
93%	14	-	14	15	رؤساء وأعضاء لجان المراجعة
81%	18	-	18	22	المراجعين الداخليين
95%	22	1	23	23	المراجعين الخارجيين
90%	54	1	55	60	الاجمالي

رابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

تم استخدام كل من أساليب الإحصاء الوصفي والاستنتاجي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات وذلك على النحو التالي:

1-أساليب الإحصاء الوصفي: استخدام أساليب الإحصاء الوصفي لتحديد الاتجاهات العامة

لردود المشاركين في الدراسة، وقد تم استخدام الاساليب الوصفية التالية:

أ-التكرارات والنسب المئوية: تم تحديد التكرارات والنسب المئوية للتكرارات الخاصة بكل إجابة من إجابات كل سؤال من أسئلة الاستبيان، كذلك الأمر بالنسبة للمتغيرات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة.

ب- المتوسط الحسابي: تم تحديد المتوسط الحسابي لإجابات المشاركين لكل سؤال على حده، كما تم تحديد المتوسط الحسابي العام لإجابات المشاركين عن أسئلة كل محور، وذلك لتحديد الاتجاه العام لإجابات المشاركين.

ج- الانحراف المعياري: تم تحديد الانحراف المعياري لإجابات المشاركين لكل سؤال على حده، كما تم تحديد الانحراف المعياري العام لإجابات المشاركين عن أسئلة كل محور، وذلك لتحديد مدى تشتت إجابات المشاركين عن المتوسط.

2 - أساليب الإحصاء الاستنتاجي: تم استخدام أساليب الإحصاء الاستنتاجي لاختبار فرضيات الدراسة والوصول إلى نتائج متعلقة بمجتمع الدراسة من خلال دراسة العينة، وتم استخدام أساليب الإحصاء الاستنتاجي التالي:

أ- اختبار الصدق والثبات: تم استخدام اختبار Cronbachs Alpha للتأكد من ثبات وموثوقية البيانات المتحصل عليها من المشاركين، فقد بين (الهيئي) أن موثوقية البيانات تتوقف على قيمة (α) ، فعندما تتساوى أو تزيد قيمة (α) عن 60% فإنه من الناحية التطبيقية للعلوم الإدارية يعتبر الأمر مقبولاً، والبيانات يتوفر لها الثقة ويمكن الاعتماد عليها (محمود، 2017)، والجدول رقم (4-3) يبين أن البيانات المتحصل عليها بصورة عامة تتمتع بمعامل ثبات عال، وتدل على قدرة الأداء على تحقيق أغراض البحث، فمعامل الثبات لأبعاد الاستمارة تجاوز (0.931)، وهو يشير إلى إمكانية الاعتماد على البيانات المتحصل عليها والثقة بها ومن ثم الثقة في النتائج المتحصل عليها وإمكانية تعميمها.

الجدول رقم (3-4)

معامل الثبات لأبعاد استمارة الاستبيان وفقاً لمقياس (Cronbachs Alpha)

البيان	عدد الفقرات	قيمة الفا (α)
معامل الثبات للاستمارة ككل	55	0.931

ب- اختبار التوزيع الطبيعي: (اختبار كولمجروف - سمرنوف) (Sample K-S-1):

لقد تم استخدام اختبار Kolmogrov-smirnov لاختبار عشوائية سلوك اجابات العينة المدرجة لمعرفة مدى إتباع العينة للتوزيع الطبيعي، حيث يوضح الجدول رقم (4-4) قيمة Z ومستوي المعنوية المقابلة لها.

الجدول رقم (4-4)

اختبار التوزيع الطبيعي (Kolmogrov-smirnov)

P-value	قيمة Z	البيان
0.184	0.955	الاستبيان

ويبين الجدول أن البيانات تتبع خصائص التوزيع الطبيعي وذلك عند مستوى معنوية 0.05

حيث أن قيمة (p-value) كانت اكبر من 0.05.

ج- اختبار T لمتوسط عينة واحدة One-Sample T Test: تم استخدام هذا الاختبار لاختبار

الفرضيات الفرعية للدراسة عند مستوى معنوية $(\alpha = 0.05)$.

د- اختبار بيرسون Pearson لقياس علاقة الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة:

تم استخدام هذا الاختبار لتحديد العلاقة بين مهام لجان المراجعة "المتغيرات المستقلة" والحد من

إدارة الأرباح "المتغير التابع" وذلك عند مستوى معنوية $\alpha = 0.05$.

هـ- اختبار تحليل التباين الاحادي One Way ANOVA: تم استخدام هذا الاختبار لاختبار

معنوية الفروق بين إجابات المشاركين في الدراسة والتي تعزي إلى صفة المشارك (عضو لجنة

مراجعة، مراجع داخلي، مراجع خارجي) بالمصارف التجارية الليبية.

الفرع الثاني

التحليل الوصفي للبيانات

يتضمن هذا الفرع من الدراسة التحليل الوصفي للبيانات الواردة في استمارات الاستبيان،

وذلك على النحو التالي:

القسم الأول: يعنى بتحليل المتغيرات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة، وذلك لتحديد مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها من المشاركين وإمكانية الاعتماد عليها في استخلاص النتائج.

القسم الثاني: يعنى بتحليل الأسئلة المتعلقة بقياس علاقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح من قبل المشاركين في الدراسة، وذلك من خلال تحديد درجة قيام لجان المراجعة بمهامها أو وظائفها تجاه كل من المراجع الخارجي والمراجع الداخلي وكذلك مهامها تجاه القوائم المالية ودورها في الحد من إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

القسم الأول: تحليل البيانات الشخصية الخاصة بالمشاركين:

1 - صفة المشارك:

يلاحظ من الجدول رقم (4-5) توزيع المشاركين في الدراسة حسب وصفهم، حيث تبين أن نسبة المشاركين من أعضاء لجان المراجعة في عينة الدراسة تعادل 26%، ونسبة المشاركين من أعضاء المراجعة الداخلية في عينة الدراسة تعادل 33.3%، في حين أن نسبة المشاركين من المراجعين الخارجيين في عينة الدراسة تعادل 40.7%.

الجدول رقم (4-5)

توزيع المشاركين في الدراسة حسب وصفهم

م	الصفة	العدد	النسبة
1	عضو لجنة مراجعة	14	%26
2	عضو مراجعة داخلية	18	%33.3
3	مراجع خارجي	22	%40.7
	الإجمالي	54	%100

2- المؤهل العلمي:

يلاحظ من الجدول رقم (4-6) أن ما نسبته (%48.1) من المشاركين هم من حملة شهادة البكالوريوس في المحاسبة، وأن ما نسبته (%24.1) من حملة الشهادة العليا (الماجستير) في المحاسبة، أي أن ما نسبة (%72.2) من المشاركين في الدراسة لديهم التأهيل العلمي ما يمكنهم من فهم أسئلة الاستبيان ومن ثم الإجابة عليها بدقة، وذلك يزيد من مستوى الثقة في المعلومات المتحصل عليها من المشاركين في الدراسة.

3- الخبرة العملية في مجال المراجعة:

نلاحظ من الجدول رقم (4-7) أن ما نسبته (%87) من المشاركين في الدراسة لديهم سنوات خبرة طويلة في مجال المراجعة (10 سنوات فأكثر)، وهذا مؤشر إيجابي على أن المشاركين في الدراسة يتمتعون بقدر كافي من الخبرة العملية للإجابة على أسئلة الاستبيان.

الجدول رقم (4- 6)

توزيع المؤهلات العلمية للمشاركين في الدراسة

م	المؤهل	العدد	النسبة
1	دبلوم متوسط	6	%11.1
2	دبلوم عالي	7	%13
3	بكالوريوس	26	%48.1
4	ماجستير	13	%24.1
5	دكتوراه	2	%3.7
	الإجمالي	54	%100

الجدول رقم (4- 7)

توزيع المشاركين حسب سنوات خبرتهم العملية

م	الخبرة	العدد	النسبة
1	اقل من 5 سنوات	0	%0
2	من 5 سنوات الي اقل من 10 سنوات	7	%13
3	من 10 سنوات الي اقل من 15 سنة	15	%27.8
4	من 15 سنة الي اقل 20 سنة	19	%35.2
5	من 20 سنة فاكثر	13	%24
	الإجمالي	54	%100

القسم الثاني: تحليل إجابات المشاركين حول تحديد علاقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح:

إن الهدف من هذا القسم هو معرفة مدى موافقة المشاركين في الدراسة على قيام لجان المراجعة بمهامها في المصارف التجارية الليبية بما يساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وتم ذلك من خلال عرض مهام لجان المراجعة الواردة في الأدب المحاسبي على المشاركين في الدراسة للتعرف على درجة موافقتهم على مدى القيام بها بالمصارف التابعين لها والمتعاملين معها وذلك على النحو التالي:

أولاً: درجة موافقة المشاركين على قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية بتطبيق المعايير المناسبة لاختيار المراجع الخارجي بما يساهم في الحد من إدارة الأرباح:

في هذا الجزء يتم تحليل ردود المشاركين حول قيام لجان المراجعة بتطبيق المعايير المناسبة لاختيار المراجع الخارجي للمصرف والذي يساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح، وهذه المعايير (عطيوه، 2013)(المومني، 2010)(يعقوب وعباس، 2014)هي:

قيام لجنة المراجعة بالاهتمام بالمؤهل العلمي عند اختيار المراجع الخارجي بما يساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح

قيام لجنة المراجعة بالاهتمام بالخبرة العملية عند اختيار المراجع الخارجي والذي ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بأخذ استقلال المراجع الخارجي بعين الاعتبار عند اختيار المراجع الخارجي والذي ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بأخذ الكفاءة المهنية في الاعتبار عند اختيار المراجع الخارجي ساهم في حد من إدارة الأرباح.

قيام لجنة المراجعة بأخذ سمعة المراجع الخارجي بعين الاعتبار عند اختيار المراجع الخارجي ساهم في الحد من إدارة الأرباح

قيام لجنة المراجعة باستبعاد أي مراجع لا يتوفر له الاستقلال عن إدارة المصرف ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصرف

قيام لجنة المراجعة بمراعاة توفر الامكانيات اللازمة للمراجع الخارجي عند اختياره للقيام بعملية المراجعة بصورة سليمة ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (4-8) يتبين أن أغلبية المشاركين وبمتوسط حسابي (4.39) يوافقون على أن قيام لجان المراجعة بمصارفهم بتطبيق كافة المعايير لاختيار المراجع الخارجي حد من إدارة الأرباح، حيث تراوحت نسبة المشاركين الذين وافقوا على أن اهتمام لجان المراجعة بالمصارف التجارية بكل معيار من معايير اختيار المراجع الخارجي ومساهمة ذلك في الحد من ممارسة إدارة الأرباح ما بين (85.1% - 100%) (موافق بشدة + موافق) وبمتوسط حسابي تراوح ما بين (4.13 - 4.63) وهو أكبر من المتوسط الافتراضي (3 نقاط)، وانحراف معياري أقل من الواحد الصحيح ما يعني بتجانس ردود فئات الدراسة.

وبهذا يمكن القول أن قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بتطبيق معايير اختيار المراجع الخارجي للمصرف ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

ثانياً: درجة موافقة المشاركين على قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية بتوفير المناخ المناسب لعمل المراجع الخارجي ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح:

في هذا الجزء يتم تحليل ردود المشاركين حول قيام لجنة المراجعة بتوفير المناخ المناسب لعمل المراجع الخارجي ومساهمته في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية اللببية، وذلك من خلال العناصر التالية(البيب،2012)(يعقوب وعباس، 2014):

قيام لجنة المراجعة بحل الخلافات التي تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة حول القضايا المحاسبية وقضايا المراجعة ساهم في الحد من إدارة الأرباح.

قيام لجنة المراجعة بمناقشة المراجع الخارجي حول أية قضايا مهمة ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الخارجي ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بعقد اجتماعات دورية مع المراجع الخارجي بدون حضور الإدارة ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بمراجعة واعتماد الخدمات الاخرى غير المراجعة في حالة قيام المراجع الخارجي بتقديمها للشركة ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

ويتضح من خلال الجدول رقم (4- 9) أن أغلبية المشاركين في الدراسة وبنسب تراوحت ما بين (83.2% - 96.3%) (موافق بشدة + موافق) ويمتوسط حسابي تراوح ما بين (4.15 - 4.30) يوافقون على أن قيام لجنة المراجعة بمصرفهم بتوفير المناخ المناسب لعمل المراجع الخارجي من خلال العناصر التالية ساهم في حد من إدارة الأرباح والعناصر هي:

الجدول رقم (4- 8)

تحليل ردود المشاركين حول قيام لجنة المراجعة بتطبيق المعايير المناسبة لاختيار المراجع الخارجي ودورها في الحد من إدارة الأرباح

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		العبرة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
0.503	4.54	0.0	0	0.0	0	0.0	0	46.3	25	53.7	29	الاهتمام بالمؤهل العلمي عند اختيار المراجع الخارجي للمصرف
0.487	4.63	0.0	0	0.0	0	0.0	0	37.0	20	62.9	34	الاهتمام بالخبرة العملية عند اختيار المراجع الخارجي للمصرف
0.802	4.13	0.0	0	5.5	3	9.2	5	51.8	28	33.3	18	لا تستبعد علاقة المراجع الخارجي بالمصرف
0.644	4.33	0.0	0	0.0	0	9.2	5	48.1	26	42.6	23	أخذ الكفاءة المهنية في الاعتبار عند اختيار المراجع الخارجي
0.693	4.46	0.0	0	0.0	0	11.1	6	31.5	17	57.4	31	أخذ سمعة المراجع الخارجي في الاعتبار عند اختيار المراجع الخارجي
0.549	4.33	0.0	0	0.0	0	3.7	2	59.2	32	37.0	20	استبعاد أي مراجع لا يتوفر له الاستقلال عن إدارة المصرف
0.673	4.33	0.0	0	0.0	0	11.1	6	44.4	24	44.4	24	مراعاة عند اختيار المراجع الخارجي توفر الإمكانيات اللازمة له للقيام بعملية المراجعة بصورة سليمة
	4.39	المتوسط الحسابي العام										
0.623	الانحراف المعياري العام											

1- توفير كافة التسهيلات اللازمة للمراجع الخارجي لأداء عمله.

2- الحد من إخفاء أية معلومات عن المراجع الخارجي والتي تكون لازمة لأداء مهام المراجعة.

3- متابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الخارجي.

4- حل الخلافات التي تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة حول القضايا المحاسبية وقضايا المراجعة.

كما وافق المشاركون في الدراسة وبنسب تتراوح ما بين (62.9% - 79.5%) (موافق بشدة + موافق) وبمتوسط حسابي تراوح ما بين (3.69 - 3.93) على أن لجنة المراجعة بمصرفهم تقوم بمناقشة المراجع الخارجي حول أية قضايا مهمة، وعقد اجتماعات دورية مع المراجع الخارجي بدون حضور الإدارة ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

في حين وافق المشاركون في الدراسة وبنسبة بلغت (49.9%) (موافق بشدة + موافق) وبمتوسط حسابي بلغ (3.35) على أن قيام لجنة المراجعة بمصارفهم بمراجعة واعتماد الخدمات الأخرى غير المراجعة في حالة قيام المراجع الخارجي بتقديمها للمصرف ساهم في الحد من إدارة الأرباح، كما يلاحظ من الجدول رقم (4-9) أن هناك تجانس في ردود المشاركين حيث أن الانحراف المعياري بلغت قيمته (0.783) وهو لم يتجاوز الواحد الصحيح في معظم العناصر.

وبهذا يمكن القول أن قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بتوفير المناخ المناسب

لعمل المراجع الخارجي ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

الجدول رقم (4- 9)

تحليل ردود المشاركين حول قيام لجنة المراجعة بتوفير المناخ المناسب لعمل المراجع الخارجي ودورها في الحد من إدارة الأرباح

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		العبارة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
0.603	4.30	0.0	0	1.8	1	1.8	1	61.1	33	35.2	19	توفير كافة التسهيلات اللازمة للمراجع الخارجي لأداء عمله
0.633	4.30	0.0	0	0.0	0	9.2	5	51.8	28	38.8	21	الحد من إخفاء أية معلومات عن المراجع الخارجي
0.684	4.15	0.0	0	0.0	0	16.6	9	51.8	28	31.4	17	حل الخلافات التي تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة حول القضايا المحاسبية والمراجعة
0.797	3.93	0.0	0	7.4	4	12.9	7	59.2	32	20.3	11	مناقشة المراجع الخارجي حول أية قضايا مهمة
0.810	4.15	0.0	0	5.5	3	9.2	5	50.0	27	35.2	19	متابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الخارجي
0.928	3.69	0.0	0	12.9	7	24	13	44.4	24	18.5	10	انعقاد اجتماعات دورية مع المراجع الخارجي بدون حضور الإدارة
1.031	3.35	0.0	0	27.7	15	22.2	12	37.0	20	12.9	7	مراجعة واعتماد الخدمات الأخرى غير المراجعة
	3.98	المتوسط الحسابي العام										
0.783	الانحراف المعياري العام											

ثالثاً: درجة موافقة المشاركين على قيام لجان المراجعة بالمساهمة في الاختيار السليم للمراجع الداخلي ودوره في الحد من ممارسة إدارة الأرباح:

في هذا الجزء يتم تحليل ردود المشاركين حول قيام لجان المراجعة بالمساهمة في الاختيار السليم للمراجع الداخلي ودوره في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال المعايير التالية (ليب، 2012) (المومني، 2010) (يعقوب وعباس، 2014):

قيام لجنة المراجعة بأخذ المؤهل العلمي بعين الاعتبار عند اختيار المراجع الداخلي للمصرف ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بالاهتمام بالخبرة العملية عند اختيار المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بالاهتمام بالنزاهة والحيادية والاستقلال عند اختيار المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بالاهتمام بالكفاءة والالتزام عند اختيار المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بمقاومة أي ضغوط لإدارة المصرف لاختيار المراجع الداخلي بدون تطبيق المعايير المناسبة للاختيار ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

نلاحظ من الجدول رقم (4-10) والذي يبين أن أغلبية المشاركين في الدراسة يوافقون وينسب تراوحت ما بين (77.8% - 96.3%) (موافق بشدة + موافق) وبمتوسط حسابي تراوح ما بين (4.00 - 4.33) على أن قيام لجان المراجعة بمصرفهم بالمساهمة في الاختيار السليم للمراجع الداخلي من خلال المعايير التالية ساهم في الحد من إدارة الأرباح، والمعايير هي:

1 - أخذ المؤهل العلمي في الاعتبار عند اختيار المراجع الداخلي.

2 - الاهتمام بالنزاهة والحيادية والاستقلال عند اختيار المراجع الداخلي.

3 - الاهتمام بالخبرة العملية عند اختيار المراجع الداخلي.

4 - الاهتمام بالكفاءة والالتزام عند اختيار المراجع الداخلي.

ونلاحظ وجود تجانس في آراء المشاركين حول قيام لجان المراجعة في مصارفهم بأخذ المعايير السابقة في الاعتبار عند اختيار المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح، حيث بدأ ذلك واضحاً من خلال صغر قيمة الانحراف المعياري الذي بلغت قيمته 0.727.

كما وافق المشاركون في الدراسة ونسبة بلغت (55.5%) (موافق بشدة + موافق) وبمتوسط حسابي (3.76) على أن قيام لجنة المراجعة بمصارفهم بمقاومة أي ضغوط لإدارة المصرف لاختيار المراجع الداخلي بدون تطبيق المعايير المناسبة للاختيار ساهم في الحد من إدارة الأرباح.

وبهذا يمكن القول أن قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بالمساهمة في اختيار المراجع الداخلي يساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

رابعاً: درجة موافقة المشاركين على قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بالمساهمة في توفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين حد من إدارة الأرباح:

في هذا الجزء يتم تحليل ردود المشاركين حول قيام لجان المراجعة بالمساهمة في توفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين والذي ساهم في الحد من إدارة الأرباح

بالمصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال المعايير التالية (البيب، 2012) (المومني، 2010) (بعقوب وعباس، 2014):

قيام لجنة المراجعة بتوفير الموارد اللازمة للمراجع الداخلي لمباشرة عمله بالمصرف.
قيام لجنة المراجعة بحل المشاكل التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الداخلي بالمصرف.
قيام لجنة المراجعة بمتابعة اللوائح والنظم المتعلقة بمهام المراجعة الداخلية بالمصرف.
قيام لجنة المراجعة بالحد من وجود أية قيود على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بدعم المراجع الداخلي للمحافظة على استقلاله بالمصرف.
قيام لجنة المراجعة بدعم المراجع الداخلي لتطوير قدراته ومهاراته من خلال برامج التدريب التي تتبعها لجنة المراجعة بالمصرف.

ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (4 - 11) يتبين أن أغلبية المشاركين وبنسبة (90.6% ، 86.9%) (موافق بشدة + موافق) وبمتوسط حسابي بلغ (4.11 ، 4.07) وافقوا على أن قيام لجنة المراجعة بمصرفهم بمتابعة تنفيذ اللوائح والنظم المتعلقة بمهام المراجعة الداخلية، وحل المشاكل التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الداخلي قد ساهم في الحد من إدارة الأرباح.

كما وافق المشاركون في الدراسة وبنسب تراوحت ما بين (66.6% - 77.7%) (موافق بشدة + موافق) وبمتوسط حسابي تراوح ما بين (3.80 - 3.91) على أن قيام لجان المراجعة بمصارفهم بالمساهمة في توفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين من خلال المعايير التالية قد ساهم في حد من إدارة الأرباح، وهذه المعايير هي:

الجدول رقم (4-10)

تحليل ردود المشاركين حول قيام لجان المراجعة بالمساهمة في الاختيار السليم للمراجع الداخلي ودورها في الحد من إدارة الأرباح

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		العبارة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
0.543	4.31	0.0	0	0.0	0	3.7	2	61.1	33	35.2	19	أخذ المؤهل العلمي في الاعتبار عند اختيار المراجع الداخلي للمصرف
0.717	4.30	0.0	0	0.0	0	14.8	8	40.7	22	44.4	24	الاهتمام بالخبرة العملية عند اختيار المراجع الداخلي للمصرف
0.673	4.33	0.0	0	0.0	0	11.1	6	44.4	24	44.4	24	الاهتمام بالنزاهة والحيادية والاستقلال عند اختيار المراجع الداخلي للمصرف
0.727	4.00	0.0	0	1.8	1	20.3	11	53.7	29	24.1	13	الاهتمام بالكفاءة والالتزام عند اختيار المراجع الداخلي للمصرف
0.775	3.76	0.0	0	0.0	0	44.4	24	35.5	19	20.3	11	مقاومة أي ضغوط لإدارة المصرف لاختيار المراجع الداخلي بدون تطبيق المعايير المناسبة للاختيار
	4.14	المتوسط الحسابي العام										
0.687	الانحراف المعياري العام											

1- توفير الموارد اللازمة للمراجع الداخلي لمباشرة عمله.

2- الحد من وجود أية قيود على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.

3- دعم المراجع الداخلي للمحافظة على استقلاله.

في حين تحفظ المشاركون وبنسبة (موافق بشدة + موافق) (46.3%) تجاه قيام لجان المراجعة بالمساهمة في توفير الدعم للمراجع الداخلي لتطوير قدراته ومهاراته من خلال برامج التدريب التي تتبعها لجان المراجعة ومساهمتها في الحد من إدارة الأرباح ولم يوافق على هذه العلاقة إلا نسبة (38,8%) ، إلا أن المتوسط الحسابي بلغ (3.35) وهذا يتجاوز المتوسط النظري (3) ويعزز الاتجاه العام بالموافقة على وجود العلاقة.

وبهذا يمكن القول قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بالمساهمة في توفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين حد من إدارة الأرباح.

خامساً: درجة موافقة المشاركين حول قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح:

في هذا الجزء يتم تحليل ردود المشاركين في الدراسة حول قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والذي ساهم في الحد من إدارة الأرباح، وذلك من خلال المهام التالية (ليب، 2012) (المومني، 2010) (يعقوب وعباس، 2014) :

قيام لجنة المراجعة بمراجعة خطة المراجعة الداخلية ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنها ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

الجدول رقم (4 - 11)

تحليل ردود المشاركين حول قيام لجان المراجعة بالمساهمة في توفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين ودوره في الحد من إدارة الأرباح

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		العبارة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
0.591	3.91	0.0	0	0.0	0	22.2	12	64.8	35	12.9	7	توفير الموارد اللازمة للمراجع الداخلي لمباشرة عمله
0.578	4.07	0.0	0	0.0	0	12.9	7	66.6	35	20.3	11	حل المشاكل التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الداخلي
0.538	4.11	0.0	0	0.0	0	9.2	5	70.3	38	20.3	11	متابعة اللوائح والنظم المتعلقة بمهام المراجعة الداخلية
0.634	3.89	0.0	0	1.8	1	20.3	11	64.8	35	12.9	7	الحد من وجود أية قيود على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم
0.711	3.80	0.0	0	1.8	1	31.5	17	51.8	28	14.8	8	دعم المراجع الداخلي للمحافظة على استقلاله
0.872	3.35	0.0	0	14.8	8	46.3	25	27.7	15	11.1	6	دعم المراجع الداخلي لتطوير قدراته ومهاراته من خلال برامج التدريب التي تتبعها لجنة المراجعة
	3.86	المتوسط الحسابي العام										
0.654	الانحراف المعياري العام											

2- قيام لجنة المراجعة بفحص الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

3- قيام لجنة المراجعة بدراسة التقارير التي تصدر عن فريق المراجعة الداخلية وتقييمها يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

4- قيام لجنة المراجعة بمناقشة نتائج المراجعة الداخلية ومراجعتها يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

5- قيام لجنة المراجعة بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الداخلي يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

6- قيام لجنة المراجعة بمتابعة اشراف المراجع الداخلي على أعمال مساعديه يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

7- قيام لجنة المراجعة بفتح قناة اتصال مستمرة بين لجنة المراجعة والمراجع الداخلي يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

8- قيام لجنة المراجعة بحماية المراجع الداخلي من اي ضغوطات من قبل الإدارة يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

فمن خلال النظر إلى الجدول رقم (4-12) يتبين أن أغلبية المشاركين في الدراسة وبنسبة (90.7% ، 85.2% ، 81.4%) (موافق بشدة + موافق) وبمتوسط حسابي لا يقل (4.02) عن وافقوا على قيام لجان المراجعة بمصرفهم بمناقشة نتائج المراجعة الداخلية ومراجعتها، ودراسة

التقارير التي تصدر عن فريق المراجعة الداخلية وتقييمها، ومراجعة خطة المراجعة الداخلية ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنها والتي ساهمت في الحد من إدارة الأرباح.

كما وافق أغلبية المشاركين وبنسب تراوحت ما بين (57.3% - 75.9%) (موافق بشدة + موافق) وبمتوسطات حسابية لا تقل عن (3.63) على قيام لجان المراجعة بمصارفهم بفتح قناة اتصال مستمرة بين لجنة المراجعة والمراجع الداخلي، ومتابعة إشراف المراجع الداخلي على أعمال مساعديه، ومتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الداخلي، وحماية المراجع الداخلي من أي ضغوطات من الإدارة ساهم في الحد من إدارة الأرباح.

بينما تحفظ أغلبية المشاركين وبنسبة بلغت (59.2%) على قيام لجان المراجعة بمصارفهم بفحص الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين ومساهمته في الحد من إدارة الأرباح، وبالرغم من ذلك اظهر الاتجاه العام موافقة المشاركين على علاقة هذه المهمة بالحد من إدارة الأرباح حيث كان المتوسط الحسابي (3.36) وهو أكبر من المتوسط النظري.

وبهذا يمكن القول أن قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

سادساً: درجة موافقة المشاركين حول قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بتحفيز المراجع الداخلي ومتابعته لفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح:

في هذا الجزء يتم تحليل ردود المشاركين في الدراسة حول قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بتحفيز المراجع الداخلي ومتابعته لفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية ودوره في

الحد من إدارة الأرباح، وذلك من خلال العناصر التالية (البيبي، 2012) (عطية، 2013) (المومني، 2010) (يعقوب وعباس، 2014):

قيام لجنة المراجعة بمتابعة دور المراجع الداخلي في فحص أنظمة الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف يساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بتحفيز المراجع الداخلي بصورة مستمرة لتحقيق من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية يساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بالزام المراجع الداخلي بالتحقق من مدى توافق الممارسات الفعلية مع أنظمة الرقابة الداخلية يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بدعم المراجع الداخلي لمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء المصرف ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بمتابعة معالجة حالات الغش المكتشفة يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بدراسة خطط التطوير والتغيير في نظم الرقابة الداخلية يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

الجدول رقم (4- 12)

تحليل ردود المشاركين حول قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية ودورها في الحد من إدارة الأرباح

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		العبارة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
0.739	4.02	0.0	0	3.7	2	14.8	8	57.4	31	24.0	13	مراجعة خطة المراجعة الداخلية ونطاق الفحص والتقارير الصادرة
0.744	3.56	0.0	0	0.0	0	59.2	32	25.9	14	14.8	8	فحص الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين
0.582	4.04	0.0	0	0.0	0	14.8	8	66.7	36	18.5	10	دراسة التقارير التي تصدر عن فريق المراجعة الداخلية وتقييمها
0.474	4.04	0.0	0	0.0	0	9.2	5	77.8	42	12.9	7	مناقشة نتائج المراجعة الداخلية ومراجعتها
0.560	3.63	0.0	0	0.0	0	40.7	22	55.6	30	3.7	2	متابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الداخلي
627	3.72	0.0	0	0.0	0	37.0	20	53.7	29	9.2	5	متابعة إشراف المراجع الداخلي على أعمال مساعديه
0.622	3.91	0.0	0	0.0	0	24.0	13	61.1	33	14.8	8	فتح قناة اتصال مستمرة بين لجنة المراجعة والمراجع الداخلي
0.690	3.70	0.0	0	0.0	0	42.5	23	44.4	24	12.9	7	حماية المراجع الداخلي من أي ضغوطات من قبل الإدارة
	3.28	المتوسط الحسابي العام										
0.629	الانحراف المعياري العام											

ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (4-13) يتبين أن أغلبية المشاركين وبنسبة (92.5% ، 83.2%) (موافق بشدة + موافق) ويمتوسط حسابي بلغ (4.13 - 4.04) على التوالي يوافقون على أن قيام لجنة المراجعة بمتابعة حالات الغش المكتشفة، وكذلك متابعة دور المراجع الداخلي في فحص أنظمة الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف ساهم في الحد من إدارة الأرباح.

كما وافق المشاركون على أن قيام لجان المراجعة بدعم المراجع الداخلي لمتابعة الاخطار المتعلقة بأداء المصرف ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء، وإلزام المراجع الداخلي بالتحقق من مدى توافق الممارسات الفعلية مع أنظمة الرقابة الداخلية، وكذلك دراسة خطط التطوير والتغيير في نظم الرقابة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح، حيث بلغت نسب الموافقة (موافق بشدة + موافق) (74.0% - 68.5% - 49.9%) ويمتوسط حسابي بلغ (3.81 - 3.69 - 3.54) للعناصر الثلاثة على التوالي.

في حين كانت إجابات المشاركين حيادية وبنسبة بلغت (48.1%) على أن قيام لجان المراجعة بتحفيز المراجع الداخلي بصورة مستمرة للتحقق من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصارف، ورغم هذا فإن الاتجاه العام للموافقة على هذه العلاقة كان إيجابياً و بمتوسط الحسابي (3.39) وهو أعلى من المتوسط الافتراضي المعتمد للدراسة.

وبهذا يمكن القول أن قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بتحفيز المراجع الداخلي ومتابعته لفحص كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح.

الجدول رقم (4-13)

تحليل ردود المشاركين حول قيام لجان المراجعة بتحفيز المراجع الداخلي ومتابعته لفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية ودوره في الحد من إدارة الأرباح

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		العبارة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
0.613	4.04	0.0	0	0.0	0	16.7	9	62.9	34	20.3	11	متابعة دور المراجع الداخلي في فحص أنظمة الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف
0.856	3.39	0.0	0	12.9	7	48.1	26	29.6	16	11.1	6	تحفيز المراجع الداخلي بصورة مستمرة لتحقيق من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية
0.820	3.69	0.0	0	11.1	6	20.3	11	57.4	31	11.1	6	الزام المراجع الداخلي بالتحقق من مدى كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية
0.729	3.81	0.0	0	5.5	3	20.3	11	61.1	33	12.9	7	دعم المراجع الداخلي لمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء المصرف ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء
0.516	4.13	0.0	0	0.0	0	7.4	4	72.2	39	20.3	11	متابعة معالجة حالات الغش المكتشفة
0.840	3.54	0.0	0	9.2	5	40.7	22	37.0	20	12.9	7	دراسة خطط التطوير والتغيير في نظام الرقابة الداخلية
	3.77	المتوسط الحسابي العام										
0.729	الانحراف المعياري العام											

سابعاً: درجة موافقة المشاركين حول قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بتوفير التنسيق اللازم والمناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح:

في هذا الجزء يتم تحليل ردود المشاركين في الدراسة حول قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بتوفير التنسيق المناسب واللازم بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يساهم في الحد من إدارة الأرباح، وذلك من خلال العناصر التالية(المومني، 2010)(يعقوب وعباس، 2014):

قيام لجنة المراجعة بخلق قناة اتصال فعالة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بحل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بدعم المراجع الخارجي للاستفادة من عمل المراجع الداخلي يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بمنع الإدارة من خلق انقسام بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بتوفير الدعائم اللازمة لرفع ثقة المراجع الخارجي بالمراجع الداخلي يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (4-14) يتبين أن أغلبية المشاركين وافقوا على أن قيام لجان المراجعة بخلق قناة اتصال بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي، وتوفير الدعائم اللازمة لرفع ثقة المراجع الخارجي بالمراجع الداخلي، ودعم المراجع الخارجي للاستفادة من عمل المراجع الداخلي، وكذلك منع الإدارة من خلق انقسام بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح بمصارفهم، حيث بلغت نسبة الموافقة (موافق بشدة + موافق) (77.7% - 75.8% - 70.3% - 62.8%) وبمتوسط حسابي بلغ (3.91 - 3.89 - 3.78 - 3.83) للعناصر السابقة على التوالي.

بينما كانت إجابة المشاركين حيادية بنسبة (51.8%) اتجاه مساهمة قيام لجان المراجعة بحل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في الحد من إدارة الأرباح بمصارفهم، ومع هذا فإن المشاركين وبنسبة (48%) وافقوا على أن قيام لجان المراجعة بهذه المهمة سوف يساهم في الحد من إدارة الأرباح وبمتوسط حسابي بلغ (3.61).

وبهذا يمكن القول أن قيام لجان المراجعة بتوفير التنسيق اللازم والمناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصارف التجارية اللببية.

الجدول (4 - 14)

تحليل ردود المشاركين حول قيام لجان المراجعة بتوفير التنسيق اللازم والمناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ودوره في الحد من إدارة الأرباح

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		العبارة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
0.591	3.91	0.0	0	0.0	0	22.2	12	64.8	35	12.9	7	خلق قناة اتصال فعالة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي
0.712	3.61	0.0	0	0.0	0	51.8	28	35.1	19	12.9	7	حل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي
0.572	3.78	0.0	0	0.0	0	29.6	16	62.9	34	7.4	4	دعم المراجع الخارجي للاستفادة من عمل المراجع الداخلي
0.746	3.83	0.0	0	0.0	0	37.0	20	42.5	23	20.3	11	منع الإدارة من خلق انقسام بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي
0.604	3.89	0.0	0	0.0	0	24.0	13	62.9	34	12.9	7	توفير الدعائم اللازمة لرفع ثقة المراجع الداخلي بالمراجع الخارجي
	3.80	المتوسط الحسابي العام										
0.645	الانحراف المعياري العام											

ثامناً: درجة موافقة المشاركين حول قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بالمساهمة في فحص القوائم وكافة التقارير المالية ومساهمته في الحد من ممارسة إدارة الأرباح:

في هذا الجزء يتم تحليل ردود المشاركين في الدراسة حول قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بالمساهمة في فحص القوائم وكافة التقارير المالية ودوره في الحد من إدارة الأرباح، وذلك من خلال العناصر التالية (ليب، 2012) (المومني، 2010) (يعقوب وعباس، 2014):

قيام لجنة المراجعة بدراسة القوائم المالية السنوية قبل اعتمادها ونشرها يساهم ففي الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بدراسة القوائم المالية بغرض التوصل إلى قناعة بأنها لا تتضمن أية بيانات أو معلومات مضللة يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بمناقشة المراجع الخارجي في التقارير المالية التي تم مراجعتها والتقرير الخاص به يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

اهتمام لجنة المراجعة بمناقشة الإدارة في كيفية إعداد التقارير المالية السنوية للشركة والملاحظات والتفسيرات المرفقة بها يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

اهتمام لجنة المراجعة بالزام الإدارة بإعداد التقارير المالية في وقتها المناسب يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

اهتمام لجنة المراجعة بسلامة القياس والافصاح عند إعداد القوائم المالية يساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصرف.

ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (4-15) يتبين أن أغلبية المشاركين وافقوا وبنسب تراوحت ما بين (87% - 96.2%) (موافق بشدة + موافق) وبمتوسط حسابي تراوح ما بين

(4.06 - 4.19) على أن قيام لجان المراجعة بدراسة القوائم المالية قبل اعتمادها ونشرها، ودراسة القوائم المالية بغرض التوصل إلى قناعة أنها لا تتضمن أية بيانات أو معلومات مضللة، وكذلك اهتمام لجان المراجعة بسلامة القياس والافصاح عند اعداد القوائم المالية يساهم في الحد من إدارة الأرباح بمصارفهم.

كما وافق أغلبية المشاركين (موافق بشدة + موافق) وبنسب (81.5% - 81.4% - 74.0%) على أن قيام لجان المراجعة بمناقشة الإدارة في كيفية إعداد التقارير المالية السنوية للمصرف والملاحظات والتفسيرات المرفقة بها، ومناقشة المراجع الخارجي في التقارير المالية التي تم مراجعتها والتقرير الخاص به، كذلك إلزام الإدارة بإعداد التقارير المالية في وقتها المناسب حد من إدارة الأرباح بمصارفهم، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذه العناصر (4.07 - 4.04) على التوالي.

وبهذا يمكن القول أن قيام لجان المراجعة بالمصارف التجاري الليبية بالمساهمة في فحص القوائم وكافة التقارير المالية يساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح.

تاسعاً: درجة موافقة المشاركين حول قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية يساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح:

في هذا الجزء يتم تحليل ردود المشاركين في الدراسة حول قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية ودورها في الحد من إدارة الأرباح، وذلك من خلال العناصر

التالية(ليبب،2012)(المومني، 2010)(يعقوب وعباس، 2014):

قيام لجنة المراجعة بمراجعة السياسات المحاسبية المتبعة بشكل دوري ومدى ملاءمتها وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بمتابعة ومراجعة أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بمناقشة الإدارة حول سياسة الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها القوانين يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بمناقشة جودة ومدى مناسبة المبادئ المحاسبية التي تطبقها إدارة المصرف يساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصرف.

قيام لجنة المراجعة بمناقشة المراجع الخارجي في المبادئ المحاسبية التي يطبقها المصرف في إعداد القوائم والتقارير المالية ومدى تطبيقه لأفضل الممارسات يساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصرف.

ومن خلال النظر إلى الجدول رقم (4-16) يتبين أن أغلبية المشاركين وبنسبة (90.7%) (موافق بشدة + موافق) وبمتوسط حسابي يتراوح بين (4.02 - 4.09) بأن قيام لجان المراجعة بمناقشة الإدارة حول سياسة الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها القوانين، ومراجعة السياسات المحاسبية المتبعة وبشكل دوري ومدى ملاءمتها وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال، ومناقشة المراجع الخارجي في المبادئ المحاسبية التي يطبقها المصرف في إعداد القوائم والتقارير المالية ساهم في الحد من إدارة الأرباح بمصارفهم.

كما وافق المشاركون وبنسب بلغت (77.8% ، 75.9%) (موافق بشدة + موافق) وبمتوسط حسابي بلغ (3.94 ، 3.91) على التوالي على أن قيام لجان المراجعة بمناقشة جودة

ومدى مناسبة المبادئ المحاسبية التي تطبقها إدارة المصرف، ومتابعة ومراجعة أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصارف التجارية.

وبهذا يمكن القول أن قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية يساهم في الحد من إدارة الأرباح.

الجدول رقم (4-15)

تحليل ردود المشاركين حول قيام لجان المراجعة المساهمة في فحص القوائم وكافة التقارير المالية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		العبارة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
0.420	4.11	0.0	0	0.0	0	3.7	2	81.4	44	14.8	8	دراسة القوائم المالية السنوية قبل اعتمادها ونشرها
0.585	4.19	0.0	0	0.0	0	9.2	5	62.9	34	27.8	15	دراسة القوائم المالية بغرض التوصل إلى قناعة بأنها لا تتضمن أية بيانات أو معلومات مضللة
0.643	4.04	0.0	0	0.0	0	18.5	10	59.2	32	22.2	12	مناقشة المراجع الخارجي في التقارير المالية التي تم مراجعتها والتقرير الخاص به
0.669	4.07	0.0	0	0.0	0	18.5	10	55.6	30	25.9	14	مناقشة الإدارة في كيفية إعداد التقارير المالية السنوية للمصرف والملاحظات المرفقة بها
0.652	3.91	0.0	0	0.0	0	25.9	14	57.4	31	16.6	9	الزام الإدارة بإعداد التقارير المالية في وقتها المناسب
0.564	4.06	0.0	0	0.0	0	12.9	7	68.5	37	18.5	10	الاهتمام بسلامة القياس والافصاح عند إعداد القوائم المالية
	4.60	المتوسط الحسابي العام										
0.589	الانحراف المعياري العام											

الجدول رقم (4- 16)

تحليل ردود المشاركين حول قيام لجان المراجعة بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية

الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	غير موافق بشدة		غير موافق		محايد		موافق		موافق بشدة		العبارة
		%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
0.508	4.07	0.0	0	0.0	0	9.2	5	74.0	40	16.7	9	مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة بشكل دوري ومدى ملاءمتها وأثرها على المركز المالي ونتيجة الاعمال
0.622	3.91	0.0	0	0.0	0	24.0	13	61.1	33	14.8	8	متابعة ومراجعة أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة
0.524	4.09	0.0	0	0.0	0	9.2	5	72.2	39	18.5	10	مناقشة الإدارة حول سياسة الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها القوانين
0.627	3.94	0.0	0	0.0	0	22.2	12	61.1	33	16.7	9	مناقشة جودة ومدى مناسبة المبادئ المحاسبية التي تطبقها إدارة المصرف
0.532	4.02	0.0	0	1.8	1	7.4	4	77.8	42	12.9	7	مناقشة المراجع الخارجي في المبادئ المحاسبية التي يطبقها المصرف في إعداد القوائم والتقارير المالية ومدى تطبيقه لأفضل الممارسات
	4.01	المتوسط الحسابي العام										
0.563	الانحراف المعياري العام											

المبحث الثاني

التحليل الاحصائي الاستنتاجي واختبار الفرضيات

من خلال التحليل الاحصائي الوصفي الوارد في الجزء السابق من هذا الفصل تم التوصل إلى نتائج مبدئية حول وجود علاقة بين قيام لجان المراجعة بمهامها والحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية، إلا أن تعميم النتائج لا يأتي إلا بعد التحقق من كون اتجاهات المشاركين في الدراسة حول فرضيات الدراسة ذات دلالة إحصائية من عدمه.

لذلك فإن هذا المبحث يتناول اختبار الفرضيات من خلال استخدام الاختبارات الاحصائية الاستنتاجية، وقد تم استخدام الاختبارات الاستنتاجية عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)، بمعنى أنه تم قبول احتمال وقدره (0.05) لرفض فرض العدم (H_0) مع أنه صحيح، بحيث إذا كانت قيمة المشاهدة ($P\text{-Value} \leq 0.05$) فإنه يتم رفض فرض العدم (H_0)، مع عدم رفض الفرض البديل (H_1)، أما إذا كانت قيمة المشاهدة ($P\text{-Value} > 0.05$) فإنه يتم عدم رفض فرض العدم (H_0)، ورفض الفرض البديل (H_1)، وسيتم في هذا الجزء تحليل نتائج الاختبارات الاحصائية الاستنتاجية.

كما يتناول هذا المبحث اختبار الفروق بين الفئات المشاركة في الدراسة للتعرف عما إذا كان هناك اختلافات جوهرية بين الفئات المشاركة في الدراسة حول مشكلة الدراسة، ولذلك تم تقسيم هذا المبحث إلى الفرعين التاليين:

الفرع الأول: اختبار فرضيات الدراسة.

الفرع الثاني: اختبار الفروق بين فئات الدراسة.

الفرع الأول

اختبار فرضيات الدراسة

يهدف هذا الجانب إلى اختبار فرضيات الدراسة، وقد اعتمدت الدراسة على اختباري One sample T Test واختبار الفرضيات، واختبار بيرسون Pearson Test لتحديد معاملات الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وتم تقسيم هذا الفرع إلى قسمين وهما على النحو التالي:

القسم الأول: اختبار فرضيات الدراسة باستخدام One sample T Test.

القسم الثاني: تحديد معاملات الارتباط باستخدام اختبار بيرسون Pearson Test.

القسم الأول: اختبار فرضيات الدراسة باستخدام One sample T Test:

وفي هذا الاختبار تم اختبار فرضيات الدراسة بصياغة فرض العدم (H_0) بحيث يشير إلى أن متوسط المجتمع أقل من أو يساوي المتوسط النظري المعتمد في الدراسة وهو (3) ويعبر عنه احصائياً على النحو التالي:

$$H_0: \mu \leq 3$$

في حين يشير الفرض البديل (H_1) إلى أن متوسط المجتمع أكبر من المتوسط النظري المعتمد في هذه الدراسة وهو (3) ويعبر عنه احصائياً على النحو التالي:

$$H_1: \mu > 3$$

ويمكن استعراض فرضيات الدراسة ونتائج اختبارها على النحو التالي:

الفرضية الرئيسية للدراسة:

"توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بمهامها والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، وقد تم صياغة هذه الفرضية في صورة فرضية صفرية و أخرى بديلة وذلك على النحو التالي:

1 - الفرضية الصفرية (H_0): "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بمهامها والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية".

ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_0: \mu \leq 3$$

2 - الفرضية البديلة (H_1): "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بمهامها والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية".

ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_1: \mu > 3$$

وتم اختبار هذه الفرضية عن طريق اختبار الفرضيات الفرعية على النحو التالي:

أولاً: اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

تنص الفرضية بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالاختيار السليم للمراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية" واختبار هذه الفرضية تم صياغتها في شكل فرضية صفرية وأخرى بديلة كالتالي:

1 - الفرضية الصفرية (H_0): "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالاختيار السليم للمراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{01} : \mu \leq 3$$

2 - الفرضية البديلة (H_1): "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالاختيار السليم للمراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{11} : \mu > 3$$

يتضح من خلال الجدول رقم (4-17) أن القيمة المشاهدة للفرضية الفرعية الأولى (P-Value=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالاختيار السليم للمراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية" لصالح الفرضية البديلة، أي أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالاختيار السليم للمراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية".

ثانياً: اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

وتنص الفرضية بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ المناسب لأداء عمل المراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية" واختبار هذه الفرضية تم صياغتها في شكل فرضية صفرية وأخرى بديلة كالتالي:

1 - الفرضية الصفرية (H_0): "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ المناسب لأداء عمل المراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{02} : \mu \leq 3$$

2 - الفرضية البديلة (H_1): "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ المناسب لأداء عمل المراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{12} : \mu > 3$$

وبتضح من خلال الجدول رقم (4-17) أن القيمة المشاهدة للفرضية الفرعية الثانية (P-Value=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ المناسب لأداء عمل المراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية" لصالح الفرضية البديلة، أي أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ المناسب لأداء عمل المراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية".

ثالثاً: اختبار الفرضية الفرعية الثالثة:

تنص الفرضية بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالاختيار السليم للمراجعين الداخليين والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية" ولاختبار هذه الفرضية تم صياغتها في شكل فرضية صفرية وأخرى بديلة كالتالي:

1 - الفرضية الصفرية (H_0): "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالاختيار السليم للمراجعين الداخليين والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{03}: \mu \leq 3$$

2 - الفرضية البديلة (H_1): "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالاختيار السليم للمراجعين الداخليين والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{13}: \mu > 3$$

ويتضح من خلال الجدول رقم (4-17) أن القيمة المشاهدة للفرضية الفرعية الثالثة (P-Value=0.000) هي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$). وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالاختيار السليم للمراجعين الداخليين والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية" لصالح الفرضية البديلة، أي أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالاختيار السليم للمراجعين الداخليين والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية".

رابعاً: اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:

تنص الفرضية بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، واختبار هذه الفرضية تم صياغتها في شكل فرضية صفرية وأخرى بديلة كالتالي:

1 - الفرضية الصفرية (H_0): "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{04} : \mu \leq 3$$

2 - الفرضية البديلة (H_1): "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{14} : \mu > 3$$

وبتضح من خلال الجدول رقم (4-17) أن القيمة المشاهدة للفرضية الفرعية الرابعة (P-Value=0.000) هي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$). وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية" لصالح الفرضية البديلة، أي أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية".

خامساً: اختبار الفرضية الفرعية الخامسة:

تنص الفرضية بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، ولاختبار هذه الفرضية تم صياغتها في شكل فرضية صفرية وأخرى بديلة كالتالي:

1 - الفرضية الصفرية (H_0): "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{05} : \mu \leq 3$$

2 - الفرضية البديلة (H_1): "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{15} : \mu > 3$$

ويتضح من خلال الجدول رقم (4-17) أن القيمة المشاهدة للفرضية الفرعية الخامسة (P-Value=0.000) هي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية" لصالح الفرضية البديلة، أي أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية".

سادساً: اختبار الفرضية الفرعية السادسة:

تنص الفرضية بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالإنذار الداخلي بفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، واختبار هذه الفرضية تم صياغتها في شكل فرضية صفرية وأخرى بديلة كالتالي:

1 - الفرضية الصفرية (H_0): "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالإنزام المراجع الداخلي بفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{06} : \mu \leq 3$$

2 - الفرضية البديلة (H_1): "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالإنزام المراجع الداخلي بفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{16} : \mu > 3$$

ويتضح من خلال الجدول رقم (4 - 17) أن القيمة المشاهدة للفرضية الفرعية السادسة ($P\text{-Value}=0.000$) هي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالإنزام المراجع الداخلي بفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية" لصالح الفرضية البديلة، بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالإنزام المراجع الداخلي بفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية".

سابعاً: اختبار الفرضية الفرعية السابعة:

تنص الفرضية بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالتنسيق المناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف

التجارية الليبية"، ولاختبار هذه الفرضية تم صياغتها في شكل فرضية صفرية وأخرى بديلة كالتالي:

1- الفرضية الصفرية (H_0): "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالتنسيق المناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية". ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{07} : \mu \leq 3$$

2 - الفرضية البديلة (H_1): "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالتنسيق المناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية". ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{17} : \mu > 3$$

ويتضح من خلال الجدول رقم (4-17) أن القيمة المشاهدة للفرضية الفرعية السابعة (P-Value=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالتنسيق المناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية" لصالح الفرضية البديلة، أي أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالتنسيق المناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية".

ثامناً: اختبار الفرضية الفرعية الثامنة:

تنص الفرضية بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بفحص القوائم والتقارير المالية والاطلاع عليها ودراستها والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، ولاختبار هذه الفرضية تم صياغتها في شكل فرضية صفرية وأخرى بديلة كالتالي:

1 - الفرضية الصفرية (H_0): "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بفحص القوائم والتقارير المالية والاطلاع عليها ودراستها والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية". ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{08} : \mu \leq 3$$

2 - الفرضية البديلة (H_1): "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بفحص القوائم والتقارير المالية والاطلاع عليها ودراستها والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية". ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{18} : \mu > 3$$

ويتضح من خلال الجدول رقم (4-17) أن القيمة المشاهدة للفرضية الفرعية الثامنة (P-Value=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بفحص القوائم والتقارير المالية والاطلاع عليها ودراستها والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية" لصالح الفرضية البديلة، أي أنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية

بين قيام لجان المراجعة بفحص القوائم والتقارير المالية والاطلاع عليها ودراستها والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية".

تاسعاً: اختبار الفرضية الفرعية التاسعة:

تنص الفرضية بأنه "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"، ولاختبار هذه الفرضية تم صياغتها في شكل فرضية صفرية وأخرى بديلة كالتالي:

1 - الفرضية الصفرية (H_0): "لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية". ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{09} : \mu \leq 3$$

2 - الفرضية البديلة (H_{19}): "توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية". ويمكن صياغتها إحصائياً:

$$H_{19} : \mu > 3$$

ويتضح من خلال الجدول رقم (4-17) أن القيمة المشاهدة للفرضية الفرعية التاسعة (P-Value=0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$) وعليه يتم رفض الفرضية

الصفريّة التي تنص على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية " لصالح الفرضية البديلة، أي أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية".

ومن خلال نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة، تم الوصول إلى رفض الفرضية الصفريّة الرئيسية للدراسة التي تنص على أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بمهامها والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية" لصالح الفرضية البديلة، أي أنه " توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بمهامها والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية".

الجدول رقم (4 - 17)

نتائج اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

القرار الاحصائي (القبول أو الرفض)	α	(P-Value)	الفرضية
رفض H ₀ وقبول H ₁	0.05	0.0000	الفرضية الفرعية الأولى
رفض H ₀ وقبول H ₁	0.05	0.0000	الفرضية الفرعية الثانية
رفض H ₀ وقبول H ₁	0.05	0.0000	الفرضية الفرعية الثالثة
رفض H ₀ وقبول H ₁	0.05	0.0000	الفرضية الفرعية الرابعة
رفض H ₀ وقبول H ₁	0.05	0.0000	الفرضية الفرعية الخامسة
رفض H ₀ وقبول H ₁	0.05	0.0000	الفرضية الفرعية السادسة
رفض H ₀ وقبول H ₁	0.05	0.0000	الفرضية الفرعية السابعة
رفض H ₀ وقبول H ₁	0.05	0.0000	الفرضية الفرعية الثامنة
رفض H ₀ وقبول H ₁	0.05	0.0000	الفرضية الفرعية التاسعة

القسم الثاني: تحديد معاملات ارتباط بيرسون لدراسة العلاقة بين لجان المراجعة و الحد من

إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية:

تم قياس معاملات الارتباط بين المتغير التابع " الحد من ممارسة إدارة الأرباح " والمتغيرات

المستقلة التي تم التعبير عنها بمهام لجان المراجعة "الفرضيات الفرعية" في المصارف التجارية

وذلك باستخدام اختبار بيرسون عند مستوى معنوية ($\alpha = 0.05$)، وقد جاءت النتائج كما هي موضحة بالجدول رقم (4-18).

1-الفرضية الفرعية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالاختيار السليم للمراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية".

يتبين من الجدول رقم (4- 18) أن قيمة معامل الارتباط بين قيام لجان المراجعة بالاختيار السليم للمراجع الخارجي والحد من إدارة الأرباح في المصارف التجارية بلغت (0.68) وهي موجبة وتتراوح ما بين (0.4 - 0.7) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي متوسط، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبذلك يتضح وجود علاقة طردية بين قيام لجان المراجعة بالاختيار السليم للمراجع الخارجي والحد من إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

2- الفرضية الفرعية الثانية: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ المناسب لأداء عمل المراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

يتبين من الجدول رقم (4- 18) أن قيمة معامل الارتباط بين قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ المناسب لأداء عمل المراجع الخارجي والحد من إدارة الأرباح في المصارف التجارية بلغت (0.69) وهي موجبة وتتراوح ما بين (0.4 - 0.7) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي متوسط، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبذلك يتضح وجود علاقة طردية بين قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ المناسب لأداء عمل المراجع الخارجي والحد من إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

3- الفرضية الفرعية الثالثة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالاختيار

السليم للمراجعين الداخليين والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

يتبين من الجدول رقم (4- 18) أن قيمة معامل الارتباط بين قيام لجان المراجعة بالاختيار

السليم للمراجعين الداخليين والحد من إدارة الأرباح في المصارف التجارية بلغت (0.59) وهي

موجبة وتتراوح ما بين (0.4 - 0.7) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي متوسط، كما أن قيمة

مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبذلك يتضح وجود

علاقة طردية بين قيام لجان المراجعة بالاختيار السليم للمراجعين الداخليين والحد من إدارة

الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

4- الفرضية الفرعية الرابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بتوفير

المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين والحد من ممارسة إدارة الأرباح في

المصارف التجارية الليبية.

يتبين من الجدول رقم (4- 18) أن قيمة معامل الارتباط بين قيام لجان المراجعة بتوفير

المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين والحد من إدارة الأرباح بالمصارف التجارية

بلغت (0.62) وهي موجبة وتتراوح ما بين (0.4 - 0.7) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي

متوسط، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)،

وبذلك يتضح وجود علاقة طردية بين قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل

المراجعين الداخليين والحد من إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

5- الفرضية الفرعية الخامسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

يتبين من الجدول رقم (4-18) أن قيمة معامل الارتباط بين قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والحد من إدارة الأرباح بالمصارف التجارية بلغت (0.58) وهي موجبة وتتراوح ما بين (0.4-0.7) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي متوسط، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبذلك يتضح وجود علاقة طردية بين قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

6- الفرضية الفرعية السادسة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالزام المراجع الداخلي بفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

يتبين من الجدول رقم (4-18) أن قيمة معامل الارتباط بين قيام لجان المراجعة بالزام المراجع الداخلي بفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية بلغت (0.63) وهي موجبة وتتراوح ما بين (0.4-0.7) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي متوسط، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبذلك يتضح وجود علاقة طردية بين قيام لجان المراجعة بالزام المراجع الداخلي بفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

7- الفرضية الفرعية السابعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بالتنسيق المناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

يتبين من الجدول رقم (4-18) أن قيمة معامل الارتباط بين قيام لجان المراجعة بالتنسيق المناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية بلغت (0.70) وهي موجبة وتتراوح ما بين (0.4-0.7) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي متوسط، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبذلك يتضح وجود علاقة طردية بين قيام لجان المراجعة بالتنسيق المناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

8- الفرضية الفرعية الثامنة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بفحص القوائم والتقارير المالية والاطلاع عليها ودراستها والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"

يتبين من الجدول رقم (4-18) أن قيمة معامل الارتباط بين قيام لجان المراجعة بفحص القوائم والتقارير المالية والاطلاع عليها ودراستها والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية بلغت (0.69) وهي موجبة وتتراوح ما بين (0.4-0.7) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي متوسط، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبذلك يتضح وجود علاقة طردية بين قيام لجان المراجعة بفحص القوائم والتقارير المالية والاطلاع عليها ودراستها والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

9- الفرضية الفرعية التاسعة: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين قيام لجان المراجعة بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

يتبين من الجدول رقم (4-18) أن قيمة معامل الارتباط بين قيام لجان المراجعة بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية بلغت (0.67) وهي موجبة وتتراوح ما بين (0.4 - 0.7) وهذا يدل على وجود ارتباط طردي متوسط، كما أن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وبذلك يتضح وجود علاقة طردية بين قيام لجان المراجعة بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد التقارير المالية والحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

الجدول رقم (4-18)

معامل الارتباط بين مهام لجان المراجعة والحد من إدارة الأرباح في المصارف التجارية باستخدام اختبار بيرسون

م	البيان	معامل الارتباط	درجة المعنوية
1	الفرضية الفرعية الأولى	0.68	0.000
2	الفرضية الفرعية الثانية	0.69	0.000
3	الفرضية الفرعية الثالثة	0.59	0.000
4	الفرضية الفرعية الرابعة	0.62	0.000
5	الفرضية الفرعية الخامسة	0.58	0.000
6	الفرضية الفرعية السادسة	0.63	0.000
7	الفرضية الفرعية السابعة	0.70	0.000
8	الفرضية الفرعية الثامنة	0.69	0.000
9	الفرضية الفرعية التاسعة	0.67	0.000

ولتحديد مدى وجود علاقة بين لجان المراجعة والحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية، يتبين من الجدول رقم (4-19) أن قيمة معامل الارتباط بين لجان المراجعة والحد من ممارسة إدارة الأرباح بلغت (0.612) وهي موجبة وتتراوح ما بين (0.4 - 0.7)، وأن قيمة مستوى الدلالة تساوي (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، هذا يعني وجود ارتباط طردي متوسط بين لجان المراجعة والحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية

الليبية، أي أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين لجان المراجعة و الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

الجدول رقم (4- 19)

معامل الارتباط بين لجان المراجعة و الحد من إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية باستخدام اختبار بيرسون

البيان	الاحصاءات	القيمة
علاقة مهام لجان المراجعة (X) والحد من ممارسات إدارة الأرباح (Y) بالمصارف التجارية الليبية	معامل الارتباط	0.612
	مستوى الدلالة	0.000
	حجم العينة	54

الفرع الثاني

اختبار الفروق بين فئات عينة الدراسة

يهدف هذا الجانب إلى اختبار مدى وجود فروقات جوهرية بين إجابات المشاركين في الدراسة يعزي إلى صفة المشاركين، بمعنى آخر اختبار مدى وجود اختلاف جوهري بين إجابات أعضاء لجان المراجعة ، والمراجعين الداخليين، والمراجعين الخارجيين بالمصارف التجارية الليبية، فيما يتعلق بأرائهم حول علاقة قيام لجان المراجعة بمهامها والحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

وقد تم استخدام تحليل التباين الأحادي (One Way ANOVA) لاختبار ذلك، نظراً لأن فئات عينة الدراسة موزعة توزيع فردي واحد، ولتطبيق هذا الاختبار تم صياغة فرض العدم

(H₀) بأن الفرق بين متوسط المجتمع الأول (أعضاء لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية)، والمجتمع الثاني (المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية الليبية)، والمجتمع الثالث (المراجعين الخارجيين بالمصارف التجارية الليبية) يساوي صفر، بمعنى أنه لا توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين آراء المشاركين تعزي إلى صفة المشارك، ويمكن أن يعبر عن ذلك احصائياً على النحو التالي:

$$H_0: \mu_1 - \mu_2 - \mu_3 = 0$$

في حين ينص فرض البديل (H₁) إلى أن الفرق بين متوسط المجتمع الأول (أعضاء لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية)، والمجتمع الثاني (المراجعين الداخليين بالمصارف التجارية الليبية)، والمجتمع الثالث (المراجعين الخارجيين بالمصارف التجارية الليبية) لا يساوي صفر، بمعنى أنه توجد فروق جوهرية ذات دلالة احصائية عند مستوى ($\alpha = 0.05$) بين آراء المشاركين تعزي إلى صفة المشارك، ويعبر عنه احصائياً على النحو التالي:

$$H_1: \mu_1 - \mu_2 - \mu_3 \neq 0$$

وبين الجدول رقم (4-20) نتائج اختبارات معنوية الفروق بين إجابات المشاركين (أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين) بالمصارف التجارية الليبية، والذي يتضح من خلاله أن هناك فروقات جوهرية بين إجابات المشاركين تعزي إلى وظيفة المشارك لبعض الفرضيات، وذلك لأن القيم الاحتمالية (P-Value) لبعض الفرضيات أقل من مستوى المعنوية ($\alpha=0.05$)

الجدول رقم (4-20)

نتائج اختبارات معنوية الفروق بين إجابات فئات مجتمع الدراسة

النتيجة	α	(P-Value)	محور الدراسة
رفض (H0) توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة	0.05	0.012	قيام لجان المراجعة بتطبيق المعايير المناسبة لاختيار المراجع الخارجي يحد من إدارة الأرباح
رفض (H0) توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة	0.05	0.009	قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ المناسب لعمل المراجع الخارجي يحد من إدارة الأرباح
عدم رفض (H0) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة	0.05	0.441	قيام لجان المراجعة بالمساهمة في الاختيار السليم للمراجع الداخلي يحد من إدارة الأرباح
عدم رفض (H0) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة	0.05	0.134	قيام لجان المراجعة بالمساهمة في توفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين يحد من إدارة الأرباح
عدم رفض (H0) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة	0.05	0.652	قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية يحد من إدارة الأرباح
عدم رفض (H0) لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة	0.05	0.227	قيام لجان المراجعة بتحفيز المراجع الداخلي ومتابعته لفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية يحد من إدارة الأرباح
رفض (H0) توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة	0.05	0.002	قيام لجان المراجعة بتوفير التنسيق اللازم والمناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي يحد من إدارة الأرباح
رفض (H0) توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة	0.05	0.018	قيام لجان المراجعة بالمساهمة في فحص القوائم المالية و التقارير المالية والاطلاع عليها ودراستها يحد من إدارة الأرباح

النتيجة	α	(P-Value)	محور الدراسة
رفض (H0) توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين فئات الدراسة	0.05	0.002	اهتمام لجنة المراجعة بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية يحد من إدارة الأرباح

الجدول رقم (4- 21)

نتائج اختبار معنوية الفروق بين فئات المجتمع

ANOVA

	Sum of Squares	Df	Mean Square	F	Sig.
جدول1					
Between Groups	1.256	2	.628	4.844	.012
Within Groups	6.613	51	.130		
Total	7.869	53			
جدول2					
Between Groups	1.332	2	.666	5.116	.009
Within Groups	6.638	51	.130		
Total	7.970	53			
جدول3					
Between Groups	.508	2	.254	.833	.441
Within Groups	15.543	51	.305		
Total	16.050	53			
جدول4					
Between Groups	1.036	2	.518	2.094	.134
Within Groups	12.616	51	.247		
Total	13.652	53			
جدول5					
Between Groups	.168	2	.084	.432	.652
Within Groups	9.929	51	.195		
Total	10.097	53			
جدول6					
Between Groups	1.034	2	.517	1.529	.227
Within Groups	17.240	51	.338		
Total	18.274	53			
جدول7					
Between Groups	2.939	2	1.470	7.112	.002
Within Groups	10.540	51	.207		
Total	13.479	53			
جدول8					
Between Groups	1.479	2	.739	4.343	.018
Within Groups	8.683	51	.170		
Total	10.162	53			
جدول9					
Between Groups	2.388	2	1.194	6.790	.002
Within Groups	8.969	51	.176		
Total	11.357	53			

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

مقدمة:

يستعرض هذا الفصل أهم النتائج التي تم التوصل إليها استناداً إلى نتائج تحليل البيانات وصفيًا، ونتائج اختبار فرضيات الدراسة، ونتائج اختبار الفروق بين آراء فئات عينة الدراسة حول مشكلة الدراسة التي تم التوصل إليها في الجانب الميداني من الدراسة والتي من خلالها تم التوصل إلى النتائج الواردة في هذا الفصل، كما يستعرض هذا الفصل مجموعة من التوصيات استناداً إلى نتائج هذه الدراسة.

أولاً: نتائج الدراسة:

توصلت الكثير من الدراسات السابقة إلى أن وجود لجان المراجعة في المؤسسات المالية له أثر إيجابي على المؤسسات المختلفة لما تقوم به هذه اللجان من إشراف على أعمال المراجع الخارجي وإشرافها على أعمال المراجعة الداخلية وكذلك الإشراف على عملية إعداد القوائم المالية، حيث ان لهذه اللجان أثر في تخفيض معدل التصرفات غير القانونية وكذلك الحد من التلاعب والممارسات غير الشرعية كممارسات إدارة الأرباح، ومن هذا المنطلق هدفت هذه الدراسة للتعرف على علاقة قيام لجان المراجعة بمهامها المناطة بها بالحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية وذلك من وجهة نظر أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين العاملين بهذه المصارف، وفي ضوء التحليلات النظرية والعملية للدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

1- اتفق المشاركون في الدراسة (أعضاء لجان المراجعة والمراجعين الداخليين والمراجعين الخارجيين العاملين بالمصارف التجارية الليبية) على أن قيام لجان المراجعة بالمساهمة في

فحص القوائم و التقارير المالية والاطلاع عليها ودراستها ساهم في الحد من إدارة الأرباح بالمصارف، وذلك من خلال العناصر التالية:

أ - دراسة القوائم المالية السنوية قبل اعتمادها ونشرها.

ب- دراسة القوائم المالية بغرض التوصل إلى قناعة بأنها لا تتضمن أية بيانات أو معلومات مضللة.

ج - الاهتمام بسلامة القياس والافصاح عند إعداد القوائم المالية.

د - مناقشة الإدارة في كيفية إعداد التقارير المالية السنوية للمصرف والملاحظات والتفسيرات المرفقة بها.

هـ - مناقشة المراجع الخارجي في التقارير المالية التي تم مراجعتها والتقرير الخاص به.

و - إلزام الإدارة بإعداد التقارير المالية في وقتها المناسب.

2- أوضحت الدراسة أن قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بتطبيق المعايير المناسبة لاختيار المراجع الخارجي ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بهذه المصارف، وهذه المعايير هي:

أ - الاهتمام بالمؤهل العلمي والخبرة العملية عند اختيار المراجع الخارجي.

ب - استبعاد أي مراجع لا يتوفر له الاستقلال عن إدارة المصرف.

ج - أخذ الكفاءة المهنية في الاعتبار عند اختيار المراجع الخارجي.

د - أخذ سمعة المراجع الخارجي بعين الاعتبار عند اختيار المراجع الخارجي للمصرف، ومراعاة توفر الامكانيات اللازمة عند اختيار المراجع الخارجي للقيام بعملية المراجعة بصورة سليمة.

هـ - أخذ استقلال المراجع الخارجي بعين الاعتبار عند اختيار المراجع الخارجي للمصرف.

3- أوضحت الدراسة أن قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بالمساهمة في الاختيار السليم للمراجع الداخلي ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح وذلك من خلال المعايير التالية:

أ - أخذ المؤهل العلمي بعين الاعتبار عند اختيار المراجع الداخلي للمصرف.

ب - الاهتمام بالنزاهة والحيادية والاستقلال عند اختيار المراجع الداخلي.

ج - الاهتمام بالكفاءة والالتزام عند اختيار المراجع الداخلي.

د - الاهتمام بالخبرة العملية عند اختيار المراجع الداخلي.

هـ - مقاومة أي ضغوط لإدارة المصرف لاختيار المراجع الداخلي بدون تطبيق المعايير المناسبة للاختيار.

4- أوضحت الدراسة أن قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية ساهم في الحد من إدارة الأرباح وذلك من خلال المعايير التالية:

أ - مراجعة السياسات المحاسبية المتبعة بشكل دوري ومدى ملاءمتها وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال، ومناقشة الإدارة حول سياسة الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها القوانين،

ومناقشة المراجع الخارجي في المبادئ المحاسبية التي يطبقها المصرف في إعداد القوائم والتقارير المالية ومدى تطبيقه لأفضل الممارسات.

ب - مناقشة جودة ومدى مناسبة المبادئ المحاسبية التي تطبقها إدارة المصرف.

ج - متابعة ومراجعة أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة.

5- أوضحت الدراسة أن قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بتوفير المناخ المناسب لعمل المراجع الخارجي ساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح وذلك من خلال العناصر التالية:

أ - توفير كافة التسهيلات اللازمة للمراجع الخارجي لأداء عمله.

ب - الحد من إخفاء أية معلومات عن المراجع الخارجي والتي تكون لازمة لأداء مهام المراجعة.

ج - متابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الخارجي.

د - حل الخلافات التي تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة حول القضايا المحاسبية وقضايا

المراجعة

هـ - مناقشة المراجع الخارجي حول أية قضايا مهمة.

و - عقد اجتماعات دورية مع المراجع الخارجي بدون حضور الإدارة .

ز - مراجعة واعتماد الخدمات الاخرى غير المراجعة في حالة قيام المراجع الخارجي بتقديمها للشركة.

6- أوضحت الدراسة أن قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بالمساهمة في توفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين ساهم في الحد من إدارة الأرباح، وذلك من خلال المعايير التالية:

أ - متابعة اللوائح والنظم المتعلقة بمهام المراجعة الداخلية.

ب - حل المشاكل التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الداخلي.

ج - توفير الموارد اللازمة للمراجع الداخلي لمباشرة عمله، والحد من وجود أية قيود على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم.

د - دعم المراجع الداخلي للمحافظة على استقلاله.

هـ - دعم المراجع الداخلي لتطوير قدراته ومهاراته من خلال برامج التدريب التي تُتبعها لجنة المراجعة.

7- أوضحت الدراسة أن قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بتوفير التنسيق اللازم والمناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ساهم في الحد من إدارة الأرباح، وذلك من خلال العناصر التالية:

أ - خلق قناة اتصال فعالة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

ب - توفير الدعائم اللازمة لرفع ثقة المراجع الخارجي بالمراجع الداخلي.

ج - دعم المراجع الخارجي للاستفادة من عمل المراجع الداخلي.

د - منع الإدارة من خلق انقسام بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي.

ه - حل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي.

8- أوضحت الدراسة أن قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بتحفيز المراجع الداخلي ومتابعته لفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح، وذلك من خلال العناصر التالية:

أ - متابعة معالجة حالات الغش المكتشفة.

ب - متابعة دور المراجع الداخلي في فحص أنظمة الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف.

ج - دعم المراجع الداخلي لمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء المصرف ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء.

د - الزام المراجع الداخلي بالتحقق من مدى توافق الممارسات الفعلية مع أنظمة الرقابة الداخلية.

ه - دراسة خطط التطوير والتغيير في نظم الرقابة الداخلية.

و - تحفيز المراجع الداخلي بصورة مستمرة لتحقيق من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية.

9- أوضحت الدراسة أن قيام لجان المراجعة بالمصارف التجارية الليبية بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح، وذلك من خلال المهام التالية:

أ - مناقشة نتائج المراجعة الداخلية ومراجعتها.

ب - دراسة التقارير التي تصدر عن فريق المراجعة الداخلية وتقييمها.

ج - مراجعة خطة المراجعة الداخلية ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنها.

د - فتح قناة اتصال مستمرة بين لجنة المراجعة والمراجع الداخلي.

هـ - متابعة اشراف المراجع الداخلي على أعمال مساعديه.

و - حماية المراجع الداخلي من اي ضغوطات من قبل الإدارة.

ن - متابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الداخلي.

ي - فحص الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين.

10- في شأن مدى وجود فروقات جوهرية بين إجابات فئات المشاركين والتي تعزى إلى صفة المشارك (عضو لجنة مراجعة، مراجع داخلي، مراجع خارجي) بالمصارف التجارية الليبية، توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

توجد فروقات جوهرية بين إجابات المشاركين تعزى إلى صفة المشاركين حول مساهمة قيام لجان المراجعة بتطبيق المعايير المناسبة لاختيار المراجع الخارجي في الحد من إدارة الأرباح.

توجد فروقات جوهرية بين إجابات المشاركين تعزى إلى صفة المشاركين حول مساهمة قيام لجان المراجعة بتوفير المناخ المناسب لعمل المراجع الخارجي في الحد من إدارة الأرباح.

لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات المشاركين تعزى إلى صفة المشاركين حول مساهمة قيام لجان المراجعة بالمشاركة في الاختيار السليم للمراجع الداخلي في الحد من إدارة الأرباح.

لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات المشاركين يمكن أن تعزى إلى صفة المشاركين حول قيام لجان المراجعة بالمساهمة في توفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين في

الحد من إدارة الأرباح.

لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات المشاركين يمكن أن تعزى إلى صفة المشاركين حول مساهمة قيام لجان المراجعة بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية في الحد من إدارة الأرباح.

لا توجد فروقات جوهرية بين إجابات المشاركين يمكن أن تعزى إلى صفة المشاركين حول مساهمة قيام لجان المراجعة بتحفيز المراجع الداخلي ومتابعته لفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية في الحد من إدارة الأرباح.

توجد فروقات جوهرية بين إجابات المشاركين يمكن أن تعزى إلى صفة المشاركين حول مساهمة قيام لجان المراجعة بتوفير التنسيق اللازم والمناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي في الحد من إدارة الأرباح.

توجد فروقات جوهرية بين إجابات المشاركين يمكن أن تعزى إلى صفة المشاركين حول مساهمة قيام لجان المراجعة بالمساهمة في فحص القوائم المالية و التقارير المالية والاطلاع عليها ودراستها في الحد من إدارة الأرباح.

توجد فروقات جوهرية بين إجابات المشاركين تعزى إلى صفة المشاركين حول مساهمة قيام لجان المراجعة بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية في الحد من إدارة الأرباح.

11- في شأن وجود علاقة بين لجان المراجعة والحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية، فقد بينت النتائج إلى وجود علاقة طردية متوسطة بين لجان المراجعة والحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

أي أنه عند قيام لجان المراجعة بمهامها الإشرافية فإنها تساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، وهذا ما توصلت إليه دراسة (البيبي، 2012) بأن وجود لجنة المراجعة له العديد من الايجابيات أهمها أنها تحد من ممارسات إدارة الأرباح، وأن وجود لجنة المراجعة الفعالة من

خلال أداء دورها الإشرافي يؤدي إلى انتاج قوائم مالية خالية من التجاوزات الجوهرية مؤدية إلى الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

ثانياً: التوصيات:

وفقاً لأهداف الدراسة والنتائج التي تم التوصل إليها خلصت الدراسة إلى التوصيات التالية:

- 1- ضرورة تشجيع وتحفيز جميع المصارف بالالتزام بالضوابط الخاصة بتكوين لجان المراجعة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين لما لها من دور كبير في زيادة الثقة والشفافية في المعلومات المالية المنشورة، وذلك من خلال دورها الرقابي على عملية إعداد القوائم المالية ودورها الإشرافي على عملية المراجعة الخارجية وكذلك إشرافها على عملية المراجعة الداخلية.
- 2- تطوير عمل لجان المراجعة الذي اصدره دليل مصرف ليبيا المركزي عام (2010) والذي يوضح خصائص وأنشطة ومسؤوليات هذه اللجان.
- 3- تطوير وتحديث مهام لجان المراجعة وذلك لما له من أثر إيجابي على أنشطة الرقابة بالمصارف وبالتالي الحد من ممارسات إدارة الأرباح.
- 4- ضرورة تضافر الجهود لتنمية الوعي لدى المستثمرين والمساهمين بإبراز دور لجان المراجعة للقيام بالمهام المناطة بها والذي يساهم في الحد من ممارسات إدارة الأرباح.

المراجع

أولاً: المراجع العربية:

إبراهيم، سماسم كامل موسى، 2011، "دور أبعاد حوكمة الشركات في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها دراسة تطبيقية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية، العدد الثاني، الجزء الثاني، ص ص 437-499.

إبراهيم، محمد عبد الفتاح محمد، 2006، "دراسة اختباريه لموقف مراجع الحسابات من ممارسات إدارة الربح"، مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية، كلية التجارة، جامعة المنوفية، جمهورية مصر العربية، السنة الثامنة عشر، العدد الثالث والرابع، ص ص 162-189.

أبو الجود، سوسن عبد الفتاح محمد، 2007، "دور لجان المراجعة في مكافحة عمليات غسيل الأموال بالبنوك التجارية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة- جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الثاني، الجزء الأول، ص ص 97 - 178.

أبو عجيبة، عماد محمد علي؛ حمدان، علام، 2009، "أثر الحوكمة المؤسسية على إدارة الأرباح"، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية العالمية الاقتصادية والدولية والحوكمة العالمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، الجزائر، والمنعقد خلال الفترة 20-21 أكتوبر.

أحمد، خالد حسين، 2009، "العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وفاعلية نظام الرقابة الداخلية: دراسة ميدانية"، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد الأول، الجزء الثاني، السنة الثالثة، ص ص 441-491.

أحمد، زكريا عبد السيد، 2006، "مقومات تفعيل دور لجنة المراجعة في تنسيق العلاقة بين آليات الحوكمة في الشركات المساهمة المصرية"، مجلة الدراسات والبحوث التجارية، كلية

التجارة بينها، جمهورية مصر العربية، السنة السادسة والعشرون، العدد الأول، ص ص 905-946.

أحمد، سامح محمد رضا رياض، 2011، "دور لجان المراجعة كأحد دعائم الحوكمة في تحسين جودة التقارير المالية" دراسة تطبيقية على شركات الأدوية المصرية، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الجامعة الأردنية، المملكة الأردنية الهاشمية، المجلد 7، ص ص 43-66.

أحمد، محمد الرملي، 2001، "دور لجان المراجعة في زيادة كفاءة وفعالية المراجعة الخارجية: دراسة ميدانية"، مجلة البحوث التجارية المعاصرة، كلية التجارة بسوهاج، جامعة جنوب الوادي، جمهورية مصر العربية، المجلد الخامس عشر، العدد الثاني، ص ص 1-43.

أمينة، فداوي، 2013، "قياس ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المسجلة ببورصة الجزائر"، مجلة التنظيم والعمل، جامعة باجي مختار، الجزائر، العدد 4، ص ص 1-16.

الأشقر، هاني محمد، 2010، "إدارة الأرباح وعلاقتها بالعوائد غير المتوقعة للسهم ومدى تأثير العلاقة بحجم الشركة"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

الجرجاوي، مي عبد ربه، 2013، "الكفاءة الائتمانية وعلاقتها بإدارة الأرباح"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين.

الخشراوي، علي محمود؛ الدوسري، محسن ناصر، 2008، "المحاسبة الإبداعية ودور المراجع في التحقق من ممارساتها ونتائجها"، مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع قطاعات ديوان المحاسبة. www.aliahmedali.com1 تاريخ الدخول (23/03/2014).

الداعور، جبر إبراهيم؛ عابد، محمد نواف، 2009، "أثر السياسات المحاسبية لإدارة المكاسب على أسعار أسهم الوحدات الاقتصادية المتداولة في سوق فلسطين للأوراق المالية: دراسة

تطبيقية"، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإنسانية)، جامعة الأزهر، غزة، المجلد السابع عشر، العدد الأول، ص ص 809-845.

الرحيلي، عوض بن سلامة، 2008، "لجان المراجعة كأحد دعائم حوكمة الشركات حالة السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، الرياض- المملكة العربية السعودية، المجلد 22، العدد 1، ص ص 179-217.

الزمر، عماد سعيد، 2009، "دراسة تحليلية تطبيقية لمدى تأثير ممارسات إدارة الأرباح على قرار تغيير المراجع الخارجي"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، العدد 1، المجلد 46، ص ص 185-223.

الزواوي، على عبد الحفيظ سالم، 2009، "العوامل المؤثرة في اكتشاف مراجع الحسابات لممارسات إدارة الأرباح"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة سرت، ليبيا.

السرطاوي، عبد المطلب؛ حمدان، علام؛ مشتفي، صبري؛ عماد، 2013، "أثر لجان التدقيق في الشركات المساهمة العامة الأردنية على الحد من إدارة الأرباح"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، المملكة الأردنية الهاشمية، المجلد 27، العدد 4، ص ص 820-846.

السقا، السيد أحمد؛ أبو الخير، مدثر طه، 2002، "مشاكل معاصرة في المراجعة"، كلية التجارة، جامعة طنطا.

الشحادة، عبد الرزاق؛ البرغوثي، سمير إبراهيم، 2009، "ركائز الحوكمة ودورها في ضبط إدارة الأرباح في البيئة المصرفية في ظل الأزمة المالية العالمية"، ملتقى دولي حول: الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة سطيف، الجزائر، 20-21 أكتوبر.

الشمري، عيد بن حامد، 2010، "دور لجان المراجعة في تفعيل حوكمة الشركات المساهمة بالمملكة العربية السعودية"، بحث مقدم إلى الندوة الثانية عشر لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية المنعقدة بقسم المحاسبة، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، الرياض، 18-19 مايو.

الصبان، محمد سمير؛ سليمان، محمد مصطفى، 2005، "الأسس العلمية والعملية لمراجعة الحسابات"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

الصوص، أياد سعيد محمود، 2012، "مدى فاعلية دور لجان المراجعة في دعم آليات المراجعة الداخلية والخارجية" دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية - غزة، فلسطين.

القثامي، فواز بن سفير معيض، 2010، "إدارة الأرباح في الشركات المساهمة السعودية؛ دراسة تطبيقية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك عبد العزيز - جدة، السعودية.

الكندي، طلال حسن محمد، 2012، "درجة ممارسة الإدارة في الشركات المساهمة العامة الكويتية لأساليب إدارة الأرباح وأثرها على ربحية تلك الشركات"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، الأردن.

المخيزيم، عبد الرحمن، 2008، "دور المدقق في التحقق من ممارسات المحاسبة الإبداعية" مشاركة في مسابقة البحوث التاسعة على مستوى جميع القطاعات ديوان المحاسبة، دولة الكويت، متاح على الموقع www.sabq8.org. تم الاطلاع عليها بتاريخ (2014/3/20).

المدهون، رعدة إبراهيم، 2014، "العوامل المؤثرة في العلاقة بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية في المصارف وأثرها في تعزيز نظام الرقابة الداخلية وتخفيض تكلفة المراجعة الخارجية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

المرعي، نبيه توفيق، 2009، "دور لجنة المراجعة في تحسين وظيفة المراجعة الداخلية في شركات التأمين الأردنية؛ دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات والاقتصادية والإدارية والمالية، جامعة جدر للدراسات العليا، الأردن.

المعتاز، إحسان صالح و Andrew Higson، 2002، "مدى فعالية لجان المراجعة في الشركات المساهمة السعودية: دراسة تطبيقية"، بحث مقدم لمؤتمر المحاسبة الأول "دور مهنة المحاسبة في حماية الاستثمارات وتنميتها" المنظمون: الهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين بالتعاون مع الاستشاريين الدوليين بالشرق الأوسط، الرياض- المملكة العربية السعودية، 7- 8 أكتوبر.

المنيف، عبد الله على؛ الحميد، عبد الرحمن إبراهيم، 1998، "مهام لجان المراجعة ومعايير اختيار أعضائها": دراسة تطبيقية في المملكة العربية السعودية، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود، الرياض- المملكة العربية السعودية، المجلد 11، ص 37- 68.

المومني، محمد عبد الله، 2010، "تقييم مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة بضوابط تشكيل لجان المراجعة وآليات عملها لتعزيز حوكمة الشركات دراسة ميدانية"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، دمشق- سوريا، المجلد 26، العدد الأول، ص 237-

النزلي، محمد جمال عبد القادر، 2009، "ركائز منع التحريف والتلاعب في القوائم المالية المنشورة الصادرة عن الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الأعمال، قسم المحاسبة.

جاسم، محمد محمود؛ محمد، أسعد منشد، 2011، "انعكاسات القواعد المحاسبية على إدارة الأرباح"، مجلة كلية التربية الاساسية، جامعة بابل، جمهورية العراق، العدد 5، ص ص 445-470.

حمد، سليمان بالحسن محمد، 2012، "أثر لجان المراجعة على كفاءة وفعالية المراجعة وجودة المعلومات بالتقارير المالية بالمصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

حماد، طارق عبد العال، 2005، "حوكمة الشركات"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

حمد، محمد معتصم إبراهيم؛ النجيب، إسماعيل محمد، 2015، "بدائل القياس المحاسبي ودورها في إدارة الأرباح في المنشآت الصناعية"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، المجلد 16، العدد 1، ص ص 137-155.

حمدان، علام محمد موسى، 2009، "دور المراجع الخارجي في التنبؤ بالأزمات المالية"

المؤتمر الدولي السابع حول تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية على منظمات الأعمال:

التحديات، الفرص، الأفاق، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن، 10-11 نوفمبر.

حمدان، علام محمد موسى؛ أبو عجيلة، عماد محمد، 2012، "جودة التدقيق في الأردن وأثرها

في إدارة وجودة الأرباح"، المجلة العربية للمحاسبة، الأردن، المجلد السادس عشر، ص ص

158-184.

حمدان، علام محمد موسى؛ أبو عجيلة، عماد محمد علي؛ الجعيدي، عمر عيد مسلم، 2012،
"هل ساهمت إجراءات الحوكمة المؤسسية في خفض ممارسات إدارة الأرباح في الشركات
الصناعية المساهمة العامة الأردنية"، بحوث اقتصادية عربية، العددان 59-60، ص
ص152-168.

حمزة، بوسنة، 2012، "دور التدقيق المحاسبي في تفعيل الرقابة على إدارة الأرباح"، رسالة
ماجستير، جامعة فرحات عباس، سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم
العلوم التجارية، الجزائر.

خلائط، صالح محمود؛ مصلي، عبد الحكيم محمد، 2014، "دور لجان المراجعة في دعم كفاءة
وفعالية المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية"، المجلة الجامعية، ليبيا، العدد
السادس عشر، المجلد الأول، ص ص 153-188 .

خليل، محمد أحمد إبراهيم، 2011، "القياس المحاسبي لممارسة إدارة الأرباح بمنظمات
الأعمال وسبل معالجتها دراسة نظرية تطبيقية"، دورية الإدارة العامة، المملكة العربية السعودية،
معهد الإدارة العامة، المجلد الثاني والخمسون، العدد الأول، ص ص 53-105.

دحدوح، حسين أحمد، 2008، "دور لجان المراجعة في تحسين كفاءة نظم الرقابة الداخلية
وفعاليتها في الشركات"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، سوريا، المجلد 24،
العدد الأول، ص ص 249-283.

دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي بتاريخ 15/7/2010م.

دوبيري، رجا وحيد، 2000، "البحث العلمي، أساسياته النظرية وممارساته العملية"، دار
الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.

رضوان، عبد العظيم السيد مصطفى، 2011، "دراسة تأثير نظرية الوكالة والمسؤولية الاجتماعية بمنظمة الأعمال على ممارسة إدارة الأرباح؛ دراسة اختبارية"، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة القاهرة، جمهورية مصر العربية.

سامي، مجدي محمد، 2009، "دور لجان المراجعة في حوكمة الشركات وأثرها على جودة القوائم المالية المنشورة في بيئة الأعمال المصرية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، المجلد 46، العدد 2، ص ص 169-210.

سليمان، محمد مصطفى، 2006، "حوكمة الشركات ومعالجة الفساد المالي والإداري"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

عبد الرحمن، عبد الرحمن عبد الله؛ هاشم، عمر محمد الحسن أحمد، 2016، "أثر ممارسة إدارة الأرباح على تقويم الأداء المالي" دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في سوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية التجارة، جامعة النيلين، الخرطوم، المجلد 7، العدد 2، ص ص 87-112.

عبد الفتاح، محمد عبد الفتاح محمد، 2007، "إطار مقترح لتحقيق موضوعية تقدير مراقب الحسابات في ممارسات إدارة الأرباح دراسة ميدانية"، مجلة الدراسات المالية والتجارية، كلية التجارة، جامعة بني سويف، جمهورية مصر العربية، العدد الثالث، ص ص 579-659.

عبد اللطيف، مضر على، 2007، "مدى ملائمة مسؤوليات لجان المراجعة لأداء دورها في عملية التحكم المؤسسي دراسة ميدانية لوجهات نظر مدققي الحسابات الأردنيين"، دراسات العلوم الإدارية، الجامعة الأردنية، الأردن، المجلد 34، العدد 2، ص ص 363-384.

عطيو، أحمد عطية حسن، 2013، "أثر خصائص لجنة المراجعة على إدارة الأرباح في الوحدات الاقتصادية؛ دراسة ميدانية"، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، جمهورية مصر العربية.

على، عبد الوهاب نصر؛ شحاته، شحاته السيد، 2003، "مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

عيسى، سمير كامل محمد، 2008، "أثر جودة المراجعة الخارجية على عمليات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، المجلد 45، العدد 2، ص ص 1- 47.

غالي، جورج دانيال، 2001، "تطوير مهنة المراجعة لمواجهة المشكلات المعاصرة وتحديات الألفية الثالثة"، الدار الجامعية، الإسكندرية.

فرج، مروة أحمد سعيد، 2013، "أثر الالتزام الأخلاقي للمحاسب المالي على سلوك الإدارة في إدارة الأرباح في ظل الأزمة المالية العالمية"، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، جمهورية مصر العربية.

قديح، بسام سليمان، 2013، "أثر خصائص لجان المراجعة على جودة التقارير المالية" دراسة تطبيقية على المصارف المدرجة في بورصة فلسطين، رسالة ماجستير، كلية التجارة، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.

قطيشات، عادل خليل على، 2010، "مدى توفر الشروط اللازمة لتحسين فاعلية لجان التدقيق المشكلة في الشركات المساهمة العامة الأردنية"، رسالة ماجستير، كلية الأعمال، جامعة الشرق الأوسط، قسم المحاسبة، الأردن.

ليبب، أيمن عبده، 2012، "إطار مقترح لتحسين فعالية لجان المراجعة للحد من إدارة الأرباح في التقارير المالية؛ دراسة تطبيقية"، رسالة دكتوراه منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، جمهورية مصر العربية.

لطفى، أمين أحمد السيد، 2009، "فلسفة المراجعة"، الدار الجامعية، الإبراهيمية.

لطفى، أمين السيد أحمد، 2010، "المراجعة وحوكمة الشركات"، الدار الجامعية، الإبراهيمية.

مبارك، الرفادي إبراهيم، 2009، "جودة أنشطة المراجعة الداخلية ودورها في الحد من ممارسات إدارة الأرباح دراسة تطبيقية على الشركات المساهمة السعودية"، مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين، المملكة العربية السعودية، الجزء الثاني، العدد 34، ص ص 265-326.

معراج، هوارى؛ آدم، حديدي، 2012، "تحو تفعيل دور الحوكمة المؤسسية في ضبط إدارة الأرباح في البنوك التجارية الجزائرية"، الملتقى الوطني حول الحوكمة المؤسسية كآلية للحد من الفساد المالي والإداري، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خضير، الجزائر، 6-7 ماي.

محمد، ناصر عبد المهيم عبد العزيز، 2007، "إطار مقترح لدور لجان المراجعة في تفعيل نظم الرقابة في الشركات المساهمة المصرية" دراسة نظرية تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

محمود، ناهد فتحي بو سمرة، 2017، "دور لجان المراجعة في تضيق فجوة التوقعات في المراجعة، دراسة استكشافية على المصارف التجارية الليبية"، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، ليبيا.

مصلي، عبد الحكيم محمد أحمد، 2004، "مدى الحاجة إلى تكوين لجان المراجعة لدعم كفاءة وفعالية وظيفة المراجعة الداخلية في الشركات الصناعية الليبية"، رسالة ماجستير غير منشورة، أكاديمية الدراسات العليا، طرابلس، ليبيا.

يعقوب، فيحاء عبد الله؛ عباس، محمد عبد الجليل، 2014، "انموذج مقترح لعمل لجان المراجعة في القطاع العام وتفاعله مع ديوان الرقابة المالية الاتحادي"، مجلة دراسات محاسبية ومالية، جامعة بغداد، العراق، المجلد التاسع، العدد 29، ص ص 47 – 96.

ثانياً: المراجع الإنجليزية:

-Asare, S. K and Davidson, R A. and Gramling, A. A., "**The Effect of Management Incentives and Audit Committee Quality on Internal Auditors' Planning Assessments and Decisions**", (April 2003). pp 1-33
Available at SSRN: <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.403240> (18/5/2017).

- Abbott, L., Parker, S. and Peters, G. (2004), "**Audit Committee Characteristics and Restatement**". A Journal of Practice & Theory, Vol 23, pp 69 – 87.

- Beattie, V., Brandt, R. and Fearnley, S. 1999." **Perceptions of Auditor Independence: UK Evidence**", Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 8(1):pp 67- 107.

- Bedard, J. Chtourou, S. and Courteau, L. (2004), "**The Effect of Audit Committee Expertise Independence and Activity on Aggressive Earning Management**". Auditing: A Journal of Practice & Theory, September 2004, Vol. 23, No. 2, pp. 13-35.

- Birkeet, B.S. "**The Recent History of Corporate Audit Committees**", The Accoynting Historians Journal, 1986, Vol 13, N 2, pp 109 – 124.

- DeFond, M.L. and J. Jiambalvo: 1991, **“Incidence and Circumstances of Accounting Errors”**, Accounting Review, July Vol 66, No(3): pp 643–655.
- Goodwin, J. and Yeo, T.Y.(2001). **"Two Factors Affecting Internal Audit Independence and Objectively : Evidence From Singapora"**. International Journal of Auditing, Vol 5, Issue 2, pp 107 – 125.
- Gunny. Katherine, (2005), **"What Are the Consequences of Real Earnings Management?"**, Available from:
[http://w4.stern.nyu.edu/accounting/docs/speaker-papers/spring2005/Gunny-paper.Pdf,\(9/24/2014\)](http://w4.stern.nyu.edu/accounting/docs/speaker-papers/spring2005/Gunny-paper.Pdf,(9/24/2014))
- Inaam, Z. Khmoussi, H. Fatma, Z. (2012), **" Audit Quality and Earnings Management in the Tunisian Context "** International Journal of Accounting and Financial Reporting, Issn 2162-3082, Vol 2.
- Jawaher Al-Mudhaki and Joshi, P. L, (2004), **"The Role and Functions of Audit Committees in the Indian Corporate Governance: Empirical Findings**, Vol 8, Issue 1 ,pp 33–47.
- Kagermann, H., kinney, W., and Kuting, K, (2008),**" Internal Audit Handbook"**. Springer-Verlag Berlin Heidelberg, USA, pp 1- 658.
- Kalbers, Lawrence P. **" Audit Committees and Internal Auditors"**, (The Internal Auditors), December 1992, PP 37-44.
- Knapp, M.C. (1987), **“An Empirical Study of Audit Committee Support for Auditors Involved in Technical Disputes with Client Management”**, Accounting Review, Vol 62, No(3): pp 578–588.

- Kohler, Annette, G.,(2005), **"Audit Committee in Germany– Theoretical Reasoning and Empirical Evidence"** Schmalenbach Business Review, Vol. 57 pp.229-252.
- McMullen, D.A. (1996). **Audit Committee Performance: An investigation of the Consequences Associated with Audit Committee .** A Journal of Practice & Theory, 15(1),pp 87-103.
- Nikos ,Vafeas, (2001), **"On Audit Committee Appointments, Auditing"**: A Journal of Practice & Theory: March 2001, Vol. 20, No. 1, pp: 197-207.
- Peter, B., and C. Julie. (2009)," **Audit Committees and Earning Quality"**. Accounting and Finance, January, Vol 49, Iss 2, pp1- 267.
- Pincus, K., M. Rusbarsky, and J. Wong: 1989, **"Voluntary Formation of Corporate Audit Committees Among NASDAQ firms"**, Journal of Accounting And Public Policy 8:pp 65 – 239.
- Qiang, Chang and Warfield, Terry. (2005), **"Equity Incentives and Earnings Management"**, Forthcoming at The Accounting Review, pp 1- 55.
- Teoh, H. Y. and Lim, C.C. 1996." **An Empirical Study of the Effects of Audit Committees, Disclosure of Non-audit: Fees, and Other issues on Auditor Independence Malaysian Evidence"**, Journal of International Accounting, Auditing and Taxation, 5(2), pp: 231- 248.

الملاحق

ملحق رقم (1)
أسماء محكمي الاستبيان

الدرجة العلمية	اسم المحكم	م
استاذ مشارك - جامعة بنغازي	د. جمعة خليفة الحاسي	1
استاذ مشارك - جامعة بنغازي	د. فاخر مفتاح بوفرنه	2
استاذ مشارك - جامعة بنغازي	د. عبد السلام الكزه	3
محاضر مساعد - جامعة بنغازي	نبيل إمجيد	4
محاضر مساعد - جامعة بنغازي	محمد الطيب	5

ملحق رقم (2)

صحيفة الاستبيان

السيد/ السيدة المحترم

بعد التحية:

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول علاقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية وذلك للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة تحت إشراف الدكتور "عوض أحمد الروياتي".

وتهدف الدراسة بصورة رئيسية إلى تحديد مدى علاقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح بالمصارف التجارية، وتتضمن الدراسة دراسة ميدانية، لذا فقد تم إعداد استمارة استبيان لتعرف على آراءكم حول هذه العلاقة، وسوف تعامل إجاباتكم بسرية تامة ولن تستعمل إلا لأغراض البحث العلمي، وإذا نشركم على تعاونكم نوكد لكم بأن إجاباتكم لها تأثيراً مهماً في اتمام هذه الدراسة وتحقيق أهدافها الدراسة.

نكرر لكم الشكر سلفاً

و السلام عليكم ورحمة الله

الباحثة

القسم الأول: معلومات عامة:

يرجى الإجابة على الأسئلة التالية:

1 - صفة المشارك:

عضو لجنة مراجعة

مراجع داخلي

مراجع خارجي

2 - المؤهل العلمي:

دبلوم عالي في المحاسبة

دبلوم متوسط في المحاسبة

ماجستير في المحاسبة

بكالوريوس في المحاسبة

دكتوراه في المحاسبة

أخرى أذكرها.....

3 - عدد سنوات الخبرة في مجال المراجعة:

من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات

أقل من 5 سنوات

من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة

من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة

من 20 سنة فأكثر

القسم الثاني: تحديد علاقة لجان المراجعة بالحد من ممارسات إدارة الأرباح:

1 - حدد درجة موافقتك على أن قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتطبيق المعايير المناسبة لاختيار

المراجع الخارجي ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح:

	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الأسئلة
1						قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالاهتمام بالمؤهل العلمي عند اختيار المراجع الخارجي لمصرفكم ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح
2						قيام لجنة المراجعة بالاهتمام بالخبرة العملية عند اختيار المراجع الخارجي لمصرفكم ساهم في الحد من إدارة الأرباح
3						قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بأخذ استقلال المراجع الخارجي بعين الاعتبار عند اختيار المراجع ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح
4						قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بأخذ الكفاءة المهنية في الاعتبار عند اختيار المراجع الخارجي لمصرفكم ساهم في الحد من إدارة الأرباح
5						قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بأخذ سمعة المراجع الخارجي بعين الاعتبار عند اختيار المراجع الخارجي لمصرفكم ساهم في الحد من إدارة الأرباح
6						قيام لجنة المراجعة بمصرفكم باستبعاد أي مراجع لا يتوفر له الاستقلال عن إدارة المصرف حد من ممارسة إدارة الأرباح
7						قيام لجنة المراجعة بمصرفكم عند اختيار المراجع الخارجي بمراعاة توفر الامكانيات اللازمة له للقيام بعملية المراجعة بصورة سليمة ساهم في الحد من أدارة الأرباح

2 - حدد درجة موافقتك على أن قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتوفير المناخ المناسب لعمل

المراجع الخارجي ساهم في الحد من إدارة الأرباح من خلال العناصر التالية:

	أستئلة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتوفير كافة التسهيلات اللازمة للمراجع الخارجي لأداء عمله ساهم في الحد من إدارة الأرباح					
2	قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالحد من إخفاء أية معلومات عن المراجع الخارجي والتي تكون لازمة لأداء مهام المراجعة ساهم في الحد من إدارة الأرباح					
3	قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بحل الخلافات التي تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة حول القضايا المحاسبية وقضايا المراجعة ساهم في الحد من إدارة الأرباح					
4	قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة المراجع الخارجي حول أية قضايا مهمة ساهم في الحد من إدارة الأرباح					
5	قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الخارجي ساهم في الحد من إدارة الأرباح					
6	قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بعقد اجتماعات دورية مع المراجع الخارجي بدون حضور الإدارة ساهم في الحد من إدارة الأرباح					
7	قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمراجعة واعتماد الخدمات الأخرى غير المراجعة في حالة قيام المراجع الخارجي بتقديمها للشركة ساهم في الحد من إدارة الأرباح					

3 - حدد درجة موافقتك على أن قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالمساهمة في الاختيار السليم

للمراجع الداخلي من خلال المعايير التالية ساهم في الحد من إدارة الأرباح:

	أستئلة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بأخذ المؤهل العلمي بعين الاعتبار عند اختيار المراجع الداخلي للمصرف ساهم في الحد من إدارة الأرباح					
2	قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالاهتمام بالخبرة العملية عند اختيار المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح					
3	قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالاهتمام بالنزاهة والحيادية والاستقلال عند اختيار المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح					
4	قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالاهتمام بالكفاءة والالتزام عند اختيار المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح					
5	قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمقاومة أي ضغوط لإدارة المصرف لاختيار المراجع الداخلي بدون تطبيق المعايير المناسبة للاختيار ساهم في الحد من إدارة الأرباح					

4 - حدد درجة موافقتك على أن قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالمساهمة في توفير المناخ

التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين من خلال المعايير التالية ساهم في الحد من إدارة

الأرباح:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الأسئلة	
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتوفير الموارد اللازمة للمراجع الداخلي لمباشرة عمله ساهم في الحد من إدارة الأرباح	1
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بحل المشاكل التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	2
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة اللوائح والنظم المتعلقة بمهام المراجعة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح	3
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالحد من وجود أية قيود على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم ساهم في الحد من إدارة الأرباح	4
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدعم المراجع الداخلي للمحافظة على استقلاله ساهم في الحد من إدارة الأرباح	5
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدعم المراجع الداخلي لتطوير قدراته ومهاراته من خلال برامج التدريب التي تُنوعها لجنة المراجعة ساهم في الحد من إدارة الأرباح	6

5 - حدد درجة موافقتك على أن قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالإشراف على أعمال المراجعة

الداخلية من خلال المهام التالية ساهم في الحد من إدارة الأرباح:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الأسئلة	
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمراجعة خطة المراجعة الداخلية ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنها ساهم في الحد من إدارة الأرباح	1
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بفحص الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين ساهم في الحد من إدارة الأرباح	2
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدراسة التقارير التي تصدر عن فريق المراجعة الداخلية وتقييمها ساهم في الحد من إدارة الأرباح	3
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة نتائج المراجعة الداخلية ومراجعتها ساهم في الحد من إدارة الأرباح	4
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	5
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة اشراف المراجع الداخلي على أعمال مساعديه ساهم في الحد من إدارة الأرباح	6
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بفتح قناة اتصال مستمرة بين لجنة المراجعة والمراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	7
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بحماية المراجع الداخلي من اي ضغوطات من قبل الإدارة ساهم في الحد من إدارة الأرباح	8

6 - حدد درجة موافقتك على أن قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتحفيز المراجع الداخلي ومتابعته

لفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية من خلال العناصر التالية ساهم في الحد من إدارة الأرباح:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الأسئلة	
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة دور المراجع الداخلي في فحص أنظمة الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح	1
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتحفيز المراجع الداخلي بصورة مستمرة للتحقق من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح	2
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالزام المراجع الداخلي بالتحقق من مدى توافق الممارسات الفعلية مع أنظمة الرقابة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح	3
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدعم المراجع الداخلي لمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء المصرف ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء ساهم في الحد من إدارة الأرباح	4
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة معالجة حالات الغش المكتشفة ساهم في الحد من إدارة الأرباح	5
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدراسة خطط التطوير والتغيير في نظم الرقابة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح	6

7 - حدد درجة موافقتك على أن قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتوفير التنسيق اللازم والمناسب

بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي من خلال العناصر التالية ساهم في الحد من إدارة

الأرباح:

أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الأسئلة	
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بخلق قناة اتصال فعالة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	1
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بحل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	2
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدعم المراجع الخارجي للاستفادة من عمل المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	3
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمنع الإدارة من خلق انقسام بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	4
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتوفير الدوائم اللازمة لرفع ثقة المراجع الخارجي بالمراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	5

8 - حدد درجة موافقتك على أن قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالمساهمة في فحص القوائم

المالية و التقارير المالية والاطلاع عليها ودراستها من خلال العناصر التالية ساهم في الحد من

إدارة الأرباح:

غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	أوافق	أوافق بشدة	الأسئلة	
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدراسة القوائم المالية السنوية قبل اعتمادها ونشرها ساهم في الحد من إدارة الأرباح	1
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدراسة القوائم المالية بغرض التوصل إلى قناعة بأنها لا تتضمن أية بيانات أو معلومات مضللة ساهم في الحد من إدارة الأرباح	2
					قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة المراجع الخارجي في التقارير المالية التي تم مراجعتها والتقارير الخاص به ساهم في الحد من إدارة الأرباح	3
					اهتمام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة الإدارة في كيفية إعداد التقارير المالية السنوية للمصرف والملاحظات والتفسيرات المرفقة بها ساهم في الحد من إدارة الأرباح	4
					اهتمام لجنة المراجعة بمصرفكم بالزام الإدارة بإعداد التقارير المالية في وقتها المناسب ساهم في الحد من إدارة الأرباح	5
					اهتمام لجنة المراجعة بمصرفكم بسلامة القياس والافصاح عند إعداد القوائم المالية ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح	6

9- حدد درجة موافقتك على أن اهتمام لجنة المراجعة بمصرفكم بفحص أي تغييرات جوهرية في

المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية من خلال العناصر التالية

ساهم في الحد من إدارة الأرباح:

	أوافق بشدة	أوافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة	الأسئلة	
1						قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمراجعة السياسات المحاسبية المتبعة بشكل دوري ومدى ملاءمتها وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال ساهم في الحد من إدارة الأرباح	
2						قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة ومراجعة أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة ساهم في الحد من إدارة الأرباح	
3						قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة الإدارة حول سياسة الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها القوانين ساهم في الحد من إدارة الأرباح	
4						قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة جودة ومدى مناسبة المبادئ المحاسبية التي تطبقها إدارة المصرف ساهم في الحد من إدارة الأرباح	
5						قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة المراجع الخارجي في المبادئ المحاسبية التي يطبقها المصرف في إعداد القوائم والتقارير المالية ومدى تطبيقه لأفضل الممارسات ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح	

ملحق رقم (3): النسب المئوية والتكرارات والمتوسطات والانحرافات المعيارية لمتغيرات الدراسة:

الصفة

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
عضو لجنة	14	25.9	25.9	25.9
مراجع داخلي	18	33.3	33.3	59.3
مراجع خارجي	22	40.7	40.7	100.0
Total	54	100.0	100.0	

المؤهل العلمي

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
دبلوم متوسط	6	11.1	11.1	11.1
دبلوم عالي	7	13.0	13.0	24.1
بكالوريوس	26	48.1	48.1	72.2
ماجستير	13	24.1	24.1	96.3
دكتوراه	2	3.7	3.7	100.0
Total	54	100.0	100.0	

الخبرة العملية

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid				
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	7	13.0	13.0	13.0
من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	15	27.8	27.8	40.7
من 15 سنة إلى أقل من 20 سنة	19	35.2	35.2	75.9
من 20 سنة فأكثر	13	24.1	24.1	100.0
Total	54	100.0	100.0	

1- قيام لجنة المراجعة بمصرفكم تقوم بتطبيق المعايير المناسبة لاختيار المراجع الخارجي ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح:

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالاهتمام بالمؤهل العلمي عند اختيار المراجع الخارجي لمصرفكم ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
موافق	25	46.3	46.3	46.3
Valid موافق بشدة	29	53.7	53.7	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بالاهتمام بالخبرة العملية عند اختيار المراجع الخارجي لمصرفكم ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
موافق	20	37.0	37.0	37.0
Valid موافق بشدة	34	63.0	63.0	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بأخذ استقلال المراجع الخارجي بعين الاعتبار عند اختيار المراجع ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	5.6	5.6	5.6
محايد	5	9.3	9.3	14.8
Valid موافق	28	51.9	51.9	66.7
موافق بشدة	18	33.3	33.3	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بأخذ الكفاءة المهنية في الاعتبار عند اختيار المراجع الخارجي لمصرفكم ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محايد	5	9.3	9.3	9.3
Valid موافق	26	48.1	48.1	57.4
موافق بشدة	23	42.6	42.6	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بأخذ سمعة المراجع الخارجي بعين الاعتبار عند اختيار المراجع الخارجي لمصرفكم ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	6	11.1	11.1	11.1
موافق	17	31.5	31.5	42.6
موافق بشدة	31	57.4	57.4	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم باستبعاد أي مراجع لا يتوفر له الاستقلال عن إدارة المصرف ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	2	3.7	3.7	3.7
موافق	32	59.3	59.3	63.0
موافق بشدة	20	37.0	37.0	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمراعاة عند اختيار المراجع الخارجي توفر الامكانيات اللازمة له للقيام بعملية المراجعة بصورة سليمة ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	6	11.1	11.1	11.1
موافق	24	44.4	44.4	55.6
موافق بشدة	24	44.4	44.4	100.0
Total	54	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالاهتمام بالمؤهل العلمي عند اختيار المراجع الخارجي لمصرفكم ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح	54	4	5	4.54	.503
قيام لجنة المراجعة بالاهتمام بالخبرة العملية عند اختيار المراجع الخارجي لمصرفكم ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	4	5	4.63	.487
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بأخذ استقلال المراجع الخارجي بعين الاعتبار عند اختيار المراجع ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح	54	2	5	4.13	.802

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بأخذ الكفاءة المهنية في الاعتبار عند اختيار المراجع الخارجي لمصرفكم ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.33	.644
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بأخذ سمعة المراجع الخارجي بعين الاعتبار عند اختيار المراجع الخارجي لمصرفكم ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.46	.693
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم باستبعاد أي مراجع لا يتوفر له الاستقلال عن إدارة المصرف ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح	54	3	5	4.33	.549
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمراعاة عند اختيار المراجع الخارجي توفر الامكانيات اللازمة له للقيام بعملية المراجعة بصورة سليمة ساهم في الحد من أدارة الأرباح	54	3	5	4.33	.673
Valid N (listwise)	54				

2- قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتوفير المناخ المناسب لعمل المراجع الخارجي حد من إدارة الأرباح من خلال العناصر التالية ساهم في الحد من إدارة الأرباح:

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتوفير كافة التسهيلات اللازمة للمراجع الخارجي لأداء عمله ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	1.9	1.9	1.9
محايد	1	1.9	1.9	3.7
موافق	33	61.1	61.1	64.8
موافق بشدة	19	35.2	35.2	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالحد من إخفاء أية معلومات عن المراجع الخارجي والتي تكون لازمة لأداء مهام المراجعة ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محايد	5	9.3	9.3	9.3
موافق	28	51.9	51.9	61.1
موافق بشدة	21	38.9	38.9	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بحل الخلافات التي تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة حول القضايا المحاسبية وقضايا المراجعة ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محايد	9	16.7	16.7	16.7
موافق	28	51.9	51.9	68.5
Valid موافق بشدة	17	31.5	31.5	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة المراجع الخارجي حول أية قضايا مهمة ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	4	7.4	7.4	7.4
محايد	7	13.0	13.0	20.4
Valid موافق	32	59.3	59.3	79.6
موافق بشدة	11	20.4	20.4	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الخارجي ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	5.6	5.6	5.6
محايد	5	9.3	9.3	14.8
Valid موافق	27	50.0	50.0	64.8
موافق بشدة	19	35.2	35.2	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بعقد اجتماعات دورية مع المراجع الخارجي بدون حضور الإدارة ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	7	13.0	13.0	13.0
محايد	13	24.1	24.1	37.0
Valid موافق	24	44.4	44.4	81.5
موافق بشدة	10	18.5	18.5	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمراجعة واعتماد الخدمات الاخرى غير المراجعة في حالة قيام المراجع الخارجي بتقديمها
للشركة ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	15	27.8	27.8	27.8
محايد	12	22.2	22.2	50.0
Valid موافق	20	37.0	37.0	87.0
موافق بشدة	7	13.0	13.0	100.0
Total	54	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتوفير كافة التسهيلات اللازمة للمراجع الخارجي لأداء عمله ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	2	5	4.30	.603
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالحد من إخفاء أية معلومات عن المراجع الخارجي والتي تكون لازمة لأداء مهام المراجعة ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.30	.633
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بحل الخلافات التي تنشأ بين المراجع الخارجي والإدارة حول القضايا المحاسبية وقضايا المراجعة ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.15	.684
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة المراجع الخارجي حول أية قضايا مهمة ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	2	5	3.93	.797
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الخارجي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	2	5	4.15	.810
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بعقد اجتماعات دورية مع المراجع الخارجي بدون حضور الإدارة ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	2	5	3.69	.928
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمراجعة واعتماد الخدمات الاخرى غير المراجعة في حالة قيام المراجع الخارجي بتقديمها للشركة ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	2	5	3.35	1.031
Valid N (listwise)	54				

3- قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالمساهمة في الاختيار السليم للمراجع الداخلي من خلال المعايير التالية ساهم في الحد من إدارة الأرباح:

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بأخذ المؤهل العلمي بعين الاعتبار عند اختيار المراجع الداخلي للمصرف ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محايد	2	3.7	3.7	3.7
موافق	33	61.1	61.1	64.8
Valid موافق بشدة	19	35.2	35.2	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالاهتمام بالخبرة العملية عند اختيار المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محايد	8	14.8	14.8	14.8
موافق	22	40.7	40.7	55.6
Valid موافق بشدة	24	44.4	44.4	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالاهتمام بالنزاهة والحيادية والاستقلال عند اختيار المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محايد	6	11.1	11.1	11.1
موافق	24	44.4	44.4	55.6
Valid موافق بشدة	24	44.4	44.4	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالاهتمام بالكفاءة والالتزام عند اختيار المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	1.9	1.9	1.9
محايد	11	20.4	20.4	22.2
Valid موافق	29	53.7	53.7	75.9
موافق بشدة	13	24.1	24.1	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمقاومة أي ضغوط لإدارة المصرف لاختيار المراجع الداخلي بدون تطبيق المعايير المناسبة للاختيار ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محاييد	24	44.4	44.4	44.4
موافق	19	35.2	35.2	79.6
موافق بشدة	11	20.4	20.4	100.0
Total	54	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بأخذ المؤهل العلمي بعين الاعتبار عند اختيار المراجع الداخلي للمصرف ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.31	.543
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالاهتمام بالخبرة العملية عند اختيار المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.30	.717
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالاهتمام بالنزاهة والحيادية والاستقلال عند اختيار المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.33	.673
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالاهتمام بالكفاءة والالتزام عند اختيار المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	2	5	4.00	.727
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمقاومة أي ضغوط لإدارة المصرف لاختيار المراجع الداخلي بدون تطبيق المعايير المناسبة للاختيار ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	3.76	.775
Valid N (listwise)	54				

4- قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالمساهمة في توفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين من خلال المعايير التالية ساهم في الحد من إدارة الأرباح

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتوفير الموارد اللازمة للمراجع الداخلي لمباشرة عمله ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محاييد	12	22.2	22.2	22.2
موافق	35	64.8	64.8	87.0
موافق بشدة	7	13.0	13.0	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بحل المشاكل التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	7	13.0	13.0	13.0
موافق	36	66.7	66.7	79.6
موافق بشدة	11	20.4	20.4	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة اللوائح والنظم المتعلقة بمهام المراجعة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	5	9.3	9.3	9.3
موافق	38	70.4	70.4	79.6
موافق بشدة	11	20.4	20.4	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالحد من وجود أية قيود على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم ساهم في الحد من

إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	1	1.9	1.9	1.9
محايد	11	20.4	20.4	22.2
موافق	35	64.8	64.8	87.0
موافق بشدة	7	13.0	13.0	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدعم المراجع الداخلي للمحافظة على استقلاله ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	1	1.9	1.9	1.9
محايد	17	31.5	31.5	33.3
موافق	28	51.9	51.9	85.2
موافق بشدة	8	14.8	14.8	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدعم المراجع الداخلي لتطوير قدراته ومهاراته من خلال برامج التدريب التي تُتبعها لجنة المراجعة ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	8	14.8	14.8	14.8
محايد	25	46.3	46.3	61.1
موافق	15	27.8	27.8	88.9
موافق بشدة	6	11.1	11.1	100.0
Total	54	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتوفير الموارد اللازمة للمراجع الداخلي لمباشرة عمله ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	3.91	.591
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بحل المشاكل التي تنشأ بين الإدارة والمراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.07	.578
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة اللوائح والنظم المتعلقة بمهام المراجعة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.11	.538
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالحد من وجود أية قيود على المراجعين الداخليين عند تنفيذ مهامهم ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	2	5	3.89	.634
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدعم المراجع الداخلي للمحافظة على استقلاله ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	2	5	3.80	.711
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدعم المراجع الداخلي لتطوير قدراته ومهاراته من خلال برامج التدريب التي تُتبعها لجنة المراجعة ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	2	5	3.35	.872
Valid N (listwise)	54				

5- قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية من خلال المهام التالية ساهم في الحد من إدارة الأرباح

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمراجعة خطة المراجعة الداخلية ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنها ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	2	3.7	3.7	3.7
محايد	8	14.8	14.8	18.5
موافق	31	57.4	57.4	75.9
موافق بشدة	13	24.1	24.1	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بفحص الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	32	59.3	59.3	59.3
موافق	14	25.9	25.9	85.2
موافق بشدة	8	14.8	14.8	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدراسة التقارير التي تصدر عن فريق المراجعة الداخلية وتقييمها ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	8	14.8	14.8	14.8
موافق	36	66.7	66.7	81.5
موافق بشدة	10	18.5	18.5	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة نتائج المراجعة الداخلية ومراجعتها ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	5	9.3	9.3	9.3
موافق	42	77.8	77.8	87.0
موافق بشدة	7	13.0	13.0	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	22	40.7	40.7	40.7
موافق	30	55.6	55.6	96.3
موافق بشدة	2	3.7	3.7	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة اشراف المراجع الداخلي على أعمال مساعديه ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	20	37.0	37.0	37.0
موافق	29	53.7	53.7	90.7
موافق بشدة	5	9.3	9.3	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بفتح قناة اتصال مستمرة بين لجنة المراجعة والمراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة

الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	13	24.1	24.1	24.1
موافق	33	61.1	61.1	85.2
موافق بشدة	8	14.8	14.8	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بحماية المراجع الداخلي من اي ضغوطات من قبل الإدارة ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	23	42.6	42.6	42.6
موافق	24	44.4	44.4	87.0
موافق بشدة	7	13.0	13.0	100.0
Total	54	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمراجعة خطة المراجعة الداخلية ونطاق الفحص والتقارير الصادرة عنها ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	2	5	4.02	.739
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بفحص الكفاءة المهنية للمراجعين الداخليين ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	3.56	.744
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدراسة التقارير التي تصدر عن فريق المراجعة الداخلية وتقييمها ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.04	.582
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة نتائج المراجعة الداخلية ومراجعتها ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.04	.474
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة تنفيذ ملاحظات وتوصيات المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	3.63	.560

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة اشراف المراجع الداخلي على أعمال مساعديه ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	3.72	.627
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بفتح قناة اتصال مستمرة بين لجنة المراجعة والمراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	3.91	.622
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بحماية المراجع الداخلي من اي ضغوطات من قبل الإدارة ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	3.70	.690
Valid N (listwise)	54				

6- قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتحفيز المراجع الداخلي ومتابعته لفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية من خلال العناصر التالية ساهم في الحد من إدارة الأرباح

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة دور المراجع الداخلي في فحص أنظمة الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	9	16.7	16.7	16.7
موافق	34	63.0	63.0	79.6
موافق بشدة	11	20.4	20.4	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتحفيز المراجع الداخلي بصورة مستمرة لتحقيق من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	7	13.0	13.0	13.0
محايد	25	46.3	46.3	59.3
موافق	16	29.6	29.6	88.9
موافق بشدة	6	11.1	11.1	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالزام المراجع الداخلي بالتحقق من مدى توافق الممارسات الفعلية مع أنظمة الرقابة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid غير موافق	6	11.1	11.1	11.1
محايد	11	20.4	20.4	31.5
موافق	31	57.4	57.4	88.9
موافق بشدة	6	11.1	11.1	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدعم المراجع الداخلي لمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء المصرف ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	3	5.6	5.6	5.6
محايد	11	20.4	20.4	25.9
موافق	33	61.1	61.1	87.0
موافق بشدة	7	13.0	13.0	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة معالجة حالات الغش المكتشفة ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محايد	4	7.4	7.4	7.4
موافق	39	72.2	72.2	79.6
موافق بشدة	11	20.4	20.4	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدراسة خطط التطوير والتغيير في نظم الرقابة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	5	9.3	9.3	9.3
محايد	22	40.7	40.7	50.0
موافق	20	37.0	37.0	87.0
موافق بشدة	7	13.0	13.0	100.0
Total	54	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة دور المراجع الداخلي في فحص أنظمة الرقابة الداخلية وتحديد نقاط الضعف ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح	54	3	5	4.04	.613
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتحفيز المراجع الداخلي بصورة مستمرة لتحقيق من كفاءة أنظمة الرقابة الداخلية ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح	54	2	5	3.39	.856

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالزام المراجع الداخلي بالتحقق من مدى توافق الممارسات الفعلية مع أنظمة الرقابة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	2	5	3.69	.820
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدعم المراجع الداخلي لمتابعة الأخطار المتعلقة بأداء المصرف ومدى تعرض البيانات المالية للغش أو الأخطاء ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	2	5	3.81	.729
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة معالجة حالات الغش المكتشفة ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.13	.516
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدراسة خطط التطوير والتغيير في نظم الرقابة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	2	5	3.54	.840
Valid N (listwise)	54				

7- قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتوفير التنسيق اللازم والمناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي من خلال العناصر التالية ساهم في الحد من إدارة الأرباح

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بخلق قناة اتصال فعالة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	12	22.2	22.2	22.2
موافق	35	64.8	64.8	87.0
موافق بشدة	7	13.0	13.0	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بحل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	28	51.9	51.9	51.9
موافق	19	35.2	35.2	87.0
موافق بشدة	7	13.0	13.0	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدعم المراجع الخارجي للاستفادة من عمل المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	16	29.6	29.6	29.6
موافق	34	63.0	63.0	92.6
موافق بشدة	4	7.4	7.4	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمنع الإدارة من خلق انقسام بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ساهم في الحد من

إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	20	37.0	37.0	37.0
موافق	23	42.6	42.6	79.6
موافق بشدة	11	20.4	20.4	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتوفير الداعم اللازمة لرفع ثقة المراجع الخارجي بالمراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة

الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	13	24.1	24.1	24.1
موافق	34	63.0	63.0	87.0
موافق بشدة	7	13.0	13.0	100.0
Total	54	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بخلق قناة اتصال فعالة بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	3.91	.591
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بحل المشاكل التي تنشأ بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	3.61	.712
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدعم المراجع الخارجي للاستفادة من عمل المراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	3.78	.572
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمنع الإدارة من خلق انقسام بين المراجع الخارجي والمراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	3.83	.746

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتوفير الدعائم اللازمة لرفع ثقة المراجع الخارجي بالمراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	3.89	.604
Valid N (listwise)	54				

8- قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالمساهمة في فحص القوائم المالية و التقارير المالية والاطلاع عليها ودراستها من خلال العناصر التالية ساهم في الحد من إدارة الأرباح.

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدراسة القوائم المالية السنوية قبل اعتمادها ونشرها ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	2	3.7	3.7	3.7
موافق	44	81.5	81.5	85.2
موافق بشدة	8	14.8	14.8	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدراسة القوائم المالية بغرض التوصل إلى قناعة بأنها لا تتضمن أية بيانات أو معلومات مضللة ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	5	9.3	9.3	9.3
موافق	34	63.0	63.0	72.2
وافق بشدة	15	27.8	27.8	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة المراجع الخارجي في التقارير المالية التي تم مراجعتها والتقرير الخاص به ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	10	18.5	18.5	18.5
موافق	32	59.3	59.3	77.8
موافق بشدة	12	22.2	22.2	100.0
Total	54	100.0	100.0	

اهتمام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة الإدارة في كيفية إعداد التقارير المالية السنوية للمصرف والملاحظات والتفسيرات المرفقة بها ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	10	18.5	18.5	18.5
موافق	30	55.6	55.6	74.1
موافق بشدة	14	25.9	25.9	100.0
Total	54	100.0	100.0	

اهتمام لجنة المراجعة بمصرفكم بالزام الإدارة بإعداد التقارير المالية في وقتها المناسب ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	14	25.9	25.9	25.9
موافق	31	57.4	57.4	83.3
موافق بشدة	9	16.7	16.7	100.0
Total	54	100.0	100.0	

اهتمام لجنة المراجعة بمصرفكم بسلامة القياس والإفصاح عند إعداد القوائم المالية ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	7	13.0	13.0	13.0
موافق	37	68.5	68.5	81.5
موافق بشدة	10	18.5	18.5	100.0
Total	54	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدراسة القوائم المالية السنوية قبل اعتمادها ونشرها ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.11	.420
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بدراسة القوائم المالية بغرض التوصل إلى قناعة بأنها لا تتضمن أية بيانات أو معلومات مضللة ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.19	.585
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة المراجع الخارجي في التقارير المالية التي تم مراجعتها والتقارير الخاص به ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.04	.643

اهتمام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة الإدارة في كيفية إعداد التقارير المالية السنوية للمصرف والملاحظات والتفسيرات المرفقة بها ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.07	.669
اهتمام لجنة المراجعة بمصرفكم بالزام الإدارة بإعداد التقارير المالية في وقتها المناسب ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	3.91	.652
اهتمام لجنة المراجعة بمصرفكم بسلامة القياس والافصاح عند إعداد القوائم المالية ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح	54	3	5	4.06	.564
Valid N (listwise)	54				

9- اهتمام لجنة المراجعة بمصرفكم بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية من خلال العناصر التالية ساهم في الحد من إدارة الأرباح

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمراجعة السياسات المحاسبية المتبعة بشكل دوري ومدى ملاءمتها وأثرها على المركز المالي ونتيجة الأعمال ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	5	9.3	9.3	9.3
موافق	40	74.1	74.1	83.3
موافق بشدة	9	16.7	16.7	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمتابعة ومراجعة أي تغيير في السياسات المحاسبية المتبعة ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	13	24.1	24.1	24.1
موافق	33	61.1	61.1	85.2
موافق بشدة	8	14.8	14.8	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة الإدارة حول سياسة الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها القوانين ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
Valid محايد	5	9.3	9.3	9.3
موافق	39	72.2	72.2	81.5
موافق بشدة	10	18.5	18.5	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة جودة ومدى مناسبة المبادئ المحاسبية التي تطبقها إدارة المصرف ساهم في الحد من إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
محاييد	12	22.2	22.2	22.2
موافق	33	61.1	61.1	83.3
Valid موافق بشدة	9	16.7	16.7	100.0
Total	54	100.0	100.0	

قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة المراجع الخارجي في المبادئ المحاسبية التي يطبقها المصرف في إعداد القوائم والتقارير المالية ومدى تطبيقه لأفضل الممارسات ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح

	Frequency	Percent	Valid Percent	Cumulative Percent
غير موافق	1	1.9	1.9	1.9
محاييد	4	7.4	7.4	9.3
Valid موافق	42	77.8	77.8	87.0
موافق بشدة	7	13.0	13.0	100.0
Total	54	100.0	100.0	

Descriptive Statistics

	N	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة جودة ومدى مناسبة المبادئ المحاسبية التي تطبقها إدارة المصرف ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.07	.508
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة المراجع الخارجي في المبادئ المحاسبية التي يطبقها المصرف في إعداد القوائم والتقارير المالية ومدى تطبيقه لأفضل الممارسات ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح	54	3	5	3.91	.622
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة الإدارة حول سياسة الإفصاح والمتطلبات التي تفرضها القوانين ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	4.09	.524
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة جودة ومدى مناسبة المبادئ المحاسبية التي تطبقها إدارة المصرف ساهم في الحد من إدارة الأرباح	54	3	5	3.94	.627
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بمناقشة المراجع الخارجي في المبادئ المحاسبية التي يطبقها المصرف في إعداد القوائم والتقارير المالية ومدى تطبيقه لأفضل الممارسات ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح	54	2	5	4.02	.532
Valid N (listwise)	54				

ملحق رقم (4): معامل الصدق والثبات:

Reliability Statistics	
Cronbach's Alpha	N of Items
.931	59

ملحق رقم (5): اختبار التوزيع الطبيعي

تم استخدام اختبار Kolmogrov-smirnov لاختبار عشوائية سلوك اجابات العينة المدرجة

اختبار التوزيع الطبيعي

P-value	Z	البيان
0.184	0.955	الاستبيان

ملحق رقم (6): نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

نتائج اختبار الفرضيات باستخدام البرنامج

SPSS

One-Sample Test

	Test Value = 3					
	T	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتطبيق المعايير المناسبة لاختيار المراجع الخارجي ساهم في الحد من ممارسة إدارة الأرباح	26.586	53	.000	1.39407	1.2889	1.4992
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتوفير المناخ المناسب لعمل المراجع الخارجي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	18.543	53	.000	.97852	.8727	1.0844
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالمساهمة في الاختيار السليم للمراجع الداخلي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	15.233	53	.000	1.1407	.991	1.291
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالمساهمة في توفير المناخ التنظيمي المناسب لعمل المراجعين الداخليين ساهم في الحد من إدارة الأرباح	12.382	53	.000	.85519	.7167	.9937
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالإشراف على أعمال المراجعة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح	13.958	53	.000	.82907	.7099	.9482
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتحفيز المراجع الداخلي ومتابعته لفحص كفاءة نظم الرقابة الداخلية ساهم في الحد من إدارة الأرباح	9.576	53	.000	.76519	.6049	.9255
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بتوفير التنسيق اللازم والمناسب بين المراجع الداخلي والمراجع الخارجي ساهم في الحد من إدارة الأرباح	11.711	53	.000	.8037	.666	.941
قيام لجنة المراجعة بمصرفكم بالمساهمة في فحص القوائم المالية و التقارير المالية والاطلاع عليها :ودراستها ساهم في الحد من إدارة الأرباح	17.826	53	.000	1.06222	.9427	1.1817
اهتمام لجنة المراجعة بمصرفكم بفحص أي تغييرات جوهرية في المبادئ أو السياسات المحاسبية المستخدمة عند إعداد القوائم المالية ساهم في الحد من إدارة الأرباح	15.992	53	.000	1.0074	.881	1.134

ملحق رقم (7): نتائج اختبار معنوية الفروق بين فئات المجتمع:

ANOVA

	Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	
جدول1	Between Groups	1.256	2	.628	4.844	.012
	Within Groups	6.613	51	.130		
	Total	7.869	53			
جدول2	Between Groups	1.332	2	.666	5.116	.009
	Within Groups	6.638	51	.130		
	Total	7.970	53			
جدول3	Between Groups	.508	2	.254	.833	.441
	Within Groups	15.543	51	.305		
	Total	16.050	53			
جدول4	Between Groups	1.036	2	.518	2.094	.134
	Within Groups	12.616	51	.247		
	Total	13.652	53			
جدول5	Between Groups	.168	2	.084	.432	.652
	Within Groups	9.929	51	.195		
	Total	10.097	53			
جدول6	Between Groups	1.034	2	.517	1.529	.227
	Within Groups	17.240	51	.338		
	Total	18.274	53			
جدول7	Between Groups	2.939	2	1.470	7.112	.002
	Within Groups	10.540	51	.207		
	Total	13.479	53			
جدول8	Between Groups	1.479	2	.739	4.343	.018
	Within Groups	8.683	51	.170		
	Total	10.162	53			
جدول9	Between Groups	2.388	2	1.194	6.790	.002
	Within Groups	8.969	51	.176		
	Total	11.357	53			

ملحق رقم 8: اختبار تحليل الارتباط باستخدام اختبار بيرسون

1- معامل الارتباط بين مهام لجان المراجعة ومنع أو الحد من إدارة الأرباح في المصارف التجارية باستخدام اختبار بيرسون:

م	البيان	معامل الارتباط	درجة المعنوية
1	جدول 1	0.68	0.000
2	جدول 2	0.69	0.000
3	جدول 3	0.59	0.000
4	جدول 4	0.62	0.000
5	جدول 5	0.58	0.000
6	جدول 6	0.63	0.000
7	جدول 7	0.70	0.000
8	جدول 8	0.69	0.000
9	جدول 9	0.67	0.000

2- معامل الارتباط بين لجان المراجعة ومنع أو الحد من إدارة الأرباح في المصارف التجارية باستخدام اختبار بيرسون:

Correlations

		X	y
X	Pearson Correlation	1	.612**
	Sig. (2-tailed)		.000
	N	54	54
y	Pearson Correlation	.612**	1
	Sig. (2-tailed)	.000	
	N	54	54

** . Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Abstract

This study aims to determine the relationship of audit committees in Libyan commercial banks and reduce earnings management practices through these committees that the tasks and responsibilities entrusted to these banks and their contribution in reducing the earnings management practices.

In order to achieve the objective of this study was to follow inductive where a questionnaire is designed as a tool for collecting data from the three categories of study society, the first class members of audit committees with commercial banks, the second category consisted of Internal Auditors Commercial banks, the third category consisted of external auditors registered with the Central Bank of Libya, has been using both methods of descriptive statistics and reasoning to analyze data and draw conclusions, and the study hypotheses have been tested by testing One-Sample T Test and test Pearson and test One Way ANOVA.

One of the most important findings of the study, the audit committees in Libyan commercial banks under consideration are the tasks and responsibilities entrusted to it and that can contribute to reducing the banks ' earnings management practices, as the study tos at a moderate correlation between audit committees And reduce the profits of commercial banks management practice.

Based on the results referred to the study recommends the need to encourage and motivate all banks to abide by the controls for configuring audit committees of non-Executive Board members because of their significant role in increasing confidence and transparency in the financial information published by its oversight role The process of preparation of the financial statements and supervisory role of the external audit process and the internal audit process, as the study recommends development of audit committees by the Central Bank of Libya Guide (2010) which explains the characteristics and the activities and responsibilities of audit committees, as well as developing and updating tasks And responsibilities of audit committees because of their positive impact on banks, oversight activities and the need for concerted efforts to raise awareness among investors and shareholders to highlight the role of audit committees to carry out the tasks entrusted to it and that contributes to a reduction of earnings management practices.



**The relationship of the review
committees to the reduction of profit
management practices in Libyan
commercial banks**

by:

Fatima Nasr Faraj Attieh

supervisor:

Dr.. Awad Ahmed Al Rowati

**This Thesis was submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for master's degree in accounting**

University of Benghazi

Faculty of Economics

May 2018